النهج التشاركي في كتابة الدستور الدائم في سوريا

ورقة سياسات الاصلاح الدستوري

مؤسسة اليوم التالي

TDA
2026

اليـــوم التالـــي
لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا

THE DAY AFTER
Supporting Democratic Transition In Syria

الباحثون

الباحثة:

د. رولا بغدادي

فريق اليوم التالي

مديرة البرنامج:

ريما دالي

مدير البرامج:

عبدالجليل الشقفي

مشرف البرامج:

أنور مجني

المدير التنفيذي:

معتصم الســـيوفي

tda-sy.org

2026

© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي

الملخّص التنفيذي

شكل فجر يوم 2025/12/8 لحظة تأسيسية في الانتقال السياسي في سوريا بعد أكثر من نصف قرن من الحكم الشمولي الاستبدادي. هذه الفرصة والامكانية وتحقق الحلم ببناء دولة القانون والمواطنة والمؤسسات باتت أقرب من أي وقت مضى.

ولأهمية هذا الاستحقاق، وضرورة فتح النقاش العام حوله، وحول التحديات التي تواجهه، وكيفية التعامل معها، والبناء على حجم فرصة السوريين والسوريات في بناء سوريا جديدة تؤمن بالحرية والعدالة والكرامة لكل أبنائها وبناتها.

وفي ضوء تقدم المسار السياسي والدستوري، منذ مؤتمر النصر وتنصيب السيد أحمد الشرع رئيساً للجمهورية، إلى إقرار الاعلان الدستوري، وتشكيل الحكومة، وقريباً تشكيل مجلس الشعب، باتت عملية كتابة الدستور الدائم الاستحقاق الأكثر أولوية اليوم، والفيصل الأساسي في مستقبل البلاد. إذ يمكن لعملية بناء الدستور الدائم أن تقود إلى الاستقرار والسلام، كلما تمكنت من عكس اولويات واحتياجات المجتمع، والتفاعل معها، وهذا يقود إلى فتح قنوات سياسية للتأثير والتعبير بعيداً عن العنف.

من ناحية ثانية، إن حجم التحديات _الداخلية والخارجية _ التي تواجهها البلاد هائل، وبالتالي سيكون من الصعب على الحكومة وحدها، أن تستجيب لكل هذه الاستحقاقات بدون توافق وطني ودعم داخلي واسع النطاق. إن فرصة كتابة الدستور الدائم هي فرصة لبناء الثقة بين الحكومة والمواطنين والمواطنات، والانخراط في عملية كتابة الدستور عبر استئناف الحوار الوطني نحو تحقيق التوافق الوطني وعليه يكتب ويقر الدستور.

بالتالي، كيف يمكن للسوريين والسوريات المشاركة في كتابة دستورهم، وكيف يمكن لهذه المشاركة أن تنعكس في توافق وطني يحقق وحدة الاراضي السورية واستقرار البلاد، ويحول الصراع في سوريا من صراع بين أطراف تتبنى العنف إلى تعددية سياسية تتبنى الأطر الدستورية والوطنية السلمية وتعبر عن نفسها بحرية ضمن المؤسسات الدستورية وعبر تمثيل حقيقي لمصالح المواطنين والمواطنات.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، قامت مؤسسة اليوم التالي بتنظيم 17 جلسة حوارية على كامل الأراضي السورية وجلسة واحدة منهم مع اللاجئين السوريين في لبنان، وجلسة عن بعد مع المغتربين. بالتالي، تهدف هذه الورقة لتحديد التحديات والفرص أمام العملية الدستورية، من وجهة نظر المشاركين، وماهي آليات اشراكهم كما يرونها من منظورهم الفردي والاجتماعي والفكري، وأيضاً ماهي القضايا الدستورية الجوهرية من وجهة نظرهم ومدى اختلافهم أو توافقهم حولها.

وقد توصلت الدراسة بعد تحليل رؤى المشاركين والمشاركات إلى ما يلي:

عملية دستورية على عدة مراحل

إن حجم التحديات التي طرحها المشاركين تحيل إلى أنه سيكون من الصعب جداً الذهاب فوراً لكتابة دستور دائم، بمقابل أن غياب الاطار الدستوري لهذه العملية يفرض تعديل الاعلان الدستوري أو كتابة دستور مؤقت يوفر إطار عملية بناء الدستور الدائم بآلية تشاركية.

التثقيف المدني

أكد المشاركون على أهمية التثقيف المدني حول القضايا السياسية والدستورية والمواطنة، سواء لاعضاء اللجنة التاسيسية المنوط بهم كتابة الدستور أو للمواطنين والمواطنات، على أن تكون هذه العملية جزء من مسار بناء الدستور الدائم بآلية تشاركية.

استئناف الحوار الوطني

ولتحقيق عملية بناء الدستور الدائم، طرح المشاركون ضرورة استئناف أعمال الحوار الوطني والبناء على ما سبق تحقيقه، على أن ينطلق الحوار من المستوى المحلي نحو المستوى الوطني، وأن يكون على عدة مراحل أولها تحديد المبادئ الدستورية الجوهرية المختلف عليها، ومن ثم يستمر الحوار نحو بناء التوافقات الممكنة حولها.

الاتجاهات المشتركة حول المبادئ الدستورية الجوهرية

تظهر الجلسات الحوارية وجود رؤى مشتركة بين السوريين ومسائل مختلف عليها، وفقاً لمايلي:

اتجاهات مشتركة صلبة

ميزة هذه التوافقات أنها انصبت على مسائل محورية مثل نظام الحكم، على أن يكون نظام ديمقراطي يقوم على سيادة الشعب المعبر عنها من خلال انتخابات شفافة ونزيهة والفصل بين السلطات وتحديد صلاحيات ومدة ولاية الرئيس، وتعزيز التعددية السياسية، وتشكيل جيش وطني يتبع للسلطات المدنية، واستقلال المحكمة الدستورية وتعزيز دورها الرقابي واستقلال القضاء، وبشكل جوهري حماية وضمان الحقوق والحريات الاساسية المعترف بها دولياً، وانتخاب لجنة تأسيسية لكتابة الدستور الدائم.

اتجاهات مشتركة حول العناوين الاساسية فقط

برزت مسألة اللامركزية في جميع الحوارات، وكانت مطلب مشترك، على اعتبار أنها المخرج الوحيد لتوحيد البلاد. لكن الاختلاف حولها ارتبط بطبيعة النظام اللامركزي المرجو، فكل مجموعة كانت تراه انطلاقاً من واقع المنطقة التي تعيش فيها، فهناك مناطق اعتبرت أن اللامركزية اساسية لتحقيق التنمية في تلك المنطقة، بالتالي تحتاج مسألة اللامركزية للدخول بالتفاصيل أكثر وفهم الاسباب والدوافع نحو المطالبة بها، ذلك ما سيساهم بالتوصل الى توافق شامل على شكل اللامركزية التي يمكن أن تكون مفيدة في سوريا.

اتجاهات مختلفة حول موضوع الهوية

أثار موضوع الهوية الدينية والقومية وجهات نظر متعددة ومختلفة أحياناً، وبكل الأحوال، يفضي ذلك إلى ضرورة التركيز على هذه المسألة واعطائها الوقت والجهد الكافي لبناء التوافقات حولها.

التوصيات

وبالنتيجة، توصلت هذه الورقة بعد تحليل رؤى المشاركين والمشاركات، إلى ما يلي:

أولاً:
توصيات إلى الحكومة السورية

1 في مسار بناء الدستور الدائم

- وضع إطار قانوني واضح لعملية بناء الدستور الدائم، عبر تعديل الإعلان الدستوري أو صياغة دستور مؤقت يمهد لكتابة الدستور الدائم.
- استئناف الحوار الوطني والبناء على ما تحقق سابقاً، ضمن آلية تضمن الشمولية والتخطيط المسبق.
- **تنظيم مشاورات عامة على مستويين:**
  - **محلي:** لتحديد القضايا الأساسية المرتبطة بواقع المجتمعات.
  - **وطني:** لبناء توافق حول هذه القضايا.

2 حماية الفضاء المدني والسياسي

- ضمان فضاء عام آمن يمكن السوريين من التعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في تحديد مستقبلهم.
- احترام الحريات الأساسية المنصوص عليها في الإعلان الدستوري والاتفاقيات الدولية، لما فيها الحق بالتجمع السياسي والمدني.
- الاعتراف بالمجتمع المدني شريكاً كاملاً في المشاورات، والاستفادة من خبراته المتخصصة.

3 التثقيف المدني والدستوري

- إعداد واضعي الدستور عبر برامج تدريبية حول المبادئ الدستورية وتجارب الدول الأخرى.
- رفع وعي المواطنين بحقوقهم الدستورية ونظام الحكم وسيادة القانون.
- قيام وزارتي التربية والتعليم العالي بتطوير المناهج لتعزيز الثقافة السياسية والدستورية.

4 العدالة الانتقالية

- وضع جدول زمني واضح لمسار العدالة الانتقالية، بما يشمل المحطات الأساسية للتعويض وكشف الحقيقة والمحاسبة.
- اشراك الضحايا وذويهم لبناء الثقة ومنع عودة العنف.
- ضمان ألا تؤدي إعادة الإعمار إلى تكريس الانتهاكات أو استفادة مرتكبيها.

5 الاتجاهات المشتركة بين المشاركين

- توافق واسع على نظام سياسي ديمقراطي يقوم على الفصل بين السلطات وسمو الدستور.
- إجماع على استقلال القضاء وخضوع الجيش للسلطة المدنية.
- توافق على انتخاب لجنة تأسيسية تقوم بكتابة الدستور الدائم.
- اتفاق على مسار عدالة انتقالية شامل وتشاركي.
- اعتراف بأن اللامركزية محل قبول عام، مع اختلاف حول طبيعتها.
- غياب توافق واضح حول الهوية الوطنية، مقابل وجود نقاط أساسية يمكن البناء عليها.

ثانياً:
توصيات إلى المجتمع المدني

- الضغط والمناصرة نحو إقامة مسار تشاركي لكتابة الدستور الدائم.
- المشاركة الفاعلة في المشاورات العامة بوصفه شريكاً أساسياً.
- تنفيذ برامج توعية حول أهمية المشاركة والمبادئ الدستورية.
- نقل صوت المجتمعات المحلية إلى الجمعية التأسيسية.
- إعداد أبحاث مختصة حول القضايا الجوهرية في الدستور وتقديمها لواضعيه.
- ممارسة رقابة مسؤولة على مسار المشاورات وتقديم مقترحات للتحسين.
- دعم استطلاعات الرأي ومجموعات التركيز لإيصال آراء الجمهور إلى صناع القرار.
- الاستفادة من الخبرات المتراكمة خلال السنوات الماضية لبناء مواد توعوية ودعم عمليات الحوار.

ثالثًا:
توصيات إلى المجتمع الدولي

- تقديم دعم مالي وتقني للمؤسسات السورية لتكون قادرة على الانخراط في العملية الدستورية.
- لعب الأمم المتحدة دوراً في الوساطة والإشراف لتعزيز الثقة بين الأطراف السورية.
- دعم العملية التشاركية لكتابة الدستور على المستويات المالية واللوجستية والاستشارية.

مقدمة

شكل سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول 2024 لحظة مفصلية غير مسبوقة في تاريخ سوريا الحديث، فتح أمام السوريين والسوريات نافذة واسعة لإطلاق مسار تحول سياسي حقيقي. فقد أعاد هذا الحدث إحياء التطلعات نحو بناء نظام ديمقراطي تشاركي، يقطع مع عقود الحكم الاستبدادي، ويؤسس لدولة قادرة على حماية الحقوق، وتحقيق العدالة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات التي عانى منها المجتمع السوري طوال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق، جاء "مؤتمر النصر" المنعقد في 29 كانون الثاني باعتباره المحطة الأولى في مسار الانتقال السياسي، حيث أسفر عن جملة من القرارات كان أبرزها تعيين السيد أحمد الشرع رئيساً للجمهورية العربية السورية في المرحلة الانتقالية وتكليفه بتعيين مجلس الشعب، وإلغاء العمل بدستور عام 2012، عقبه الحوار الوطني في 25 شباط، وفي 10 آذار تم الإعلان عن اتفاق أولي مع قوات سوريا الديمقراطية، تبعه الإعلان الدستوري في ١٣ آذار الذي وضع الإطار الدستوري للمرحلة الانتقالية، تلاه تشكيل الحكومة السورية، ومن ثم عملية تشكيل ثلثي مجلس الشعب السوري والتي ستكتمل مع تعيين رئيس الجمهورية الثلث الثالث من أعضاء المجلس.

عكس هذا المسار بمحطاته المختلفة انقسام سياسي حاد بين السوريين بالعموم والمشاركين في الجلسات الحوارية بشكل خاص، منهم من وجد المسار يتلائم مع متطلبات المرحلة والظروف الدقيقة التي تواجهها البلاد، في ظل الانفلات الأمني، والتهديدات الخارجية، ووجود مناطق خارج سيطرة الدولة، وخصوصاً في ظل الإرث الثقيل من الانتهاكات الممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي ارتكبت. بالمقابل اعتبر الرأي الآخر أن المسار بجميع محطاته يفتقد للشرعية، وهو لا يقترب من التشميل المأمول للسوريين، سواء على الصعيد الجغرافي، أو على الصعيد المجتمعي والفكري والسياسي.

في ظل هذا الانقسام يبرز استحقاق إقرار الدستور الدائم، وارساء عقد اجتماعي جديد، سيما وأن بناء الدستور الدائم يتطلب عملية تشاركية تؤمن شرعية الدستور عبر بناءه على التوافق الوطني، ما يعزز الملكية الوطنية للمسار، وسيادة الشعب المكون من مجموعات متعددة ومتمايزة، وبناء مسار تشاركي للعدالة الانتقالية يحقق المحاسبة والمصالحة ومنع التكرار. بالتالي يمكن تعزيز شرعية الدستور من خلال عملية بنائه بآلية تشاركية بين القادة والمجتمع، والتي تنمو وتتعزز بمرور الوقت مع تطبيقه[1] .

1- A Practical Guide to Constitution Building ,Markus Böckenförde, Nora Hedling, Winluck Wahiu, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2011, ISBN: 978-91-86565-38-1, p2.

الإشكالية

في ظل الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الراهنة، تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور الدائم، ففي حال نجحت العملية في تحقيق أوسع مشاورات ممكنة وتشاركية عالية المستوى يمكن أن يشكل إقرار الدستور الدائم خطوة في الاتجاه الصحيح نحو توحيد البلاد وتحقيق الاستقرار وانطلاق عملية إعادة الإعمار. وهنا يطرح السؤال التالي:

كيف يمكن بناء عملية دستورية تشاركية في سوريا، و ماهي الأولويات والتحديات الجوهرية والقضايا المحورية التي ينبغي معالجتها في المرحلة الراهنة، كخطوة أساسية نحو إرساء عقد اجتماعي جديد يعكس تطلعات السوريين والسوريات ويؤسس لحكم ديمقراطي قائم على الحقوق والتشاركية والمساواة.

المنهجية

تنطلق هذه الدراسة من مرجعية الإعلان الدستوري السوري لعام ٢٠٢٥، والإرث الدستوري السوري، والقانون الدولي بدلالة المادة 12 من الإعلان الدستوري السوري، والتي يتبنى فيها الإعلان الدستوري جميع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة السورية، وبشكل خاص ما يرتبط منها بالحق في إشراك المواطنين والمواطنات وشرائح المجتمع المختلفة في عملية صياغة الدستور الدائم.

وتهدف الدراسة للوقوف عند رأي السوريين والسوريات حول عملية كتابة الدستور الدائم، وآلية انخراط المواطنين والمجتمع في هذه العملية، والشروط الأساسية لنجاح هذا الاشراك. وقد اعتمدت الدراسة على طريقة (research action Participatory) التي تبنت عدة أدوات أولها المراجعة المكتبية للدراسات السابقة والاتفاقيات والمعايير الدولية الخاصة بعمليات كتابة الدستور الدائم في مراحل ما بعد الصراع، كما ركزت على التجارب الدولية في بناء مسار تشاركي فعال للمواطنين والمواطنات في كتابة الدستور، واستندت بشكل رئيسي على مجموعة من اللقاءات التي شملت مواطنين ومواطنات من محافظات (دير الزور وريفها، حلب وريفها، إدلب وريفها، مصياف، تدمر، الرقة، السلمية، الحسكة، القامشلي، طرطوس، اللاذقية، الرقة، دمشق وريفها)، واللاجئين السوريين في البقاع اللبناني، إضافة الى جلسات عن بعد شملت اللاجئين والاغتراب السوري في عدة دول. كما تبنت الدراسة منهجية ترتكز على حقوق الضحايا لناحية استهداف 30% من الضحايا أو عائلاتهم في الجلسات المنظمة داخل سوريا وخارجها، كما تبنت المنهج الجندري لناحية استهداف ما يزيد عن 40% من الحضور من السيدات، كما تم طرح أسئلة خاصة بإشراك النساء، وبحقوقهن، وبتحدياتهن، وبتطلعاتهن حول عملية كتابة الدستور. أيضاً استهدفت الدراسة فئة الشباب (ضمن الشريحة العمرية من 20 الى 35 عام) لناحية تمثيلهم بشكل متوازن ضمن الجلسات بما يزيد نسبته عن 30% من الحضور، كما تم تنظيم جلسة خاصة دعي اليها طلاب جامعات في مدينة حلب، ركزت أيضاً على رؤيتهم الخاصة للمشاركة في كتابة الدستور وعلى تطلعاتهم والتحديات التي يواجهونها في هذه الفترة الحاسمة من حياتهم.

كما تم اللقاء بالعديد من الخبراء الدستوريين والسياسين السوريين، وقد عملت الدراسة على مقاربة هذه الرؤى مع التجارب الدولية القريبة من السياق السوري، والتجارب القانونية الأفضل في هذا السياق والتي يمكن تطبيقها في سوريا، وذلك عبر الإجابة على الأسئلة التالية:

1 **ماهي الخيارات المتاحة أمام السوريين والسوريات في كتابة دستورهم الدائم.**

2 **كيف يمكن إشراك المجتمع بمختلف فئاته وبغض النظر عن أماكن تواجد السوريين والسوريات في عملية كتابة الدستور؟**

3 **كيف يمكن أن تفضي المشاركة المجتمعية إلى توافق وطني ينهي الصراعات، والعنف ويدفع نحو السلام والاستقرار.**

4 **ماهي القضايا الدستورية الجوهرية لدى السوريين، على ماذا يتفقوا وعلى ماذا يختلفون.**

5 **كيف يمكن ضمان إنفاذ وتطبيق الدستور الدائم.**

وللإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: الخيارات المتاحة أمام العملية الدستورية.
القسم الثاني: المسار التشاركي في صياغة الدستور.
القسم الثالث: القضايا الدستورية الجوهرية
القسم الرابع: التوصيات

الفهرس

الملخص التنفيذي 04

مقدمة 13

الإشكالية 14

المنهجية 15

الفهرس 17

القسم الأول: الخيارات المتاحة أمام العملية الدستورية 21

أولاً: التحديات القائمة أمام القيام بعملية دستورية تشاركية 22

1- الإرادة السياسية 22

2-غياب التشاركية في إدارة المرحلة الانتقالية 26

3-الضعف الكبير في القدرة السياسية والمؤسسية على دعم بناء الدستور 28

4-وجود مناطق سورية خارج سيطرة الدولة 29

5-الوضع الأمني الهش 31

6-الإرث الهائل من الانتهاكات الممنهجة التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية 34

7-الوضع الاقتصادي المتردي 35

8-وجود ملايين السوريين النازحين داخل البلاد واللاجئين خارجها والعائدين 36

9-التدخلات الخارجية 37

ثانياً: الفرص المتاحة أمام القيام بعملية دستورية تشاركية 38

ثالثاً: رؤى سوريين وسوريات حول العملية الدستورية 40

1-تأجيل العملية الدستورية 40

2-الدستور المؤقت 42

3-الدستور الدائم 45

القسم الثاني: المسار التشاركي في صياغة الدستور الدائم 46
أولاً: أهمية المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور الدائم 48
1-الإطار القانوني للحق في المشاركة المجتمعية في عمليات صياغة الدستور 48
2-الهدف السياسي الذي تحققه المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور في مراحل ما بعد الصراع 49
ثانياً: أشكال المشاركة المجتمعية 50
1-لجنة صياغة الدستور 52
- تدريب وتثقيف أعضاء الجمعية التأسيسية 55
2- تثقيف المواطنين والمواطنات 56
- من يقوم بعملية التثقيف المدني؟ 58
3-المشاورات والحوارات العامة 63
- الإطار القانوني لإجراء المشاورات العامة 63
أ. استئناف الحوار الوطني 64
- الشمولية 65
- الشفافية 65
- التخطيط المسبق 66
ب. تصميم عملية المشاورات 67
- المستوى المحلي 68
- المستوى الوطني 68
ت. عملية متواصلة ومستمرة 69
ث. ضمان الحقوق والحريات 70
ج. حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتجمعات المدنية 70

ح. دور المجتمع المدني 71
- الضغط والمناصرة نحو عملية دستورية تشاركية 72
- كشريك في عملية المشاورات الوطنية والمحلية 74
- القيام بدور رقابي 75
- دور توعوي وتثقيفي 78

خ. الموارد المالية 79
4- آليات إقرار الدستور 80
1-إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية 81
2-إقرار الدستور عبر الاستفتاء الشعبي 82
3-التصديق من قبل جهة لم تشارك في كتابة الدستور 84
القسم الثالث: بناء التوافق على القضايا الدستورية الجوهرية 85
أولاً: المبادئ الدستورية الجوهرية المشتركة في الرؤية المجتمعية السورية 87
1-الاتجاهات المشتركة حول بنية السلطة وشكل النظام السياسي 87
أ. مكانة الديمقراطية في رؤى المشاركين 87
ب. اتجاهات المشاركين بشأن شكل النظام السياسي 88
ت. الشعب مصدر السلطات 89
ث. مبدأ الفصل بين السلطات 90
ج. تحديد مدة الدورات الرئاسية 92
ح. دور الجيش والقوى الأمنية 93
خ. تقييد حالة الطوارئ 95
د. ضمان التعددية السياسية 95

2-الحقوق والحريات الأساسية 96
3-معالجة المظالم التاريخية 99
4-اللامركزية ..... 102·
5-إنفاذ الدستور وضمان فاعليته 104
أ. المحكمة الدستورية 105
ب. استقلال السلطة القضائية 109
6-إنشاء مؤسسات مستقلة لدعم حقوق الانسان والانتخابات الشفافة والنزيهة 112
ثانياً: القضايا الدستورية الجوهرية التي تحتاج إلى بناء توافقات 113
الهوية الوطنية 113
أ. الهوية الدينية 114
ب. الهوية القومية 117
القسم الرابع: التوصيات 121
أولاً: توصيات إلى الحكومة السورية 122
ثانياً: توصيات الى المجتمع المدني 127
ثالثاً: توصيات إلى المجتمع الدولي 128
قائمة المراجع 129

1

القسم الأول: الخيارات المتاحة أمام العملية الدستورية

وفقاً لمخرجات الجلسات الحوارية ترتبط الخيارات المتاحة أمام العملية الدستورية في سوريا، بثلاثة عوامل رئيسية، أولهما التحديات القائمة أمام القيام بعملية دستورية تشاركية، وثانيهما، الفرص المتاحة والتي برزت مع اسقاط نظام الأسد، وثالثهما، رؤى سوريين وسوريات حول العملية الدستورية.

أولاً:

التحديات القائمة أمام القيام بعملية دستورية تشاركية

يرى المشاركون والمشاركات في الجلسات الحوارية أن انطلاق مسار عملية بناء الدستور الدائم في سوريا، محكوم بجملة من التحديات، والتي يمكن لها أن تكون حاسمة في هذا المسار:

1. الإرادة السياسية

ناقش المشاركون خلال الجلسات الحوارية جميع محطات المسار السياسي الذي بدأ مع مؤتمر النصر، والإعلان الدستوري، وتشكيل الحكومة وتشكيل مجلس الشعب.

اتفقت الآراء على غياب التشاركية عن المسار الدستوري والسياسي، وإن عزتها بعض الآراء إلى الظروف الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، إلا أن راي آخر اعتبر أنه برغم هذه الظروف، بل وبسببها كان يمكن للتشاركية أن تساهم في دفع المسار قدماً، عن طريق بناء الثقة والحوار المستمر والمشاركة بالسلطة.

وأثار غياب المصطلحات التقليدية مثل الديمقراطية وحكم الشعب لنفسه والتداول السلمي للسلطة مخاوف عبر عنها المشاركون، من أن يأخذ المسار الانتقالي طابعاً قائماً على خطط ترسم من قمة النظام السياسي الانتقالي، بحيث تنشأ العملية السياسية انطلاقاً مما يحدده رأس الهرم بدل أن تنبع من حاجات المجتمع واتجاهاته.
يقول أحد المشاركين في الجلسات (.. **أريد دستوراً يحفظ كرامة الإنسان، لا دستورا مفروضاً من الخارج أو مكتوب بأيد لا تمثلنا..... الدساتير لا تكتب في غرف مغلقة، بل عبر حوار شعبي حقيقي)**[2] .

2- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع اللاجئين السوريين بتاريخ 2025/10/13.

ووفقاً للمشاركين والمشاركات في الجلسات الحوارية، شكلت النقاط التالية أنماط متكررة خلال المسار الانتقالي حتى الآن:

أ. غياب الشفافية

- انعكس معطى غياب الشفافية عبر إثارة المشاركين لعدة أنماط تعزز غياب الشفافية، مثل:
- القرارات التي تفرض من السلطات العليا بدون تشاور أو استماع للمجتمعات المحلية.
- يقول أحد المشاركين **(حتى المدارس الشرعية تم نقلها إلى أماكن أخرى خارج المدينة بقرار من أوقاف حمص، دون أي تشاور معنا)**[3] .

- ربط المشاركين في الجلسات بين استقلال الاعلام واستقلال القضاء والشفافية، يقول أحد المشاركين **(هناك السلطة الرابعة و هي الاعلام و يجب ان يكون ايضاً مستقل مثل القضاء و لا يتبع للحكومة فلا يمكن ان يكون القضاء مستقل و هو يتبع وزارة العدل التابع للحكومة اصلاً و كذلك الاعلام لا يمكن ان يكون مستقل و هو يتبع وزارة الاعلام .....)**[4] .

- تعزيز غياب الشفافية من خلال النصوص الدستورية القابلة للتأويل وغياب الرقابة، **(الدستور لازم يكون واضح، ما يترك ثغرات، حتى ما حدا يلتف عليه أو يستخدمه لمصلحته)**[5] .

- كما اعتبر مشاركون أن غياب الشفافية في العملية الحالية يثير مخاوف عودة الاستبداد. بالمقابل، رأى المشاركون أن الشفافية جزء من التشاركية، واقترحوا مجموعة من الإجراءات لتعزيز الشفافية وتمكين المجتمع من المشاركة والقاء رقابته على المسار السياسي، مثل التقارير الدورية، ونشر مسودات القوانين والدستور، عقد جلسات علنية، شفافية كاملة عبر الإعلام، ضمان استقلال القضاء واستقلال الإعلام، ودور فعال للمحكمة الدستورية.

3- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/0/27.

4- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/8/16.

5- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية، بتاريخ 2025/10/19.

ب. السرعة بين الإعلان عن العملية وتنفيذها

عبر المشاركون عن مخاوف جدية من التسرع في المسار السياسي، وتم ربطه بمسألة انعدام الشفافية، وغياب خارطة طريق واضحة، وغياب الحوارات والنقاشات العامة قبل أي خطوة تنفيذية. من ناحية ثانية برزت خصوصية أوضاع المناطق المختلفة في سوريا في تأثرها بالتسرع في المسار السياسي والدستوري.

ففي الجزيرة السورية الرقة- الحسكة- دير الزور: اعتبر المشاركون أن هذا التسرع يتجاهل الواقع متعدد السلطات في مناطقهم.

وفي الشمال (ادلب – عفرين): رأى المشاركون أن هذا التسرع تجاهل ملف الانتهاكات والمفقودين. وفي وسط البلاد والمدن الكبرى (مصياف- سلمية - دمشق- حلب) عبر التسرع عن إقصاء مجتمعي وإعادة إنتاج نخبوية ضيقة.

بالمقابل وبشكل جامع في جميع الجلسات اتفق المشاركون على عدم إجراء أي عملية دستورية سريعة دون عدالة انتقالية.

ج. التركيز على النتيجة وغض النظر عن عيوب جوهرية في المسار

أبرز مثال طرح حول هذا الموضوع هو عملية تشكيل مجلس الشعب، إذ رأى المشاركون أن عملية تشكيل مجلس الشعب كانت شكلية وغير شفافة، ولا تستند إلى مشاركة شعبية، وخاضعة لسيطرة الرئيس، ولاتوفر أي دور فعلي للمواطنين.

وقد تفاوتت هذه الرؤى بين مناطق وأخرى، ففي المناطق المتضررة مثل (إدلب – عفرين – تدمر – دير الزور)، رأى المشاركون أن الانتخابات غير ممكنة قبل العدالة الانتقالية.

في المناطق البعيدة عن المركز (الرقة – الحسكة – القامشلي – دير الزور)، اعتبروا أن المجلس لا يمثلهم إطلاقاً. بينما في مدن حلب وطرطوس كان الانتقاد المؤسسي هو السائد لناحية غياب الفصل بين السلطات، وغياب وجود محكمة دستورية مستقلة.

بالمقابل رأى اللاجئون السوريون أن الانتخابات غير صالحة دون مشاركة السوريين خارج البلاد.
وبشكل عام، وجهت انتقادات واسعة لعملية تشكيل مجلس الشعب، التي اتسمت بضبابية المعايير، وغياب الضوابط لعملية اختيار الهيئات الانتخابية، وتغيير القوائم وعدم الالتزام بالمعايير الاساسية، تجاهل معايير الاختيار والفئات، استبعاد القضاة من عضوية اللجان الناخبة والترشح، عدم التزام اللجنة العليا بالمدد التي حددتها، وغياب ثلاث محافظات سورية عن العملية، ولم يسمح لمنظمات المجتمع المدني من القيام بمراقبة العملية[6].

بالتالي، فإن المشاركة التي حصلت في المسار الدستوري حتى الآن كانت أقل من المأمول، ما يستدعي العمل بين الحكومة والشعب لتحقيق أفضل شكل من أشكال المشاركة الفعلية للسوريين والسوريات على اختلاف خلفياتهم الثقافية والاجتماعية وعلى اختلاف ظروفهم ومكان اقامتهم ومدى تأثرهم وتأثر مدنهم وقراهم بالانتهاكات التي ارتكبت.

6- مؤسسة اليوم التالي، اختيار أم انتخاب، قراءة تحليلية لتشكيل مجلس الشعب السوري، ٢٠٢٥، موجود على الرابط: https://tinyurl.com/tda-sy

2. غياب التشاركية في إدارة المرحلة الانتقالية

يحيلنا الإطار الدستوري في إدارة المرحلة الانتقالية إلى أمرين جوهريين:

1. يقود الرئيس الانتقالي المرحلة الانتقالية عبر سلطاته المباشرة وغير المباشرة على جميع المؤسسات الدستورية، وتمتد هذه المرحلة على مدى خمسة سنوات تنتهي بإقرار الدستور الدائم[7] .

2. نظم الاعلان الدستوري المرحلة الانتقالية، إلا أنه لم ينص على عملية الانتقال منها إلى الدستور الدائم، ما قد يتطلب تعديل الإعلان الدستوري، أو تشريع قانون في مجلس الشعب، وبالرغم من أن تجارب أخرى تم التصرف فيها من خارج الدستور عبر الدعوة إلى مؤتمر وطني أو دستوري[8] فإن تكرار تجربة المؤتمر الوطني المنعقد في ٢٥ شباط 2025 بنفس الطريقة قد تزيد من الانقسامات وتكرس انعدام الثقة.

7- ينص الاعلان الدستوري على صلاحيات رئيس الجمهورية في تشكيل لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب، التي تشرف بدورها على تشكيل هيئات فرعية ناخبة، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء مجلس الشعب، ويعين الرئيس ثلث أعضاء المجلس لضمان التمثيل العادل والكفاءة ، ويمارس الرئيس والوزراء السلطة التنفيذية ، ويسمي اعضاء المحكمة الدستورية ، ويمكن تعديل الإعلان الدستوري بموافقة ثلثي مجلس الشعب بناء على اقتراح رئيس الجمهورية . كما ينص على تولي مجلس الشعب السلطة التشريعية حتى اعتماد دستور دائم، و مدة ولاية مجلس الشعب ثلاثون شهرا قابلة للتجديد، ولا يحدد الإعلان من سيقوم بالتجديد . ويحدد الإعلان الدستوري تحدد مدة المرحلة الانتقالية بخمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ نفاذه، وتنتهي بعد إقرار دستور دائم للبلاد وتنظيم انتخابات وفقا له . انظر المواد (24، 31، 50، 26، 52 ، 47).

8- Constitution-making and Reform: Options for the Process Authors Michele Brandt, Jill Cottrell, Yash Ghai, Anthony Regan Date November 2011 Publisher Interpeace ISBN 978-2-8399-0871-9, p53, available at the following link: https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2011/09/2011_11_Constitution-Making_Handbook_English.pdf, last seen, 25/10/2025.

وفي العادة توفر الدساتير المؤقتة إطار تفصيلي عن عملية بناء الدستور، إذ غالباً ما يكون الهدف من الدستور المؤقت هو توفير هذا الإطار. ومع ذلك فإن وضع جميع التفاصيل في الدستور قد تجعل العملية أقل مرونة، لكن غياب الإطار الدستوري، والاستعاضة عنه بإطار قانوني أو إجرائي إداري قد يسمح بالتلاعب بالعملية وإجراء تعديلات عليها عبر الاغلبية البرلمانية[9] .

والموازنة بين هاتين الحالتين تحيلنا إلى ضرورة وجود إطار دستوري للأمور الجوهرية في عملية الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى إقرار الدستور الدائم وترك بقية التفاصيل للقوانين أو الإجراءات الإدارية.

برزت في الجلسات الحوارية رؤى مشتركة حول غياب التشاركية، وبالرغم من التنوع الجغرافي والظروف السياسية لكل منطقة، اتفقت الآراء على أن المرحلة الانتقالية الحالية تدار من الأعلى دون مشاركة شعبية أو مؤسسية حقيقية، وبالرغم من هذا التوجه المشترك، فإن تفسير عدم المشاركة كان مختلف باختلاف المناطق:

ففي مدن (طرطوس، مصياف، الرقة، حلب) هناك شعور بالاستبعاد الكامل من القرار، بالمقابل في ادلب والقامشلي، عبر المشاركون عن غياب قنوات مؤسسية للمشاركة وفي كل من اللاذقية وحماه برز انعدام الثقة بالعملية الانتقالية، وفي (الرقة – دير الزور – الحسكة – إدلب – حلب – دمشق)، اعتبر المشاركون أن غياب المشاركة يشكل خطر بنيوي على المرحلة الانتقالية، وطالبوا بتشاركية واسعة في المرحلة الانتقالية، في حين أن المشاركين في جلسة الشباب وجلسة الخبراء أعطوا الأولوية لمشاركة الخبراء وقيادة النخب للعملية. بالمقابل نجد المناطق التي تعاني من هشاشة أمنية، مثل (طرطوس – مصياف – اللاذقية)، تعطي أولوية للأمان والاستقرار الامني.

يحيلنا ذلك إلى أهمية توافر الإرادة السياسية لدى السلطة الانتقالية بتوفير مسار تشاركي فعلي يهدف إلى تحقيق توافق وطني، بما يسمح بإعادة توحيد البلاد وبسط سيطرة الدولة على كامل الأراضي السورية وتقليص الأزمات التي تواجهها البلاد.

9- Ibid, p54.

3. الضعف الكبير في القدرة السياسية والمؤسسية على دعم بناء الدستور

ما زالت عملية إعادة بناء الدولة السورية تشكل تحدي رئيسي أمام عملية كتابة الدستور الدائم وتقديم الدعم اللازم لها. وما يزيد من صعوبة هذه العملية، تورط ومشاركة المؤسسات في تيسير الظروف والأدوات لارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها نظام الأسد.

وفي حين اجمع المشاركون على ضرورة وجود مؤسسات قادرة على دعم العملية التشاركية، لكنهم نسبوا ضعف المؤسسات لأسباب مختلفة مرتبطة بخصوصية الوضع الأمني والسياسي في المنطقة.

ففي المناطق البعيدة عن المركز مثل (الرقة - الحسكة - دير الزور - القامشلي) رأى المشاركون أن الضعف المؤسسي سياسياً وإدارياً يأتي نتيجة تعدد السلطات وغياب الدولة، وأن أي عملية دستورية ستبقى معلقة في الهواء دون بنية الدولة، بالتالي تربط هذه المناطق بين غياب الدولة وغياب القدرة على بناء دستور فعلي.

أما في المناطق المتضررة بشدة مثل (إدلب - عفرين - حلب - تدمر) اعتبر المشاركون أن ضعف المؤسسات يعود إلى الانقسام العسكري وغياب سلطة موحدة وانهيار البنى الإدارية والأمنية بسبب الحرب، وأن الفوضى الأمنية تمنع أي عملية دستورية جدية.

وفي مدن (طرطوس - مصياف - اللاذقية/وطى الخان) أي المدن التي استمرت فيها مؤسسات الدولة بالعمل لا ترى ضعفا مؤسسياً فقط، بل على العكس ترى تحكماً مؤسسياً مفرطاً يمنع المشاركة ويجعل المؤسسات واجهة شكلية. هذه المناطق تعتبر أن الضعف ليس غياب مؤسسات، بل تبعية المؤسسات للسلطة التنفيذية مما يفرغ العملية من مضمونها.

وفي المدن الكبرى (دمشق - حلب/طلاب الجامعات - حماة) أكد المشاركون أن المؤسسات غير مستقلة وغير قادرة على إنتاج دستور بسبب غياب الكفاءات والبيروقراطية السياسية.
بالمقابل رأى اللاجئين أن الضعف المؤسسي في الداخل يحرمهم من التمثيل.
بالنتيجة، تشكل عملية بناء المؤسسات وترميمها واصلاحها أمر ضروري وذو أولوية لافتتاح مسار تشاركي لكتابة الدستور.

4. وجود مناطق سورية خارج سيطرة الدولة

شكل وجود مناطق سورية خارج سيطرة الدولة محور هام حظي بنقاش عميق من قبل المشاركين وخصوصاً أنه شكل أمر جوهري في قلب عملية بناء الدستور التشاركي.

واعتبر بعض المشاركون أن هذا الأمر يؤكد عدم انتهاء النزاع، تقول إحدى المشاركات **(لا يوجد مؤشرات لكي نقول أن النزاع توقف وهذا يرجع للسلطة التي تعتبر أنه خلص نزاعها مع الأسد فمعناها انتهى النزاع بالبلد حالياً هناك نزاعين مفتوحيت اللي هني مع سويدا وفي المفاوضات بشمال الشرق اللي لسه ما بنعرف شو عم يصير بهذه المفاوضات)**[10] .

هذا الأمر عكس وجهات نظر مختلفة تبعاً لخصوصية المنطقة، فالمناطق المعنية بهذا الموضوع مثل (الرقة – الحسكة – القامشلي – دير الزور)، ترى أن تعدد السلطات (قوات سورية الديمقراطية – فصائل – إدارة ذاتية – قوات أجنبية) يحول الدولة إلى فكرة غائبة، ويجعل أي مسار دستوري غير قابل للتطبيق. إذ رأى المشاركين من أبناء هذه المناطق أنهم يعانون من هشاشة أمنية واقتصادية ويشعرون بالتهميش السياسي.

كما أن هناك مخاوف من أن الاستبعاد يعمق الانقسام المجتمعي والجغرافي، إذ ربط المشاركون الاستثناء من العملية السياسية بتعميق الانقسام والقطيعة عن المركز، يقول أحد المشاركين **(كيف نشارك إذا الدولة ما بتوصل لعنا)**[11] .

10- جلسة حوارية (عن بعد) تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع اللاجئين والمغتربين السوريين، بتاريخ 2025/11/19.

11- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/9/1.

بالمقابل رأى المشاركون من (حلب وادلب وعفرين وتدمر) أن التهجير واسع النطاق والتدمير في هذه المناطق يجعلها مهمشة وخارج عملية المشاركة.

في حين رأى المشاركون في كل من (مصياف - طرطوس - اللاذقية / وطى الخان) أنهم داخل الدولة شكلاً، لكنهم عملياً خارج المشاركة الحقيقية. ورأى المشاركون في كل من (دمشق وحلب وحماه) أن وجود مناطق خارج السيطرة يعني غياب شرعية وطنية للانتخابات والدستور. بالمقابل يرى اللاجئون أنهم خارج السيطرة وبالتالي خارج العملية الدستورية كلياً، ويرون أن العملية تتجاهل ملايين السوريين.

لقد اعتبر المشاركون أن الاستثناء الجغرافي هو اقصاء سياسي، ويثير مخاوف استعادة تجربة النظام السابق، إذ أن غياب مناطق كاملة عن سلطة الدولة يعني عملياً إقصاءها من القرار الوطني.

ما يدفع نحو ضرورة العمل على إجراء اتفاقات وتفاهمات أولية تسمح بانطلاق العملية الدستورية على كامل الأراضي السورية، ومن ثم يجب الاستمرار بالعمل على تعزيز هذه الاتفاقات والتفاهمات عن طريق بناء الثقة والحوار المستمر، يقول أحد المشاركين :

> **المشكلة هي أن الوضع الذي حدث في السويداء بعد المجزرة الأخيرة أصبحت وضعاً معقداً فالشيء الأساسي الذي يسيطر على الجو هو مشاعر الخوف وانعدام الثقة بشكل كامل وبالمقابل رغم المسار الذي حدث في عمان وإتفاق دمشق 16 إيلول فهو لسه مرفوض من قبل الاكثرية بالسويداء ...برأيي الحل يبدأ في إجراءات بناء الثقة الممكن هي تبلش تفكك المسألة، ...المحاسبة مسألة الاعتراف حتى قبل المحاسبة ... مسألة القرى المهدمة والتعويض على الناس وإعادتهم على قراهم ...**[12] .

12- جلسة حوارية (عن بعد) مع اللاجئين والمغتربين.

5. الوضع الأمني الهش

رأى المشاركون في الجلسات أن الوضع الأمني الهش هو العائق الأكبر أمام أي مسار دستوري أو مرحلة انتقالية، وغياب الأمن يعني غياب القدرة على المشاركة، بالتالي أجمع المشاركون على انه لابد من وجود قوة أمنية وعسكرية لحماية الدستور، تقول إحدى المشاركات: (السلطة الحالية تقدم أعذار لكن الآن الوضع غير مستقر وخصوصي شمال شرق سوريا يوجد اعذار وتهديدات تنظيمات متطرفة ..... لا يجب الاقصاء بسبب الوضع الأمني)[13] .

وما يزيد التعقيد في هذا الموضوع هو غياب وجود الجيش الوطني المحايد يقول أحد المشاركين (حتى الآن لم يتحول الجيش في سوريا إلى جيش وطني جامع، بل بقي ولاؤه فئوياً، وانقسم إلى فصائل. غياب جيش وطني محايد يعكس مشكلة كبيرة في بناء الدولة)[14] .

إن غياب وجود جيش وطني محايد يزيد من تعقيد الأوضاع الأمنية وهشاشتها، وخصوصاً بعد المجازر المروعة التي ارتكبت في كل من الساحل السوري ومدينة السويداء، والتي زادت الانقسام المجتمعي والشرخ بين السوريين والسوريات.

في ظل ذلك يشكل تحدي الوضع الأمني تهديد مباشر لعملية بناء الدستور، كما حصل في العراق والصومال حيث قتل مفوضون دستوريون وفي أفغانستان أُطلقت صواريخ في محاولة لضرب خيمة المجلس الدستوري، وبالتالي لابد من تطوير إجراءات أمنية مناسبة لحماية العملية الدستورية. في تجارب أخرى تناول واضعو الدستور مسألة الأمن بطرق مختلفة. في إريتريا، تواصلت الإدارة مباشرةً مع قادة الجيش و تفاوضت معهم بشأن الأمن في جميع جوانب العملية، وفي ألبانيا، كانت قوات الشرطة والدرك المحلية كافية لمواجهة تهديدات العنف. وفي أفغانستان في عام ٢٠٠٤ فتش الجيش كل سيارة تدخل منطقة وضع الدستور بحثاً عن قنابل، وقد أصبح هذا الإجراء شائعاً بعد أحداث 11 أيلول[15] .

13- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/9/2.

14- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/9/30.

15- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit., p171.

بالمقابل، قدم المشاركون مجموعة حلول واضحة ومشتركة لمعالجة الوضع الأمني الهش، وهي:

01 العمل على بناء جيش وطني موحد ومحايد.

02 حصر السلاح بيد الدولة وإنهاء الحالة الفصائلية، وهذا أكثر مطلب تكرر في جميع الجلسات تقريباً.

03 تقوية الشرطة المدنية وبناء أجهزة امن خاضعة للقانون. إذ طالب المشاركون بـ شرطة محلية وقوى أمن داخلي تعمل وفق قانون واضح لا يتبع للأجهزة العسكرية.

04 ربط مشاركون بين تحقيق الأمن ووجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على ضمان حماية حقوق المواطنين، والمحاسبة على الانتهاكات التي ارتكبت في المرحلة الانتقالية.

05 إدارة الأمن من قبل المجالس المحلية، وطرحت وثيقة عهد هجين وسكانها كمثال على دور السكان المحليين في ضبط الأمن في المناطق البعيدة عن المركز[16] .

16- وثيقة عهد أهل هجين وسكانها صادرة عن وجهاء هجين في عام 2019، تضع ترتيبات حازمة لضبط الوضع الأمني في المنطقة.

بالتالي لابد من أن تدرس الأوضاع الأمنية في كل منطقة على حدة، وأن يوضح القائمين على العملية الدستورية احتياجاتهم بدقة مع قوى الأمن المسؤولة عن المنطقة، ومناقشة السيناريوهات المتوقعة والتهديدات المحتملة، وما يترتب عليها من تحديد عدد مسؤولي الأمن، ومدى كفائتهم وقدرتهم على التصدي للتحديات الأمنية المتوقعة.

ومع ذلك قد يبدو هذا غير كافٍ في ظل تعقيد الوضع الأمني في سوريا، وفي حال وجدت الجهة القائمة على عمليات بناء الدستور أن هناك حاجة، فيمكن للمجتمع الدولي أن يقدم دعم مفيد في هذا المجال. إذ يمكن لقوات حفظ السلام في الأمم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة أن تقوم بتوفير دعم منظم وذو كفاءة وخبرة لعمليات بناء الدستور.

6. الإرث الهائل من الانتهاكات الممنهجة التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

إن تأخر عمليات المحاسبة والعدالة الانتقالية، وعدم جاهزية الحكومة للقيام بعملية شاملة، تشكل تهديد لعملية بناء الدستور. رأى المشاركون، ان العدالة الانتقالية شرط سابق لعملية كتابة الدستور، ولا يمكن تجاهلها.

ومع ذلك، طرح المشاركون ضرورة وجود خطة وأطر واضحة إضافةً إلى أطر زمنية ومحطات أساسية لعملية العدالة الانتقالية ما يمكن أن يخفف من العنف والثأر[17] .

17- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/10/1.

7. الوضع الاقتصادي المتردي

في جميع الجلسات، اعتبر المشاركون أن الوضع الاقتصادي الهش سيجعل عملية كتابة الدستور ضعيفة، وشكلية، وغير قادرة على إنتاج عقد اجتماعي حقيقي. ويمكن تلخيص رؤيتهم في أن الفقر يضعف قدرة الناس على المشاركة في العملية الدستورية، ويحول تركيزهم الى الوضع الاقتصادي أكثر من غيره [18].

وطرح المشاركون مجموعة من الحلول:

01

تحسين الوضع الاقتصادي، وتأمين فرص عمل كأمر ضروري يشجع على المشاركة، يقول أحد المشاركين:

> **(نحنا كشباب قبل التحرير كان أكبر شيء بدنا ياه يمر يومنا بسلام و أكبر أحلامنا تجاهلناها لازم بهي المرحلة يركزوا على فرص العمل للشباب ... و تحسين الوضع الاقتصادي)** [19].

02

الشفافية، عبر توضيح طبيعة الاتفاقيات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة، بدون أن تترك أثر فعلي على تحسن الاقتصاد.

03

مكافحة الفساد والهدر والتهرب الضريبي.

18- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/8/19.

19- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع طلاب جامعات بتاريخ 2025/9/28.

8. وجود ملايين السوريين النازحين داخل البلاد واللاجئين خارجها والعائدين

اعتبر المشاركين أن ملف النازحين واللاجئين والعائدين يشكل أحد أكبر التحديات أمام المسار الدستوري، وهو يؤثر على شرعية العملية، وكان هناك توافق واسع النطاق على ضرورة إشراك اللاجئين والعائدين وأبناء المناطق المدمرة. ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع السفارات والقنصليات السورية المنتشرة في جميع أنحاء العالم من تصميم آليات مشاورات مناسبة.

مع التاكيد على العودة الآمنة والطوعية والتي تحفظ كرامة اللاجئين، بالمقابل عبر العائدين عن صعوبات كبيرة يواجهونها بعد عودتهم، منها عدم وجود دعم في بناء منازلهم المدمرة، وانعدام الخدمات الاساسية وفرص العمل، و انعدام الأمان.

وبالنتيجة، رأى المشاركون أن الحل ليس بانتظار عودة الجميع، بل بإنشاء آليات مشاركة واقعية تجعل العملية الدستورية ممثلة لجميع السوريين أينما كانوا، مع ضمانات أمنية وقانونية واضحة.

9. التدخلات الخارجية

يقول أحد المشاركين

> **(.... لا يمكن تجاهل دور القوى الخارجية في تحديد ملامح المرحلة الانتقالية. إذا لم تتفق الدول المؤثرة على خطوط عامة، فلن يكون لأي مشروع داخلي فرصة للنجاح..... يمكننا على الأقل أن نعمل لتقليل التأثير الخارجي إلى الحد الأدنى)** [20].

ويصل التدخل الخارجي إلى ذروته عبر احتلال اسرائيل لأراضي سورية جديدة وتهجير سكانها، واعتداءتها المتكررة على سيادة الدولة السورية، وقتلها لمواطنين سوريين في درعا وريفها.

إن التشاركية الحقيقية مع المجتمع السوري بكل تنوعه، ستشكل أساس تحصين البلاد من التدخلات الخارجية، وأي شكل من أشكال التدخل والعدوان.

20- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع خبراء قانونيين بتاريخ 2025/10/24.

ثانياً:

الفرص المتاحة أمام القيام بعملية دستورية تشاركية

فيما يلي أكثر الفرص المتاحة التي اتفق عليها المشاركون لبناء دستور تشاركي:

1. وجود نافذة انتقالية نادرة تتيح فتح النقاش الدستوري علناً لأول مرة

اتفق جميع المشاركين على أن اسقاط النظام السوري فتح جميع الفرص الممكنة نحو الانتقال السياسي في البلاد، بالرغم من التحديات الكبيرة، يقول أحد المشاركين:

> **علينا أن نضع في الحسبان واقع السوريين اليوم - الملايين من اللاجئين والضحايا والنازحين - وأن نضمن أن الدستور الجديد يعكس آمالهم وحقوقهم. نحن أمام فرصة تاريخية، لكن أيضاً أمام تحديات كبيرة. المطلوب أن نشارك جميعاً في هذه العملية كي لا يعاد إنتاج نظام استبدادي جديد** [21].

21- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع لاجئين سوريين، بتاريخ 2025/10/13.

02

العزم والتصميم منقطعا النظير لدى السوريين والسوريات لبناء سوريا الجديدة، ليعيشوا فيها بأمان وحرية وكرامة مع عائلاتهم. تقول احدى المشاركات في الجلسات

(نحن كسوريين مررنا من كابوس إلى آخر، من حافظ إلى بشار، والآن مرحلة جديدة فيها فرص وأخطاء، يجب أن نكون أكثر وعياً وعقلانية، وأن نعرف ماذا نريد من الدستور القادم)[22] .

03

اتفق المشاركين على أولوية تحقيق العدالة الانتقالية، وأن كتابة الدستور الجديد فرصة لتحقيق العدالة للضحايا، وللمناطق المهمشة سابقاً، تقول إحدى المشاركات

(.... أنا من دير الزور، ومنطقتنا كانت تهمش دائماً، لا كهرباء، لا مدارس، لا فرص عمل....لذلك أريد أن ينص الدستور الجديد على أن موارد كل محافظة تعاد استثمارها فيها أولاً قبل تحويلها إلى المركز)[23] .

04

وجود مجتمع مدني لديه تجربة وخبرة كبيرة في العمل مع المجتمعات المحلية والعمل على المواضيع السياسية والدستورية.

05

الدعم الواسع من قبل المجتمع الدولي لاستقرار سوريا واعادة الاعمار وعودة اللاجئين.

06

وجود تجربة تاريخية ناجحة في سوريا يمكن البناء عليها كدستور عام 1950.

07

نمو الوعي السياسي الشعبي نتيجة ١٤ عاماً من الصراع، حول الحقوق والحريات وشكل النظام السياسي.

08

وجود خبرات دستورية محلية وفي الاغتراب قادرة على الانخراط في العملية.

09

توافر أدوات رقمية وتنظيمية تسمح بالتشاور الواسع.

تفتح هذه الفرص كل الإمكانيات والآمال لدى جميع السوريين والسوريات في عزمهم وأمالهم في الاستقرار في بلد آمن يتمتعون فيه بحقوقهم وجرياتهم عبر سيادة القانون.

22- جلسة حوارية مع لاجئين سوريين.

23- جلسة حوارية مع لاجئين سوريين.

ثالثاً

رؤى سوريين وسوريات حول العملية الدستورية

تباينت الآراء بين المشاركين حول العملية الدستورية، لكنها عبرت عن اتجاه واسع يرى أنه ما من إمكانية لكتابة الدستور الدائم في ظل التحديات الحالية، ومع ذلك اعتبروا أنه لا يجب الانتظار طويلاً، فلابد من إقرار الدستور الدائم بما يسمح بتحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي وإطلاق عملية اعادة اعمار شاملة.

1. تأجيل العملية الدستورية

اعتبر غالبية المشاركين في الجلسات الحوارية أنه من غير الممكن كتابة دستور دائم الآن، في ظل عدم سيطرة الدولة على كامل الأراضي السورية، ولأن الأوضاع الأمنية ستمنع من إجراء انتخابات، ووفقاً للمشاركين فإن اللجنة التي ستكتب الدستور يجب أن تكون منتخبة انتخاباً حراً. يقول أحد المشاركين:

> **(.....هل نحن قادرون على إجراء انتخابات حقيقية الآن؟)**[24] .

24- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين.

ومع ذلك اثار بعض المشاركين مخاوف عن الصعوبات والتحديات التي قد تنشأ من عدم كتابة الدستور. وذلك لعدة أسباب منها غياب التشاركية في قيادة المرحلة الانتقالية، واستمرار الأوضاع الأمنية الهشة القابلة للتطور، ما قد يرسخ حكم سلطات الأمر الواقع على كامل الجغرافيا السورية، ويعيد البلاد إلى حالة الجمود في فترة ما قبل سقوط الأسد.

وبالتالي، قد لا تتحمل البلاد الاستمرار ضمن صيغة حكم غير تشاركية بهذا الشكل، كما أن معالجة الإرث الثقيل لنظام الأسد تحتاج إجراءات بناء ثقة، والمشاركة في السلطة، كجزء من المشاركة في تحمل المسؤولية أيضاً. كما أن عملية إعادة الإعمار الشاملة والتنمية، وجذب الاستثمارات يحتاج إلى وجود مؤسسات دستورية تضمن أن تتم العملية بآلية شفافة بعيداً عن الفساد والمحسوبيات.

إذ تنطوي عملية إعادة الإعمار على مخاطرة كبيرة بالنسبة للداعم الدولي أو المستثمرين في بلد تفتقر مؤسساته الدستورية وعلى رأسها القضاء للاستقلال والشفافية والكفاءة، والاستقرار القانوني، وهو ما يمكن أن يضع إطاره دستور تشاركي دائم مؤسس على توافق وطني.

2. الدستور المؤقت

في ظل وعي المشاركين للتحديات الراهنة أمام كتابة الدستور الدائم، طرحت عدة مخارج قابلة للتطبيق، ومنها اقرار دستور مؤقت أو وضع ترتيبات مؤقتة، بما فيها تعديل الاعلان الدستوري.

تقول إحدى المشاركات:

> **(أجريت مقابلات مع خمسة عشر خبير... حول هل الأنسب لسوريا الآن دستور مؤقت أم دائم؟... غالبية الإجابات كانت تميل إلى الدستور المؤقت، لأنه أكثر مرونة ويتناسب مع المرحلة الانتقالية، بينما رأى آخرون أن الدستور الدائم يحقق استقرار أطول ويشجع الاستثمار....)**[25] .

ومع التحديات الكبيرة في كتابة الدستور الدائم قد يشكل خيار الدستور المؤقت، بما فيها تعديل الاعلان الدستوري الحالي، كمخرج مناسب لمواجهة التحديات التي قد تعوق كتابة الدستور الدائم، وتسمح بإجراء عملية بناء الدستور الدائم على مراحل متعددة.

وتبرز هنا تجربة جنوب أفريقيا، كتجربة رائدة في إجراءات كتابة دستورها الدائم، عندما شكل الدستور المؤقت مرحلة من عملية كتابة الدستور الدائم. فقد تم التوصل إلى كتابة دستور مؤقت في عام 1994 تضمن المبادئ الـ 34 التي تضمنها الاتفاق السياسي، ومن ثم تم صياغة الدستور الدائم، الذي قامت المحكمة الدستورية في جنوب افريقيا بإعلان عدم دستوريته لعدم توافقه مع المباد الـ 34 التي تم الاتفاق عليها، وقد ابطلت قسماً كبيراً من الدستور الجديد[26] .

25- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين.

26- Richard Albert Four Unconstitutional Constitutions and Their Democratic Foundations, Cornell International Law Journal, Vol. 50, No. 2 (2017), pp. 169-204, Available at the following link: https://scholarship.law.cornell.edu/cilj/vol50/iss2/1/, last seen, 20/10/2025.

تمت العملية برمتها على مرحلتين: أولاً، وضع دستور انتقالي مع إجراء انتخابات ديمقراطية، لتشكيل حكومة جديدة، ومجلس تشريعي جديد شكل الجمعية الدستورية، ثانياً، قام المجلس التشريعي بكتابة الستور النهائي، بشكل يتوافق مع المبادئ الدستورية المتفق عليها، وتم اعتماد دستور جنوب أفريقيا في عام 1996.

لابد من الإشارة إلى أن الصلاحيات التي أعطيت للمحكمة الدستورية في الدستور المؤقت، وإرادة الأطراف السياسية على تفعيل دور المحكمة واحترام أحكامها ساهم بشكل أساسي في التأكد من أن الدستور الجديد يعكس المبادئ التي تم التوافق عليها[27] .

هذه المراحل الواضحة لكتابة الدستور الدائم في جنوب أفريقيا، مفقودة في سوريا، في غياب إطار دستوري لكتابة الدستور الدائم من ناحية، وغياب التشاركية عن قيادة المرحلة الانتقالية من ناحية ثانية. ما يثير مخاوف كبيرة حول تفويت فرصة المرحلة الانتقالية التي تبلغ خمس سنوات، والتي يجب النظر إليها إلى أنها فرصة كافية لبناء توافق وطني حقيقي خلال مرحلة الانتقال.

27- Ibid, p 181.

في ضوء ذلك، يمكن أن يكون التوجه نحو صياغة دستور مؤقت أمر مناسب للسياق السوري، بحيث يمكن أن يشكل جزء من مرحلة كتابة الدستور الدائم، وفي ضوء النقد لآلية كتابة وإقرار الاعلان الدستوري من قبل المشاركين، فإن عملية إقرار الدستور المؤقت يجب أن تحقق أمور عديدة:

01

وجود اتفاق سياسي أولي، أو توافق وطني على أمور جوهرية يمكن البناء عليه وتعزيزه.

02

وضع آليات وأطر دستورية مناسبة لكتابة الدستور الدائم وفق آلية تشاركية، بما فيها كيفية تشكيل اللجنة أو الهيئة التي ستقوم بكتابة الدستور، ومعايير وآليات إجراء المشاورات العامة، وآلية إقرار الدستور الدائم.

03

ضمان استقلال المحكمة الدستورية وإعطائها الصلاحيات اللازمة، التي يمكن لها أكثر من غيرها التأكد من سير العملية الدستورية وفقاً لما تم التوافق عليه، وأن هذا الاتفاق ينعكس بشكل كامل في الدستور الدائم.

وهنا لابد من الإشارة، إلى أن الدستور المؤقت قد يعكس المبادئ الدستورية الأولية التي يمكن التوصل لها، على أن يستمر العمل خلال المرحلة الانتقالية على التوافق على جميع المبادئ الجوهرية الأخرى، كما أن الاوضاع الأمنية والاقتصادية قد لا تكون مؤاتية لكتابة الدستور الدائم، وفي الوقت نفسه فإن كتابة الدستور المؤقت لا تتطلب جميع الإجراءات واسعة النطاق التي يتطلبها كتابة الدستور الدائم.[28]

ومع ذلك، فإن عملية كتابة دستور مؤقت تحتاج إلى مشاركة مجتمعية، وأن تكون لجنة صياغة الدستور تعكس التنوع الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي والديني والاثني والقومي في سوريا، على أن يشارك في تعيينها عدة أطراف.

وبالنتيجة يحمي الدستور المؤقت من حالة انفجار الأوضاع التي يمكن أن يتسبب بها كتابة دستور دائم في ظل الظروف الحالية في سوريا، إذ أن اقرار دستور دائم غير مدروس بعناية ولم يشارك المجتمع والقوى السياسية والمدنية فيه بالشكل الكافي قد يقفل كل أبواب الحوار الممكن في البلاد.

28- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p37.

3. الدستور الدائم

من خلال الجلسات الحوارية يمكن أن نلاحظ ثلاثة نقاط تأسيسية تعبر عن توافق واسع النطاق بين المشاركين:

- توافق واسع النطاق حول عدم جاهزية البلاد لكتابة الدستور الدائم الآن، بمقابل تخوف من قبل بعض المشاركين من أن عدم كتابة دستور دائم قد تحد من الدفع بالعملية الاقتصادية والاستثمارية، كما قد تؤهل نحو جمود الأوضاع الحالية وبشكل خاص الأوضاع في المناطق خارج سيطرة الدولة.

- هناك توافق شبه كامل بأن شرعية الدستور الدائم قائمة على المشاركة الشعبية في كتابته.

- الدستور الدائم هو نقطة القطع النهائي مع النظام الاستبدادي.

بالتالي ينتظر من الدستور الدائم أن يضع إطاراً للعقد الاجتماعي الجديد الذي يسمح للسوريين والسوريات أن يمضوا قدماً في بلاد موحدة، لذلك فإن المشاركة في كتابة الدستور الدائم، باتت أمر لابد منه لتحقيق الاستقرار و إنهاء أسباب الانقسام في المجتمع السوري، وكانت الهند من أوائل الدول التي رأت في الدستور وسيلةً لتغيير العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [29].

لذلك، وبالرغم من تعقيد التحديات التي تواجه كتابة الدستور الدائم، لكن الفرص المتاحة يمكن أن تكون كافية لتذليل كل تلك العقبات، سيما مع إصرار السوريين والسوريات على المشاركة في بناء بلادهم كواحد من أهم حوامل نجاح هذه العملية.

في ضوء ذلك، فإن عملية كتابة الدستور قد تتطلب تقسيمها إلى أكثر من مرحلة، بحيث يمكن أن يتم كتابة دستور مؤقت كمرحلة أولى، لا تتجاوز العام الواحد، على أن يتم إقرار الدستور الدائم قبل انتهاء المرحلة الانتقالية التي ينص عليها الإعلان الدستوري.

29- Ibid, p15.

2

القسم الثاني: المسار التشاركي في صياغة الدستور الدائم

بعد أكثر من نصف قرن من الزمن، حرم فيها السوريين والسوريات من المشاركة في الشؤون العامة والسياسية والمدنية لبلادهم، شكل هذا المطلب مطلباً أساسياً من مطالب ثورة الحرية والكرامة في عام ٢٠١١، هذا المطلب الذي شكل أساس نقاشات الجلسات الحوارية، حيث يتضح أن المسار التشاركي في صياغة الدستور الدائم من وجهة نظر المشاركين هو أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في البلاد.

يقول أحد المشاركين:

(....يمكننا أن نستذكر تجربة بناء دستور عام 1950، التي تميزت بقبول مجتمعي واسع، وكانت مداولاتها علنية، ويمكن للشعب حضورها والمشاركة فيها. كانت هناك تيارات سياسية ومجتمعية فاعلة شاركت في صياغة ذلك الدستور، وهو ما نفتقده اليوم لذلك، فإن التشاركية الحقيقية في بناء الدستور هي السبيل الوحيد لضمان شرعيته، وتحقيق العدالة والمواطنة لجميع السوريين)[22] .

لقد عبر المشاركون في الجلسات الحوارية عن أن 14 عاماً من العمل المدني والسياسي السري في الداخل والعلني في الخارج جعلت السوريين اليوم أكثر قرباً من معرفة حقوقهم وواجباتهم و تبني تصورات مختلفة ومتنوعة عن بناء الوطن السوري. ذلك في ظل امتلاكهم لخبرات متنوعة في العمل المدني والسياسي سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي بدلالة وجود مجتمع مدني قوي وفعال استطاع العمل على الشأن السياسي والحقوقي والحشد والمناصرة واكتساب خبرات عالية المستوى في ذلك، والقدرة على الوصول والعمل مع مختلف المجتمعات المحلية على كامل الأراضي السورية.

30- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

أولاً

أهمية المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور الدائم

تبرز أهمية المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور الدائم في:

1. الإطار القانوني للحق في المشاركة المجتمعية في عمليات صياغة الدستور

يشير الإعلان الدستوري السوري لعام 2025 في المادة 14 منه إلى أن الدولة تضمن الحق بالمشاركة السياسية، وتعد المشاركة في عمليات صياغة الدستور والمشاورات المجتمعية تفعيل للحق بالمشاركة السياسية[31] .

كما تحمي الاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي وقعت عليها سوريا هذا الحق، وفقاً للفقرة أ من المادة 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والذي يتبناها الإعلان الدستوري لعام 2025 بشكل واضح وصريح بدلالة المادة 12 منه.

31- Constitution-making and the Right to Take Part in Public Affairs, Hart, Vivien, Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 2010. Political Science, Law, Published 30 April 2010, p1. Available at the following link: https://www.usip.org/sites/default/files/Framing%20the%20State/Chapter2_Framing.pdf

2. الهدف السياسي الذي تحققه المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور في مراحل ما بعد الصراع

يشكل التوافق الوطني في سوريا عماد أساسي وجوهري نحو بناء الدولة السورية وتحقيق الاستقرار، وقد بات شرط لازم في ظل الانقسامات السابقة والحالية نحو حفظ حقوق الأفراد والجماعات. وفي حين تعد الدساتير وسائل ملائمة لتحديد الخطوط العريضة الرسمية لآليات ممارسة السلطة العامة، فإنه وفي الدول ذات التركيبة السكانية المتنوعة يمكن للدستور أن يعمل كتعبير، وربما التعبير الوحيد المتاح عن الوحدة الوطنية[32] .

لقد ازداد دور المشاركة الشعبية عبر تجارب الدول ما بعد الصراع، وبات ينظر إليها بشكل متزايد على أنها تضفي الشرعية الشعبية على عملية بناء الدستور ونتائجها، وذلك من خلال استشارة الشعب وأخذ آرائه في الاعتبار، في جنوب أفريقيا، جمعت مليونا مشاركة من الشعب، وتم العمل على أن تنعكس رؤى شعب جنوب أفريقيا في الدستور[33] .

بالتالي لابد أن يكون التوافق الوطني هو أساس المشروعية للدستور الدائم للبلاد، وتشكل المشاركة المجتمعية في صياغة الدستور واحدة من أدواته الرئيسية.

يلاحظ في الجلسات الحوارية حنين السوريين الى دستور عام 1950، ليس فقط بمواده النهائية بل بالطريقة التشاركية التي اعتمدت في بناءه ومن ثم إقراره. يضاف إلى ذلك رؤية السوريين لمشاركتهم في كتابة الدستور الدائم ليس كحق بل كواجب أيضاً، يقول أحد المشاركين:

> **(حضورنا واجب وطني.....)**[34] .

32-Constitution-Making: An Introduction, Mark Tushnet, 1984 Texas Law Review [Vol. 91:1983, 2013. Pp. with out number.

33- A Practical Guide to Constitution Building, op. cit., p., p16. Available at the following link: https://texaslawreview.org/wp-content/uploads/2015/08/Tushnet.pdf, last seen, 10/10/2025.

34- جلسة حوارية مع طلاب جامعات.

ثانياً

أشكال المشاركة المجتمعية

تقتضي المشاركة المجتمعية في كتابة الدستور، أن تكون مشاركة المواطنين والمواطنات مسألة اساسية في جميع مراحل صياغة الدستور الدائم، وقد أكد المشاركون في الجلسات على أن تكون المشاركة في:

- مرحلة التخطيط للإجراءات التي ستحدد محطات العملية كلها.
- مرحلة بناء التوافقات انطلاقاً من المستوى المحلي نحو المستوى الوطني.
- في استحقاق إقرار الدستور.
- استمرار المشاركة بعد نفاذ الدستور[35].

35- لا تنتهي عملية المشاركة المجتمعية مع إنفاذ الدستور، بل لابد من وضع نصورات دستورية وقانونية لتحقيق هذه المشاركة في المسار السياسي والدستوري الدائم، وكلما تمكنت الأطر الدستورية من تنظيم هذه العملية مستقبلاً كلما تمكن المواطنين من إيجاد منافذ قانونية للإدلاء برأيهم وتطلعاتهم بعيداً عن العنف.

ووفقاً للأدبيات الدستورية والتجارب الأفضل في هذا السياق، استخدمت ثلاثة أساليب رئيسية للمشاركة المجتمعية:

01 انتخاب ممثلي هيئات صياغة الدستور.

02 تثقيف المواطنين والمواطنات.

03 المشاورات والحوارات العامة.

هناك دول استخدمت هذه الأساليب مجتمعة، وهناك من مزجت بينها، ومنها من اكتفت ببعضها، على سبيل المثال استخدمت جنوب أفريقيا الأسلوب الأول والثالث في الفترة بين عامي 1994 وعام 1995، في حين استخدمت روندا الأسلوبين الثاني والثالث في عام 2001.

ومع ذلك تظهر التجارب الدولية أن الاكتفاء بالأسلوب الأول وبالرغم من أنه حجر الزاوية في بناء عملية سياسية تقود نحو دستور مبني على توافق وطني، فإنه غير كافي في ظل أن الانتخابات تتيح للمواطنين أجندة تحدد من الأعلى، عبر خيارات مهيكلة تنشئها الحكومات أو المترشحين أو الأحزاب السياسية[36] .

بالمقابل تتلاقى هذه الأطر المختبرة سابقاً مع مجمل رؤية المشاركين في الجلسات الذين اعتبروا أن المشاركة المجتمعية ترتبط بشكل اساسي بانتخاب ممثليهم الى هيئة الصياغة، وفي مشاركتهم بالمشاورات والحوارات العامة، إضافةً إلى اطلاعهم على أكثر من مسودة للدستور قبل إقراره بشكل نهائي.

36- Constitution-making and the Right to Take Part in Public Affairs, op. cit., p., p32.

1. لجنة صياغة الدستور

يعد تاريخ وثقافة كل بلد عناصر مهمة في تحديد طريقة تشكيل لجنة صياغة الدستور، ففي دول أمريكا اللاتينية غالباً ما اعتمدت الجمعيات التأسيسية، ولجأت دول غرب أفريقيا إلى المؤتمرات الدستورية[37] ، وفي الهند، كانت الجمعية التأسيسية هي البرلمان أيضاً، وفي كينيا، كان جميع أعضاء البرلمان أعضاء في الجمعية التأسيسية، التي لم يكن بإمكانها الانعقاد أثناء انعقاد البرلمان[38] .

وبالعودة إلى التجارب الدستورية في سوريا فإننا نجد أن الشعب السوري وعبر تاريخه الحديث عرف آليات متعددة ومتباينة لكتابة وثائقه الدستورية:

جمعيات تأسيسية معينة أو منتخبة.

دساتير مفروضة من حاكم فرد، أو مجلس عسكري، أو جهات حزبية.

دساتير دخلت حيز النفاذ باستفتاء أو بدونه.[39]

بالتالي لم تكن الجمعيات التأسيسية المنتخبة غريبة عن التجربة السورية من ناحية، ومن ناحية ثانية تحظى الجمعية التأسيسية المنتخبة مباشرة من الشعب بأهمية خاصة في ظل السياق السوري والهدف النهائي من إقرار الدستور الدائم.

ففي جميع الجلسات الحوارية برزت مسألة القطع مع الماضي كمطلب رئيسي من مطالب السوريين والسوريات، وعليه تتأسس فكرة الانتقال السياسي، عبر الانتقال من نظام حكم ديكتاتوري إلى نظام حكم يقيم سيادة القانون، ويطبق العدالة الانتقالية، ويؤهل لمضي المجتمع قدماً عبر احترام الحقوق والحريات التي انتهكت سابقاً.

37- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit., p42.

38- Ibid, p50.

39- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، درّاجي، إبراهيم وآخرون، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، 2018، ص60، موجود على الرابط: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/constitutional_options_for_syria_-_nafs_2018_ar.pdf بتاريخ 2025/10/0.

هذه المهمة الجسيمة تتطلب الانتقال من الشرعية الثورية التي أسست المسار الدستوري والمؤسسات الدستورية حتى الآن، نحو شرعية الإرادة الشعبية التي تقوم على حكم الشعب، فالدستور الدائم سيؤسس للسلطات الدستورية الجديدة، ولآليات تشكيلها وصلاحياتها وعلاقتها ببعضا البعض، ويقيم سيادة القانون وفصل السلطات، وهذا الأمر يحتاج تفويض شعبي مباشر، وأن تشكل كل هذه السلطات عبر هيئة تأسيسية أصلية منتخبة، ما يقطع الطريق نحو عودة حكم الفرد سواء عبر الشرعية الثورية أو غيرها.

وبالرغم من وجود رأي يعتبر أنه من الصعوبة بمكان إجراء انتخابات بسبب غياب الاحصاءات الدقيقة والوثائق، فغن رأي وزان يرى أن هذه التحديات تضخم أكثر من حجمها وأن البلاد قادرة على التعامل مع هذه التحديات، يقول أحد المشاركين:

> **(هناك راي يقول أنه من المستحيل إجراء انتخابات بسبب مشاكل السجل المدني وأنه فيه ولادات غير مسجلة وفيه ناس ما عندها وثائق، بالحقيقة هذا الكلام ما كتير دقيق لأنه الناس اللي ولدوا بره وغير مسجلين لسا ما بيحقلن بانتخاب أصلا، كل الناس اللي يمكن يحقلن الانتخاب اليوم عمره فوق 18 فبالتالي عنده وثائق لأنه ولد قبل 2011 وفي منها لا يوجد هويات لكن أي وثيقة تثبت أن الشخص السوري ممكن تكون كافية للمشاركة بعملية انتخابية نعم لدينا مشكلة احصاء لكن هذا لا يجعل أي عملية انتخابية مستحيلة)**[40] .

وبالنظر إلى التجارب الدولية، نجد أنه ومنذ عام 1987 فإن 65% من التجارب الدستورية في كتابة الدستور قد تم فيها انتخاب الهيئة التأسيسية من قبل الشعب مباشرةً، بمقابل 12% تم فيها تعيين أعضاء الهيئة التأسيسية من قبل السلطة التنفيذية، وتم في حالات أخرى تعيين الأعضاء من قبل قادة الأطراف المتصارعة أو بشكل غير مباشر من قبل أعضاء من السلطة التشريعية أو عبر مؤتمر وطني[41] .

40-جلسة حوارية (عن بعد) مع اللاجئين والمغتربين.

41-ورقة نقاش اختيار اعضاء الهيئة التأسيسية، تجارب مقارنة ودروس مستفادة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تشرين الثاني، 2012، ص5، موجود على الرابط: https://constitutionnet.org/sites/default/files/finalidea.pdf، آخر مشاهدة بتاريخ 2025/10/8.

ومن الدول التي اختارت انتخاب هيئة تأسيسية بشكل مباشر من قبل الشعب (تونس، نامبيا، تيمور اشرقية، أفغانستان،).

في نامبيا، بين اعلان انتخاب الهيئة التاسيسية انه سيتم ترشيح اعضا الهيئة من قبل الاحزاب المعترف بها قانونياً، وحددت مؤهلات بسيطة لهلية الترشح، فكان كل شخص يتجاوز عمره 21 عاماً يكون مرشحاً للانتخابات التأسيسية، وقد اعتمد نظام التمثيل النسبي، وبالنتيجة تم المصادقة على الدستور بالاجماع من قبل الهيئة التاسيسية، ولم يرد عليه سوى تعديل منذ اقراره في عام1990 وهو ما يعبر عن ارتايح عام عن محتوى الدستور، وأنه ما زال يحظى بالقبول، ومازالت الحياة السياسية نشطة في نامبيا ولم تتعرض لاي حالة من حالات الطوارئ التي يمكن لها تعليق العمل بالدستور [42] .

42- المرجع السابق، ص8.

تدريب وتثقيف أعضاء الجمعية التأسيسية

تضمنت معظم عمليات وضع الدساتير شكلاً من أشكال التثقيف لإعداد واضعي الدساتير تضمنت هذه العمليات، برامج تعليمية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات واضعي الدستور، وحضور ورش عمل تنظمها جهات خارجية أو داخلية، للإطلاع على التجارب الأخرى.

هذه العملية قد تتم على عدة مراحل، تبدأ بتقديم معلومات وتدريبات حول القواعد الإجرائية، والقضايا الدستورية الجوهرية، كالهوية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وحقوق عائلات الضحايا والعدالة الانتقالية، واللامركزية وأنواعها. و في مرحلة لاحقة يمكن أن يتلقى واضعوا الدستور برامج تعليمية تركز على التثقيف المدني، وآليات المشاورات العامة.

تبرز أهمية هذه العملية من أن واضعي الدستور ليسوا بالضرورة متعلمين أو لديهم فهم جيد للعملية الدستورية، أو أنه وبسبب الصراع فقد فقدوا فرصهم المهنية والتعليمية، أو قد يفتقرون إلى الخبرة في مجال الحوكمة[43] .

كما أنه سيكون لديهم دور وازن في المشاورات المجتمعية، وفي تثقيف المواطنين حول المواضيع الدستورية الجوهرية أو التي يوجد خلاف كبير عليها، بالتالي يجب حصر الخلافات أثناء كتابة الدستور بعدم التوافق المستند إلى أسباب سياسية أو فكرية وليس إلى أسباب معرفية وعلمية، وبالتالي المعرفة يمكن أن تساعد على بناء التوافق الوطني وعلى خلق أفكار جديدة موائمة للسياق[44] . يقول أحد المشاركين

(من خلال التوعية يمكن تغيير السواد الى بياض فمثلا انا خضت تجربة في العام 2018 و خضعت لتدريبات تحول فيها فكري من السواد الى البياض فكانت هناك الكثير من الأمور التي لم اكن اعيها او ادركها لكن بعد حصولي على التدريبات اتضحت لدي كثير من الأمور و كان من الصعب عندي تقبل أي رأي اخر مخالف لذلك يجب العمل على فكرة التوعية حتى نطلع من عقلية الانتقام و عقلية انو نحن حررنا الى عقلية تحقيق العدالة و البناء و يكون الوطن جامع للكل...) [45].

43-Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p55.

44-Ibid, p50.

45- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

2. تثقيف المواطنين والمواطنات

برز موضوع التوعية والتثقيف على المواضيع الدستورية والسياسية كموضوع محوري لدى المشاركين، الذي أكدوا على أهمية التوعية، وطرحوا العديد من الآليات التي يمكن تبنيها في هذا الإطار، يقول أحد المشاركين:

> **(لا يمكن أن نطلب من الناس المشاركة في صياغة الدستور إذا لم تكن لديهم معرفة أساسية حول ما هو الدستور أصلاً وما وظيفته.نحتاج إلى حملات توعية مبسطة تشرح المفاهيم الدستورية بلغة يفهمها الجميع، بعيدا عن التعقيد القانوني)**[46] .

يعد تثقيف المواطنين والمواطنات حول الدستور والعمليات الدستورية والمؤسسات وبناء الدولة وأشكال نظام الحكم والمبادئ الأساسية كالمواطنة وسيادة القانون والفصل بين السلطات واللامركزية، جزء من المسار التشاركي في بناء الدستور، سيما وأن بناء التوافق الوطني يتطلب معرفة واعية بالمبادئ المختلف عليها ما يمكن أن يخفض من النزاعات ويساهم بالتوصل إلى توافقات ترضي المصالح المختلفة.

46- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين .

وتشكل التربية المدنية جوهر العملية التشاركية، وتعرف بأنها أي نشاط يساعد في إعداد الجمهور للمشاركة، قبل وبعد إعداد الدستور واعتماده.

قبل اعتماد الدستور، تستهدف التربية المدنية إعداد الشعب لتعزيز معرفته ليس فقط بعملية وضع الدستور بل بهدف تحسين فهم طبيعة ومدى فرص المشاركة.

عند وضع الدستور تستهدف رفع الوعي والمعرفة بأدوار الدستور والخيارات المتعلقة بالمحتوى المتاحة، والقضايا الدستورية الجوهرية.

بعد وضع الدستور تستهدف إعداد الشعب وتطوير قدراته ومعارفه للمشاركة في الشؤون العامة وممارسة وحماية الحقوق التي يمنحها لهم الدستور.

وينبغي أن يكون أي برنامج للتربية المدنية شاملاً ومنفتحاً، ولأن الدستور يؤثر على جميع أفراد البلاد، ينبغي أن يمثل الجميع، ويقصد بالجميع الفئات العمرية المختلفة من تلاميذ المدارس إلى كبار السن، من يعرفون القراءة والكتابة والأميين، ذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الإعاقة، المتحدثين باللغات المختلفة الموجودة في البلاد بما فيهم الذين لا يتحدثون باللغة الرسمية، وكل فئة في المجتمع، سواءً أكانت محددة طبقياً أو ثقافياً أو عرقياً أو دينياً أو على أي أساس آخر.

وينبغي أن تعطى الأولوية للوصول إلى الفئات التي نادراً ما تشارك في الحياة السياسية مثل الفئات المهمشة، من الطبقات الأشد فقراً، وسكان الأرياف البعيدين عن مراكز المدن، والمجموعات المتنقلة. إن إعداد الناس بنجاح في هذا الصدد لا يقتصر على تنظيم فعالية أو ورشة عمل معزولة، بل هو عملية مستمرة لغرس ثقافة المشاركة العامة والقيم والممارسات الديمقراطية، بالإضافة إلى المبادئ الدستورية.

من يقوم بعملية التثقيف المدني؟

تقوم الجمعية التأسيسية بتفويض أو بدون، بمباشرة عملية التثقيف المدني، ويمكن أن تقوم بتشكيل لجنة مسؤولة عن هذا الموضوع. يعترف على نطاق واسع بأن التثقيف المدني جزء أساسي من عمليات وضع الدساتير، لا سيما العمليات التشاركية ويشار إليه في التفويضات الرسمية لبعض هيئات وضع الدساتير، ومن الأمثلة على ذلك اللجنة الدستورية الأوغندية، التي خولها قانونها الأساسي لعام 1988 سلطة تحفيز النقاش العام والوعي بالقضايا الدستورية[47] .

بالمقابل لم يكن قادة الجمعية التأسيسية في جنوب أفريقيا مكلفين قانونياً بإجراء التثقيف المدني، لكنهم أعلنوا أنهم سيشركون الجمهور ويتشاورون معهم بشأن الدستور، لأن ذلك سيعزز الشعور بالملكية والشرعية للعملية والدستور. ولهذا الهدف أنشأت الهيئة الإدارية للجمعية قسماً للتواصل المجتمعي، استغرق تخطيطه أربعة أشهر، وجرى التركيز على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، بمن فيهم الأميون والفئات الأكثر هشاشة، من خلال عقد اجتماعات عامة مفتوحة حول الدستور، واجتماعات مع منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا محددة، وحملة إعلانية وإعلامية، وورش عمل للتثقيف المدني.

تضمن التثقيف المدني، التاريخ الدستوري للبلاد ولماذا تعد عملية الإصلاح الدستوري ضرورية والمبادئ والمؤسسات والممارسات الديمقراطية لتعزيز السلوكيات الديمقراطية.

47- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p91.

وتم ذلك من خلال استخدام الملصقات والكتيبات والنشرات، بالإضافة إلى نشرة دستورية نصف شهرية بعنوان (حديث دستوري) وزعت ١٦٠،٠٠٠ نسخة أسبوعياً، وكتيبات مثل (أنت وبناء الدستور الجديد)، وقصص مصورة، وموقع الكتروني رسمي للجمعية تم تطويره بالتعاون مع جامعة كيب تاون، كما روج برنامج تلفزيوني أسبوعي بعنوان (حديث دستوري) لمناقشة القضايا الدستورية الاساسية التي تهم المجتمع والمصالح المختلفة، إضافةً إلى برنامج حوار إذاعي يستهدف الجمهور الذي يستمع بشكل أكبر للإذاعة، مدة البرنامج كانت ساعة واحدة بثماني لغات ووصلت إلى ما يزيد عن عشرة ملايين جنوب أفريقي أسبوعياً.

كما استخدم عشرة آلاف شخص (خط الحوار الدستوري) الهاتفي للاتصال وتقديم المذكرات أو تلقي المعلومات، وكان هذا الخط متاحاً بخمس لغات، كما طبعت أيضاً نسخ برايل وتسجيلات للدستور النهائي، بالإضافة إلى نسخ مصورة من وثيقة الحقوق، ووزعت وسائل تعليمية حول الدستور النهائي على المدارس، وقد تم توزيع هذه النسخ ضمن فعالية وطنية أطلق عليها اسم (أسبوع الدستور الوطني).

ولتنفيذ هذه المهام بعد اعتماد الدستور، استمر قسم الاتصال المجتمعي في العمل لبضعة أشهر بعد انتهاء أعمال الجمعية التأسيسية، إذ أرسلت أربعة ملايين ونصف مليون نسخة من مسودة الدستور، بصيغة مبسطة واثني عشر مليون نسخة من الدستور النهائي عبر البريد مجاناً، بالإضافة إلى توزيعها في سيارات الأجرة والصحف والمدارس. ووجهت نسخ من الدستور النهائي إلى أفراد قوات الأمن الرسمية.

شاركت في هذه العمليات وسائل الإعلام المختلفة ومنظمات المجتمع المدني و النقابات ووزارة التربية والتعليم الأساسي والعالي، والأحزاب السياسية.

وعقدت جلسات نقاش عامة أولية في جميع المحافظات بحضور ممثلي الأحزاب السياسية والفعاليات المدنية وأعضاء لجنة كتابة الدستور والمواطنين والمواطنات الذين قدموا رؤاهم ومقترحاتهم للقضايا الدستورية الأساسية. ولأول مرة، رأى الجمهور الفصائل المتحاربة سابقاً تجتمع بسلام لمناقشة القضايا الدستورية.

وقد أظهر تقييم خارجي أن ثلاثة أرباع شعب جنوب أفريقيا -حوالي ثلاثين مليوناً -قد سمعوا عن هذه العملية، وأن ما يقرب من عشرين مليوناً يعلمون أن بإمكانهم تقديم مقترحات بشأن القضايا الدستورية. [48]

بالتالي، يمكن للعديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية الانخراط في العملية، كالمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإدارات المحلية والمدارس والجامعات والنقابات ووسائل الإعلام كافة، اضافةً إلى ضرورة استخدام الانترنت وخصوصاً في السياق السوري حيث ملايين السوريين لاجئين أو يعيشون في الاغتراب.

وقبل أي استفتاء على الدستور، يكون هدف التثقيف المدني هو إعلام الناس بكل من عملية الاستفتاء ومحتوى الدستور الجديد المقترح، وبعد إعداد مسودة الدستور، يكون هدف التثقيف المدني إعلام الناس بمحتويات المسودة، وإعداد الجمهور لتقديم مدخلاته بشأن المسودة، والقضايا الدستورية الرئيسية حتى يتمكن المواطنين من تقديم مداخلات مدروسة أثناء أي مناقشة عامة.

وبعد اعتماد الدستور، يصبح هدف التثقيف المدني إعلام الناس، كيف تؤثر الأحكام الرئيسية التي تهم مجموعات أو مجتمعات معينة على حياتهم وما هي المسؤوليات المدنية بموجب الدستور، وما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق الجهات الحكومية الرئيسية وغيرها من الجهات المناط بها تنفيذ الدستور مثل تثقيف القضاء حول أي واجبات جديدة أو تغييرات مؤسسية قد تحدث نتيجة للدستور. [49]

هذه الجهود جميعها تمت مقاربتها وطرحها خلال الجلسات الحوارية، ما يؤكد أنها ممكنة وبشكل خاص عبر المجتمع المدني الذي وضع جهود جبارة على المواضيع الدستورية والتثقيف المدني والمواطنة و أشكال الحكم السياسي، هذه الخبرة وجميع الموارد المنجزة حول هذه المواضيع من كتيبات وأبحاث وأدلة تدريبية، وكوادر ذات خبرة تشكل أساس مناسب نحو عملية تثقيف وتوعية شاملة لكل شرائح المجتمع على كامل الجغرافيا السورية.

48- Ibid, pp 94-93.

49- Ibid, p95.

كما أن للحكومة السورية دور رئيسي في التثقيف المدني، الذي يحتاج لتكاتف وتنسيق عمل وزارات متعددة، لوزارتي التعليم الأساسي والعالي دور بالغ الأهمية في هذا المسار، سواء لناحية تطوير المناهج الدراسية، وتضمينها مواد تركز على التوعية بالقضايا السياسية والعامة، وعلى رأسها الدستور والقوانين والمؤسسات الدستورية وقيم المواطنة والاحترام المتبادل وسيادة القانون، ومفهوم الخدمة العامة، وعلى رأسها بطبيعة الحال منظومة الحقوق والواجبات الفردية وعلاقة الفرد بالدولة وبالمجتمع على حد سواء.

ويمكن أن تترافق عملية المشاورات الوطنية بإطلاق برامج تثقيف قانوني مجتمعي عبر المدارس والجامعات، تعرف الطلاب والطالبات بحقوقهم الدستورية والإنسانية، وتستعيد دور القانون في حياتهم اليومية.

كما يبرز دور هام لوزارة الاعلام والمؤسسات الاعلامية الوطنية والمحلية والخاصة، في المبادرة بوضع خطة إعلامية تواكب عمليات التحضير للمشاورات الوطنية، ومنها:

- إعداد برامج توعية قانونية و إذاعية أسبوعية.
- تدريب إعلاميين على المصطلحات القانونية وحقوق الإنسان، ونشر ثقافة العدالة وسيادة القانون، ومكافحة خطاب الكراهية.
- إنشاء منصات تفاعلية تتيح للمواطنين طرح قضاياهم القانونية وطلب الاستشارة المجانية.
- بث مناظرات قانونية ودستورية.

هذه الخطة يمكن أن تكون مترافقة مع افتتاح المسار الدستوري، والأفضل أن تسبقه، لأنها ستمهد الأرضية الملائمة للوقوف على آراء المواطنين وبناء الحوار الوطني.

3. المشاورات والحوارات العامة

تدعم المشاورات والحوارات العامة في عمليات صياغة الدستور، بناء التوافق الوطني، وعكس التوصيات المجتمعية في النص الدستوري النهائي، لكن هذه المشاورات تحتاج إلى إطار قانوني واضح يسمح بالتخطيط المناسب، وتوضيح العملية لجميع الأطراف وللمواطنين والمواطنات.

الإطار القانوني لإجراء المشاورات العامة

في أوغندا وفي عام 1995 وجه القانون المنشئ للجنة الدستورية اللجنة لتحقيق إجماع وطني بشأن القضايا الدستورية، و ألزمها بالبحث عن آراء عامة الناس من خلال عقد اجتماعات عامة ومناقشات وندوات وورش عمل وأي شكل آخر من أشكال جمع الآراء العامة، كما ألزم اللجنة أيضاً بدراسة ومراجعة الدستور القائم آنذاك من أجل تقديم مقترحات لدستور جديد من شأنه، من بين أمور أخرى، إنشاء نظام حكم حر وديمقراطي يضمن الحقوق والحريات الأساسية للأوغنديين، وطلب من اللجنة الدستورية العمل على التوصل إلى إجماع وطني بشأن الترتيبات الدستورية الأكثر ملاءمة لبلدهم، ومنحت اللجنة صلاحية، تحفيز المناقشات العامة والوعي بالقضايا الدستورية.

بالتالي فإن النص على إجراء مشاورات عامة في التفويض القانوني مهم في حالات ما بعد النزاع، إذ يمكن له أن يشكل ضغطاً على واضعي الدستور لإيجاد سبل بناءة للتشاور مع الجماعات المتعارضة سابقاً.

وفي بعض العمليات التي لم يحدد لها تفويض قانوني أو خطة مفصلة، نشأ خلاف بين واضعي الدستور حول ضرورة إجراء التشاور العام، وحول حدود العملية، ومراحلها، وكيفية تحليل آراء الجمهور[50] .
وفي حين أن الاستشارات العامة يمكن أن تكون جزء من عملية تثقيف المواطنين والمواطنات، وتستخدم ذات الأدوات، إلا أنه ووفقاً للجلسات الحوارية، كان هناك اصرار على ضرورة وأولوية إجراء حوار وطني شامل.

50- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p105.

01
استئناف الحوار الوطني

المؤتمرات الوطنية عادة عبارة عن هيئات كبيرة غير منتخبة، تتألف من ممثلين لمجموعة واسعة من المصالح، وتشكل لمناقشة الخيارات الدستورية وغيرها من الخيارات المستقبلية في حالات الأزمات الوطنية الحادة خلال فترة الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى أنظمة أكثر ديمقراطية، وقد أُنشئت بشكل رئيسي (وليس حصري) في الدول الناطقة بالفرنسية في أفريقيا من أواخر الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات.

وبالإضافة إلى ممثلي الحكومة، تألفت معظم المؤتمرات الوطنية من ممثلين تختارهم جماعات المصالح المختلفة مثل الأحزاب السياسية المعارضة والجمعيات المدنية.

وتضم غالباً أكثر من 3000 شخص، ويمكن للمؤتمر الوطني أن يعبر عن المسائل الجوهرية المتوافق عليها والمختلف عليها[51] .

ما زال الحوار الوطني الذي عقد في دمشق بتاريخ 25 شباط 2025، مسألة مختلف عليها في أي نقاش يتناول المسار الدستوري والسياسي في سوريا حالياً، بما فيها الجلسات الحوارية.

هناك رأي يعتبر أن الحوار الوطني، كان أمر غير مسبوق، وقد تمكن من عكس وجهات النظر السورية المتنوعة، إضافة إلى مصالح الشرائح المختلفة، بمقابل رأي آخر ركز على أن الحواراً كان شكلياً وسريعاً، ولا يعبر بأي حال من الأحوال عن الحوار الوطني المأمول في ظل الظروف التي تعيشها البلاد، كما اعتبرت العديد من المجتمعات أن مصالحها لم تكن ممثلة بالشكل المطلوب، وخصوصاً مع إقصاء الكيانات المدنية والسياسية عن المشاركة، إضافةً إلى أن عدة ساعات من الحوار بين السوريين والسوريات كانت غير كافية لمناقشة القضايا الدستورية الجوهرية، ولا لبناء التوافق الوطني حولها لاسيما في ظل الانقسام السياسي والمجتمعي الذي تشهده سوريا حالياً.

51- Ibid.,249.

ومع ذلك، كان هناك اتجاه وازن بين المشاركين نحو البناء على ما تم تحقيقه، واستئناف الحوار الوطني ضمن معايير محددة، مستفادة من رؤى السوريين والسوريات ومن النقد الذي وجه لمؤتمر الحوار الوطني في يوم ٢٥ شباط.

ويمكن للهيئة التأسيسية المخولة بوضع الدستور أن تقوم بتشكيل لجنة تقوم بالمشاورات العامة والحوار الوطني، ورأى المشاركون في الجلسات ضرورة تحقيق هذه المشاورات للمعايير التالية:

الشمولية

تظهر الجلسات الحوارية أن المشاركين يربطون بصورة متكررة بين التوافق والمشاركة الشاملة، ما يعكس رأياً عاماً لديهم بأن إدماج جميع الفئات والمجتمعات وأصحاب المصلحة والتيارات الفكرية والمدنية والسياسية يشكل أساس لابد منه للوصول إلى توافق منتج وقابل للاستمرار.

يقول أحد المشاركين (التوافقية تعني مشاركة كل المكونات والمجتمع المدني والكيانات السياسية لضمان تمثيل الجميع في الدستور، بحيث يشعر كل شخص أن الدستور يحمي حقوقه) [52].

إن معيار الشمولية في السياق السوري، وفقاً للمشاركين، يفترض أن يعكس التنوع السوري في أعضاء المؤتمر الوطني، وأن يؤخذ بالاعتبار كل من التنوع الجغرافي، بين المدن والأرياف والمناطق النائية والبعيدة، والاغتراب واللاجئين، وذوي الاعاقة والضحايا وعائلاتهم، والكيانات السياسية والمدنية، بما فيها الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والنقابات، والمكونات الدينية والاثنية والقومية، وتحديد كوتا خاصة للنساء لا تقل عن 30%.

أي، احترام التنوع السوري بكل أشكاله بما يسمح ببناء الثقة لدى كل سوري وسورية بأنهم ممثلين في المؤتمر بشكل كافي. إضافةً إلى وجود خبراء وخبيرات من المجتمع المدني، ويمكن الاستعانة بخبراء دوليين من تجارب في دول أخرى، أو خبراء مندوبين من الأمم المتحدة.

52- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

الشفافية

ترتبط الشفافية في المشاورات العامة والحوار الوطني بشكل أساسي بوجود أطر قانونية واضحة ومسبقة، ومرنة. وهذا أمر أساسي لإجراءات بناء الثقة بين السلطات وبين المجتمع، وفيما بين المجتمعات نفسها، وقد شكل وجود إشراف دولي من قبل الأمم المتحدة على عمليات الحوار الوطني كجهة محايدة واحد من عوامل بناء الثقة وخصوصاً في المجتمعات المنقسمة بشكل حاد والخارجة من فترة صراع طويلة الأمد.

كما أن إعطاء المجتمع المدني دوره ومساحته الكافية للقيام بدور رقابي فعال على العملية برمتها يشكل أيضاً أحد ترتيبات إجراءات الثقة في المشاورات الوطنية.

التخطيط المسبق

يمكن مباشرة المشاورات المجتمعية على خطين متوازيين، أولهما التثقيف ورفع الوعي المدني، وثانيهما عملية الحوار الوطني، هذه العمليات تتطلب تخطيط مسبق، بما يساعد في مباشرة عملية منظمة يمكن أن تحقق الشمولية والشفافية ضمن إطار زمني محدد وواضح. وعملية التخطيط هذه لتتمكن من تحديد ما الذي يمكن لها القيام به، ومالذي قد لا تتمكن من القيام به، وما الذي يجب أن تقوم به، بحاجة لإجراء مشاورات تمهيدية مع المجتمعات المحلية وممثلي الاحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني بمعناه الأوسع.

02
تصميم عملية المشاورات

على تصميم المشاورات أن يأخذ بالاعتبار النتيجة النهائية المتوخاة من المشاورات، وهي بناء التوافق الوطني وعكس تطلعات الجمهور في الوثيقة الدستورية النهائية، وذلك يخلق تحدي كبير حول تضمين الآلاف من الوثائق التي ستخرج عن هذه الحوارات ضمن النص الدستوري النهائي.

بالتالي، لا يكفي فقط مشاركة المجتمع، بل لابد من العمل على بناء التوافقات المجتمعية وأن تنعكس في النص الدستور، وهو ما يعول عليه في تحقيق الاستقرار وتخفيف حدة النزاعات.
يقول أحد المشاركين (اليوم هاي البلد هل فعلا قادرة أن تروح على استقرار في غياب وجود توافق وطني)[53] .

يتطلب مواجهة هذا التحدي النظر إلى العملية التشاورية كعملية تفاعلية، وسياسية بالدرجة الأولى، هدفها ليس فقط تسجيل ما يريده السوريين والسوريات، بل يجب أن تحقق عملية المشاورات قيام حوار وطني حقيقي تصنع فيه التوافقات ضمن هذه الحوارات لا خارجها، بشكل يمكن أن يعكس تقارب وجهات النظر، ومرونة التوافق أو عدم مرونته، كما يمكن لإجراء العملية على عدة مراحل وعدة مستويات أن تساهم في توطيد توافقات غاية في الأهمية حول القضايا الدستورية الجوهرية، وذلك يتطلب، تصميم العملية على مستويين:

53- جلسة حوارية (عن بعد) مع اللاجئين والمغتربين.

المستوى المحلي

في المستوى المحلي، يمكن للعملية أن تمر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: يمكن للمشاورات العامة أن تستهدف النقاش حول الدستور والنظام السياسي بشكل عام، على أن تتمكن هذه المرحلة من تحديد المسائل الدستورية الجوهرية المختلف عليها التي لابد من نقاشها.

المرحلة الثانية: تركز على القضايا الدستورية الجوهرية، على أن تخلص إلى التطلعات الأساسية التوافقية بين السوريين حول هذه القضايا.

المستوى الوطني

يمكن للحوارات المحلية أن تتوافق على ممثلين محليين للمشاركة في المستوى الوطني، لإيصال رسائل الحوارات المحلية حول النقاط الجوهرية في الدستور.

ويجب ألا يعني أن هذا التصميم يحصر المشاركة المجتمعية بالقضايا الدستورية الجوهرية، بل يجب أن يكون الباب دائماً مفتوحاً لآراء السوريين والسوريات حول مسائل متعددة مرتبطة بكتابة الدستور أو العقد الاجتماعي، لكن التركيز على القضايا الجوهرية وعلى بناء التوافقات حولها سيساهم بشكل مباشر بعدم إمكانية تجاوز هذه الرؤى والتطلعات أو إهمالها بسبب كثرة المقترحات وعدم قدرة لجان الصياغة على قراءة آلاف الملفات أو تقريب وجهات نظر قد تكون متناقضة في الكثير من الأحيان.

03
عملية متواصلة ومستمرة

من المهم ألا تتوقف المشاركة المجتمعية على الحوارات المجتمعية، بل يمكن تنظيم عملية موازية تقوم على التواصل الدائم مع المجتمع، والمنظمات المدنية والتكتلات المدنية والأحزاب السياسية.

ويمكن أن تساعد في التوصل إلى آليات تدعم العملية في الوصول إلى أكبر عدد من السوريين والسوريات وخصوصاً خارج البلاد، عبر عقد ندوات عن بعد، إضافةً إلى تنظيم حوارات وطنية موازية في دول المهجر، واستخدام منصات الكترونية واضحة تديرها جهة مختصة تتلقى رسائل المواطنين والمواطنات والتكتلات المدنية والسياسية.

بالنتيجة إن تحقيق إنجاز عملية الحوار الوطني برغم كل المعوقات التي تواجهها، لا يمكن أن تتم بدون أن تكون منعكسة في الوثيقة الدستورية الدائمة، ويمكن لها أن تشكل مصدر من مصادر الدستور[54] .

54- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، ص 82.

04
ضمان الحقوق والحريات

إن عملية الحوار الوطني الناجحة والمشاورات المجتمعية المجدية تحتاج لفضاء سياسي ومدني آمن يسمح للجميع بطرح رؤاهم ومخاوفهم على حد سواء، ولا يمكن تأمين هذا الفضاء بدون ضمان ممارسة الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان الدستوري والتي نصت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها سوريا، هذا أمر لابد منه لتحقيق عملية شفافة وشاملة تؤتي ثمارها بتوافق وطني يعكس حاجات وتطلعات المجتمع السوري.

ويأتي على رأس هذه الحقوق حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعمل الثقافي والحق بالمشاركة السياسية و التجمع المدني وتشكيل أحزاب سياسية، بالمقابل فإن استبعاد التجمعات المدنية والأحزاب السياسية سيشكل خلل خطير في العملية التشاورية.

05
حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتجمعات المدنية

للأحزاب السياسية دور مهم في دعم عملية الحوار الوطني سواء لناحية المشاركة الفعالة في عملية الحوار وبناء التوافق، أو في تثقيف المجتمع حول القضايا السياسية، والحشد والمناصرة، كما أنها توفر أدوات سياسية سلمية يتمكن فيها المواطنين والمواطنات من التعبير عن آرائهم بما فيها المعارضة للسلطة. ويجب ألا يكون هناك أية معوقات تمنع الأحزاب السياسية من ممارسة الرقابة على عملية المشاورات الوطنية.

06
دور المجتمع المدني

تثبت التجارب الدولية أن للمجتمع المدني دور جوهـري في التغيير السياســي نحــو أنظمة ديمقراطية[55]، وتثبت تجـــارب المجتمع المدنـي في دول مختلفة، أنه حتى عندما لم تتوافر الإرادة السياسية نحو بناء مسار تشاركي لكتابة الدستور، فإن المجتمع المدني لديه القدرات والامكانيات للضغط والدفع نحو تغيير سياسي شامل وفرض المشاركة المجتمعية في المسار السياسي والدستوري.

55- Kenya: the struggle for a new constitutional order, first published in 2014 in association with the Nordic Africa Institute, PO Box 1703, se-751 47 Uppsala, Sweden by Zed Books Ltd, 7 Cynthia Street, London n1 9jf, uk, p98.

إن تجربة المجتمع المدني في كينيا تعد واحدة من التجارب الملهمة على الصعيد العالمي، وبالرغم من الانقسام في المجتمع المدني هناك، فإن النظام الدستوري الجديد في كينيا هو إلى حد كبير نتاج جهود متضافرة من قبل منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع قوى تقدمية أخرى [56].

خلال الفترة من 1995 إلى 1997، نشأت حركة من أجل الإصلاح الدستوري وتطورت، حيث دخلت جهات فاعلة في المجتمع المدني والدولة في حوار حول عدم الرضا عن الدستور الحالي. وقد نجحت الحركة عبر حشدت عدد من الجهات الفاعلة، ووضعت قضية الإصلاح الدستوري على جدول الأعمال العام والحكومي. إلا أنها، فشلت في تغيير علاقات القوة الأساسية التي سمحت للدولة بممارسة الهيمنة على المجتمع، وتلك التي أدت إلى استبعاد غالبية الكينيين العاديين من السلطة.

بدأت الحركة عندما حشدت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان تحالفاً أوسع من منظمات المجتمع المدني والكنائس، مما أدى إلى تأسيس تحالف المواطنين من أجل التغيير الدستوري، الذي تواصل بدوره مع سياسيي المعارضة والجماعات الدينية وغيرها حول فكرة التغيير الدستوري. وفي عام 1997، أطلق منتدى المجتمع المدني لمناقشة مقترحات الإصلاح الدستوري، حيث شارك 500 مندوب في الدورة الأولى لجمعية المؤتمر الوطني في نيروبي، وهنا تعالت الاصوات المطالبة بالتغيير السياسي في الفترة التي سبقت انتخابات عام 1997، حيث اندلعت مظاهرات حاشدة تدعو إلى الإصلاح قبل انعقادها - وعندما قمعتها الحكومة، زادت الإدانة الدولية من الضغط على الحكومة للتفاوض.

56- Ibid, p100.

وفي النهاية، وافقت الحكومة على الحوار، ولكن فقط مع النواب المنتخبين داخل حركة الإصلاح، مما أدى إلى استبعاد المجتمع المدني من الحوار. على الرغم من أن هذا الأمر قد أحبط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني داخل الحركة، إلا أنه كان له تأثير من خلال تحفيز إنشاء مجموعة برلمانية مشتركة بين الأحزاب لمناقشة الإصلاح الدستوري، وهذه الهيئة نجحت في نهاية المطاف في إقرار بعض الإصلاحات من قبل البرلمان، والتزمت بإنشاء لجنة مراجعة دستورية لدراسة القضية بعد الانتخابات[57] .

في ضوء ذلك، يمكن للمجتمع المدني السوري أن يلعب دوراً محورياً في تعزيز المسار الدستوري عبر بناء التحالفات وقيادة حملات الحشد والمناصرة نحو الضغط لوضع أسس عملية دستورية تشاركية، يقول أحد المشاركين:

(.... بلشت تتبلور جهود المجتمع المدني بعض الجهود كثير مهمة ... بي مجموعة تحكي عن الحقيقة والعدالة تراقب مسار العدالة الانتقالية بسوريا بي مجموعة ثانية تشوف شقد سوريا ممكن تلتزم بالمعاهدات الدولية وفق ما نص عليه الاعلان الدستوري هناك مجموعة ثالثة حول موضوع إعادة الأصول والتحقيق بما يتعلق بالعدالة.... ممكن تتشكل مجموعة لها علاقة بالضغط باتجاه تبني المبادئ الدستورية...)[58] .

لقد أكد المشاركون وبقوة على ضرورة الرهان على دور المجتمع المدني، عبر العمل على إطلاق المسار الدستوري المجتمعي، بما فيه التوعية والتعريف بالدستور وبالمبادئ الدستورية، ومدى إمكانية بناء توافق مجتمعي عليها. كما طرح المشاركون قيام تحالف مدني ليقوم بهذا الدور، ويمكن في هذا التحالف تقسيم الأدوار وفق اختصاص وخبرة كل منظمة أو تجمع مدني.

وقد اعتبر المشاركون أن غياب التشاركية عن المسار السياسي الحالي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ولذلك ما من بد بالتحرك سريعاً للدفع والضغط نحو عملية بناء دستور تشاركية تقوم على التوافق الوطني.

كما اعتبر المشاركون أن المجتمع المدني في الاغتراب ومجتمعات اللاجئين قادر على مباشرة العمل بالتنسيق مع المجتمع المدني في سوريا لعقد حوارات ونقاشات مجتمعية بهدف بناء التوافقات المجتمعية، والتوعية بدور الاغتراب واللاجئين في بناء الدستور وفرض صوتهم.

57- Kenya: the struggle for a new constitutional order, op. cit.. pp 103-107.

58- جلسة حوارية (عن بعد) مع اللاجئين والمغتربين.

كشريك في عملية المشاورات الوطنية والمحلية

أدى المجتمع المدني السوري وعبر الـ١٤ عاماً الماضية أدواراً مختلفة في السياق السوري، وتمكن في المناطق التي غابت فيها الدولة، من تقديم خدمات أساسية دون أن يكون قادراً بطبيعة الحال أن يقوم مقام الدولة. وتستدعي هذه التجربة، التفكير بإيلاء المجتمع المدني دوره هذه المرة ولكن إلى جانب الدولة وبالتوازي والتنسيق معها.

يقول أحد المشاركين (المجتمع المدني قادر على أن يشكل قاعدة للتوعية ويلعب دور الرقيب والضابط وكيف يفصل بين أدواره المدنية والسياسية وأن يكون ضمن تيار مدني لكن مستقل)[59] .

من دون شك أن مرحلة بناء الثقة قد تكون أولى مراحل مسار صياغة الدستور الدائم لسوريا، وفي ظل السياق السوري المليء بالعثرات والألغام والمحمل بثقل تاريخي قاتم، تبدو عملية إعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة أمر لابد منه، ويمكن للمجتمع المدني أن يشكل حلقة الوصل القادرة على تقريب المسافات وإعادة بناء الثقة بما يتعلق بالمجتمعات التي تعرضت لانتهاكات ومجازر في فترة حكم الأسد وبعد سقوطه.

وبالتالي يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور لوجستي فعال في ادارة الجلسات الحوارية وتوفير الدعم التقني في هذه العملية اضافة الى توفير الخبراء والقيام بتدريبات في مجال الوساطة وحل النزاعات وبناء التوافقات.

من ناحية أخرى للمجتمع المدني دور هام في الحشد والمناصرة، وخصوصاً لناحية دعم مسارات خاصة، وتجمعات ذات مواضيع اساسية مثل التجمعات الطلابية، والفرق النسائية، إضافةً الى تقديم الدعم لعقد مؤتمرات متخصصة وخصوصاً القائمة على حقوق المواطنين والمواطنات أو على القضايا الجوهرية مثل مؤتمرات خاصة بالشباب، ومؤتمرات خاصة بحقوق النساء ومشاركتهن السياسية، أو المؤتمرات المرتبطة بمطالب الضحايا وعائلاتهم. كما يمكن للمجتمع المدني المساعدة في تنظيم وتسهيل اللقاءات المباشرة بين المواطنين أو التجمعات السياسية والمدنية و واضعي الدستور[60] .

59- جلسة حوارية تم تنظيمها من قبل مؤسسة اليوم التالي حول المسار التشاركي لكتابة الدستور الدائم مع قوى مجتمعية بتاريخ 2025/9/24.

60- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p314.

القيام بدور رقابي

ركز المشاركين على الدور الرقابي للمجتمع المدني، وأكدوا على ضرورة تعزيز حرية العمل المدني، فموقعه كصلة وصل بين المجتمع والسلطات، يفترض فيه الحياد والأمانة في نقل اصواتهم ونقد العملية والتوعية بها. تقول إحدى المشاركات

(...الإعلام والمجتمع المدني... يكون عندن صلاحية يراقبوا، ينشروا تقارير، ويكشفوا أي تجاوز. الشفافية ما بتصير إلا بمشاركة الناس)[61] .

بالتالي، يمكن للمجتمع المدني ووسائل الإعلام أن يلعبا دوراً قيماً من خلال رصد وتقييم عملية المشاورات العامة وتقديم مقترحات للتحسين. ويمكن أن تكتسب هذه الأدوار أهمية بالغة بطرق مختلفة. ويمكن للرصد المنتظم أن يوفر أساساً لإعداد تقارير منتظمة تقدم للمواطنين تقييمات مستقلة. كما يمكن للرصد الموثوق والمنتظم من قبل المجتمع المدني أن يكون مفيداً للحكومة.

ويمكن للمجتمع المدني القيام بهذا الدور عبر:

بناء آليات تواصل مع المواطنين لتلقي الشكاوى ومتابعتها، والتواصل الشفاف والعلني مع المؤسسات الحكومية، والعودة إلى الرأي العام بنتائج هذه العملية.

تدريب الكوادر المدنية لتقوم بدورها الحقوقي والرقابي وعلى صعيد الوساطة والتفاوض لا اللوجستي فقط.

61-جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

ويجب أن يكون الرصد منهجياً، بمعنى أن تضع هيئات الرصد استراتيجية لجمع المعلومات، ويجب أن تعرف ما تبحث عنه. كما ينبغي أن تكون عملية الرصد مرنة، لأن عملية صياغة الدستور تتأثر بعوامل سياسية واجتماعية متنوعة. ونتيجةً لذلك، قد تأتي المعلومات من مصادر متعددة، بعضها غير متوقع. لذا، لا ينبغي الاعتماد على المصادر الرسمية وحدها. من جانب آخر يجب أن يكون النقد موضوعي وأن يتناول الجوانب الإيجابية والسلبية للعملية[62] .

ويراقب المجتمع المدني مدى انعكاس مخرجات المشاورات المجتمعية في الدستور النهائي، إذ قد لا تظهر المقترحات المقبولة في مرحلة ما في مسودة الدستور، من المهم للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تراقب العملية، وتقرأ المسودات للتأكد من قبول الأفكار، وتشير إلى الإغفالات. ويجب أن يتم ذلك في وقت مبكر قبل الوصول إلى المسودة النهائية للدستور، فقد يكون من الصعب إجراء تغييرات جوهرية.

بالإضافة إلى ذلك، عادةً ما تجري جهات المجتمع المدني أبحاثاً حول قضايا محددة مُرتبطة باهتماماتها الرئيسية، مثل حماية حقوق الإنسان، وحماية المرأة من العنف والتمييز، أو اللامركزية، أو طبيعة النظام الاقتصادي. وغالباً ما تستخدم هذه الأبحاث لإعداد مقترحات تقدم معلومات وتوصيات لواضعي الدستور حول كيفية معالجة القضايا الرئيسية في الدستور.

62- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p317.

أيضاً يمكن للمجتمع المدني أن يشارك في الضغط السياسي عبر عملية التعامل المباشر مع صانعي القرار، مثل واضعي الدستور، بهدف الحصول على دعم لموقف بشأن قضية هامة مثل تصميم العملية نفسها وسيرها، بالإضافة إلى أسئلة حول مضمون الدستور.

أيضاً يستطيع المجتمع المدني أن يقدم المساعدة في استطلاعات الرأي ومجموعات التركيز لتزويد صناع القرار بمعلومات حول تصورات الجمهور وآرائه ومواقفه تجاه قضايا معينة، أو توفير إحصاءات أو حقائق حول السياق الحالي. كما وفر المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية باحثين إلى هيئة وضع الدستور لبحث أي قضية يطلبها واضعو الدستور، كما حصل في أفغانستان في عام 2004 [63] .

وفي ضوء أهمية هذه الأدوار للمجتمع المدني لابد من توفير بيئة العمل الحرة والآمنة لنشاطه، ويشكل تبني آلية العلم والخبر أمر أساسي في الإيفاء بحق التجمع المدني للمواطنين والمواطنات. مع العلم أن الإجراءات الحالية التي تتبنى قواعد القانون السابق لترخيص المؤسسات، إضافةً إلى عدم وضوح دور الإدارة السياسية في إعطاء الموافقات والتراخيص وربطها بوزارة الخارجية، كل ذلك يحد من حرية العمل المدني، ويقيده ويمنعه من القيام بدوره.

63- bid ,p314.

دور توعوي وتثقيفي

يمثل المجتمع المدني صلة وصل بين المجتمع والسلطة، ويمكن له كما ذكر سابقاً أن يلعب أدوار متعددة في التوعية والتثقيف، وما يؤهله أكثر من غيره للقيام بتلك الأدوار هو قدرته على الوصول إلى كامل الجغرافيا السورية، وخبرته بالعمل مع جميع السوريات والسوريات، فقد تم بناء شراكات وثيقة عبر منظمات المجتمع المدني عابرة لخطوط الصراع سابقاً ويمكن الاستثمار في تلك الشراكات.

وقد عمل المجتمع المدني بشكل مباشر على مدى سنوات على قضايا التثقيف، مثل المشاركة المدنية والسياسية، انتخاب ممثلين على مستوى الاحياء والمناطق، فتح النقاش حول القضايا الجوهرية وكيفية خلق التوافقات.

كما أن آلية عمل منظمات المجتمع المدني التي تقوم بشكل رئيسي على احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية، تركت خبرة كبيرة في التعامل مع التحديات التي تواجه هذه المجتمعات، وخبرة في استكشاف أولويات كل مجتمع وبالتالي بناء عملية التثقيف وفقاً للأولويات ولما هو متاح ضمن هذه المجتمعات.

المجتمع المدني السوري لا يبدأ من الصفر، بل لديه موارد هائلة من الخبراء والنشطاء والأكاديميين والاعلاميين، إضافةً إلى أبحاث وأوراق سياسات وكتب رصينة حول الاقتصاد والسياسة واللامركزية والمركزية والدستور والهوية الوطنية والتنوع، إضافةً إلى كتيبات التثقيف المدني والمواطنة والهوية والتاريخ الشفوي وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والعدالة الانتقالية والانتخابات والأنظمة السياسية، والدستور وعمليات بناء الدستور.

جميع هذه المواد موجودة فعلاً وتستخدم وسائل مختلفة منها يأخذ شكل الأبحاث المكتوبة أو الفيديو أو الكتيبات المصورة، ومنذ عدة سنوات اعتمدت منظمات المجتمع المدني السوري بشكل متزايد على تقنية البودكاست والتي يمكن أن توفر المعلومات للأميين وللأشخاص من ذوي الإعاقة البصرية، كما لها قدرة أكبر على الانتشار.

07
الموارد المالية

تطرح المسألة المالية كعقبة في وجه القيام بعملية تشاركية واسعة النطاق وفعالة، ,وقد قدرت تكاليف وضع الدستور في جنوب أفريقيا، بما يعادل 30 مليون دولار أمريكي، بواقع أقل من دولار واحد للفرد، و 10 مليون دولار في أوغندا، و 6 ملايين دولار في أثيوبيا[64] . ومع ذلك هناك رأي وجيه يرى بأن تكلفة هذه المشاورات والحوار هي بالتأكيد أقل من تكلفة أي صراع يمكن أن ينشأ في حال تم تجاوز هذه العملية[65] .

ونضيف أن وجود مجتمع مدني مؤهل وذو خبرة على عدة مستويات المستوى الوطني والمحلي والدولي يشكل عامل أساسي في دعم هذه الجهود، إضافةً إلى إصرار واسع النطاق لدى المجتمع للمشاركة في بناء سوريا الجديدة، ما يؤهل للنظر إلى هذه العملية على أنها إعادة إعمار الدولة والمجتمع وبالتالي يجب أن لا ينظر إليها بانفصال عن عملية إعادة إعمار المدن والقرى المدمرة، وهنا يمكن أن تسعى الدبلوماسية السورية ومنظمات المجتمع المدني بخطى حثيثة نحو رفع كامل العقوبات عن سوريا، على أن يكون هذا الرفع دائم ومحقق، إضافةً إلى أن دعم جهود الحوار الوطني ستترك آثار ممتدة على مستقبل البلاد واستقراره بما يحقق عودة آمنة و طوعية ومستدامة للاجئين واللاجئات.

64- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p37.

65- بدائل دستورية لسوريا مرجع سابق، ص 83.

4. آليات إقرار الدستور

تختلف آليات إقرار الدستور بين تجربة وأخرى، لكن التجارب التي اعتمدت على المشاركة المجتمعية، تبنت آليات تسمح للمواطنين والمواطنات بالاطلاع على عدة مسودات للدستور، مع وجود وقت كافي للنقاش والمناظرات حولها، بما فيها الحوارات التلفزيونية أو جلسات الحوار العامة، وكل ذلك قبل إقرار الدستور أو احالته الى الاستفتاء.

هذه الآلية تعطي فرصة لواضعي الدستور لإعادة النظر في القضايا التي أثارها النقاش والنقد العام، ما يعطي فرصة أخرى لإعادة النقاش حولها والعمل على الوصول إلى توافقات صلبة.
في دول أخرى، تم دعوة خبراء لمراجعة الدستور كما حدث في تيمور الشرقية في عام ٢٠٠٢، وفي أفغانستان عام ٢٠٠٤. وبالنتيجة من المهم ضمان إطلاع الجمهور على محتوى المسودة بشكل صحيح، والسماح له بتقييمها، وتوفير المعلومات اللازمة والصحيحة حول النقاط التي تثير غضب المواطنين[66] .

تقول إحدى المشاركات:

(من الضروري اجراء حوارات وتوعية لنعرف شوف مضمون الدستور وماذا تعني السلطات وماهو الفرق بين أنظمة الحكم وماذا تعني ووقتها يلي بدو يقول نعم او لا يجب ان يعلم مضمون ويفهم محتواه فمن الضروري ان اعلم المضمون قبل ان أقول نعم لتصبح الموافقة حقيقية)[67] .

وبعد طرح المسودة أو عدة مسودات للنقاش العام، بما فيها مراجعة المسودة الأخيرة او عدة مسودات من قبل الخبراء، تصبح عملية إقرار الدستور مستحقة، وهذه العملية يمكن أن تتم بطريقتين، إما عبر إقراره من قبل الجمعية التأسيسية أو عبر آلية الاستفتاء ولكل عملية من هذه العمليات سلبياتها وايجابياتها، وهنا لابد من تبني الآلية التي تعبر عن أوسع نسبة توافق وطني.

66- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p29.

67- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

01

إقرار الدستور من قبل الجمعية التأسيسية

يمكن للجمعية التأسيسية المنتخبة من قبل الشعب مباشرةً أن تقوم بإقرار الدستور، لكن النقطة الجوهرية في هذا الموضوع تتعلق بآلية التصويت، ففي حين أن شرط الإجماع قد يصطدم باحتمال تعطيل عملية إقرار الدستور بعد كل الجهود المبذولة.

كما أن آلية التصويت بالأغلبية البسيطة غير كافية لأنها لا تضمن التوافق الوطني الواسع، ما يدفع نحو ضرورة تبني أغلبية الثلثين في ظل الانقسام السياسي والفكري الشديد في المجتمع السوري[68].

68- Ibid.,p218.

02
إقرار الدستور عبر الاستفتاء الشعبي

يمكن الجمع بين تصديق اللجنة التأسيسية والاستفتاء كما حصل في العراق في عام 2005، ويمكن أن تترك عملية إقرار الدستور بشكل كامل للاستفتاء، ومع ذلك فإن الاستفتاء في السياقات التي تتسم بانقسام شديد يهدد بعدم احترام حقوق المواطنة المتساوية لجميع المواطنين، وقد يتسبب برفض الدستور من قبل الفئات المهمشة.

كما أن الاستفتاء يكون عادة على مجمل نصوص الدستور، والتي قد تتلاقى ومصالح المجموعات المختلفة لكنها في بعض المواد قد تضر بهذه المصالح وتهددها، ويستخدم أحياناً الاستفتاء لتمرير مصالح السلطة حتى عندما تكون مضرة بالديمقراطية كما فعل حزب العدالة والتنمية في استفتاء عام 2010 لتعديل الدستور حيث تمكن من تمرير حزمة واسعة النطاق، تمنح المحاكم المدنية سلطة أكبر مع تقليص اختصاص المحاكم العسكرية، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والحماية للأطفال وكبار السن والمحاربين القدامى وذوي الإعاقة، ومنح الأفراد الحق في تقديم شكاوى دستورية، ، لكن من ضمن هذه الحزمة التي رحب بها المجتمع الدولي تمكن من تمرير بنود دستورية تنال من استقلال وصلاحيات المحكمة الدستورية التركية[69] .

يقول أحد المشاركين:

(... حتى الاستفتاءات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المواطنين ، لضمان مواطنة كاملة ومتساوية للجميع)[70] .

69- دور القضاء الدستوري في مراحل التحول الديمقراطي، رولا بغدادي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بيروت العربية، 2024.

70- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية.

بالمقابل، تمكنت جزر المالديف من تقليل مخاطر الاستفتاء واستخدمته لتحديد مسألة واحدة فقط، وهي مسألة مثيرة للخلاف حول ما إذا ينبغي أن يكون النظام السياسي رئاسي أو برلماني، وبمجرد أن حلت هذه المسألة سارعت الجمعية التأسيسية إلى اعتماد الدستور، كما استخدم الاستفتاء في مسائل تتعلق بالحق بتقرير المصير في كل من كندا، وجنوب السودان[71] ، بمقابل أن دول أخرى حظرت الاستفتاء على الدستور مثل البرتغال وهاييتي [72] .

لذلك إن استخدام الاستفتاءات في سياقات الانقسام المجتمعي الحاد يتطلب عناية أكبر حتى لا يثير انقساماً في الرأي العام وبشكل خاص في السياقات التي تعاني من انقسامات حادة مثل السياق السوري[73] .

71- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p30

72- Ibid, p219.

73- A Practical Guide to Constitution Building, op. cit., p., p17.

03

التصديق من قبل جهة لم تشارك في كتابة الدستور

في جنوب أفريقيا، طلب من المحكمة الدستورية التصديق على امتثال الدستور للمبادئ الأربعة والثلاثين المنصوص عليها في الدستور المؤقت، وتعد هذه الآلية من الآليات الفعالة في ضمان إنعكاس المبادئ الجوهرية المتفق عليها في الدستور، ويبقى إمكانية استخدام هذه الآلية في سوريا مرتبطة بعدة عوامل أهمها على الإطلاق هو إمكانية وضع دستور مؤقت او تعديل الإعلان الدستوري الحالي على أن يتبنى تشكيل محكمة دستورية مستقلة، وذات صلاحيات مناسبة لها للقيام بهذا الدور.

3

القسم الثالث: بناء التوافق على القضايا الدستورية الجوهرية

في كل سياق سياسي انتقالي تبرز مجموعة من القضايا الجوهرية المرتبطة بالسياق نفسه، ويشكل التوافق على هذه القضايا نقطة انطلاق تأسيسية نحو بناء العقد الاجتماعي والانتقال السياسي.

لذلك لابد من تحديد هذه القضايا، قبل الشروع في كتابة الدستور، إذ أن التوافق عليها سيساهم في تحديد مبادئ دستورية توجه عملية بناء الدستور التشاركية. فالاتفاق على هذه المبادئ لا سيما في حالة الانتقال السياسي يمكن أن يضمن شفافية العملية وشرعيتها لدى الرأي العام، ومن المرجح أن تكون جميع الفئات المهتمة بالعملية أكثر استعداداً ووعياً بكيفية مشاركتها في العملية ورصد تقدمها ، ويمكن أن تكون المبادئ المتفق عليها بشأن محتويات الدستور ذات أهمية خاصة، سيما وأنها يمكن أن توفر الطمأنينة لجميع الأطراف بأن لديها فرصة في التأثير في عملية صياغة الدستور.

وهنا يثور السؤال، من يحدد القضايا الجوهرية؟

وفقاً للتجارب السابقة في الانتقال السياسي يمكن لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة اتخاذ القرارات بشأن المبادئ الدستورية الجوهرية، وفي حالات ما بعد الصراع، يتفق أطراف عملية السلام عليها، وفي حالات أخرى، تدرجها السلطة التشريعية في التشريعات التي تنشئ العملية، وفي حالة بناء الدستور التشاركي يمكن أن يكون أساس المشاورات العامة.

في جنوب أفريقيا، اتفقت الأطراف الرئيسية المشاركة في مفاوضات الانتقال من نظام الفصل العنصري على جمعية دستورية منتخبة تجري مشاورات مع الشعب بشأن الدستور النهائي، وعلى أربعة وثلاثين مبدأ دستوري تقدم توجيهات مفصلة حول محتوى الدستور الجديد الذي ستعده الجمعية الدستورية. وشملت هذه المبادئ شكل الحكومة وهياكلها؛ والعلاقات بين الحكومات الوطنية ودون الوطنية بهدف ضمان اللامركزية؛ وحماية مصالح الأقليات؛ وحماية حقوق الإنسان؛ وإنشاء مؤسسات عامة مستقلة، وقد أدرج كل هذا في دستور مؤقت، والذي أنشأ أيضاً محكمة دستورية مستقلة ذات صلاحية في التحقق من انعكاس المبادئ الأربعة والثلاثين في الدستور النهائي[74].

بالتالي الاتفاق على المبادئ المشتركة هو جزء أساسي من العملية الدستورية، وفي الجلسات الحوارية، كانت آراء المشاركين تلتقي على مبادئ معينة بشكل واضح ومتكرر، ما يشكل اتجاه واضح نحو توافق عالي أو صلب، بمقابل مبادئ أخرى ما زالت مختلف عليها.

74- Constitution-making and Reform: Options for the Process, op. cit.,p60-61

أولاً

المبادئ الدستورية الجوهرية المشتركة في الرؤية المجتمعية السورية

عبرت الجلسات الحوارية عن توافقات مشتركة واسعة النطاق لدى المشاركين، تنطلق من الإصرار على القطع مع الماضي وعدم التكرار، وإقامة العدالة وسيادة القانون، والتمتع الكامل بالحقوق والحريات العامة.

1. الاتجاهات المشتركة حول بنية السلطة وشكل النظام السياسي

أ. مكانة الديمقراطية في رؤى المشاركين

كانت الديمقراطية محور أساسي في نقاشات المشاركين سواء عبر ذكرها بشكل مباشر أو عند طرح مفرداتها مثل الانتخابات النزيهة، الحق بالانتخاب والترشح، وحكم الأغلبية والمشاركة السياسية والتعددية السياسية، والفصل بين السلطات ومنع تركيز السلطة. بمقابل رأي محدود جداً، تخوف من الديمقراطية في ظل التحديات الحالية، على اعتبار انها قد تزيد من الفوضى، وبالتالي لم يكن التخوف من الديمقراطية كحالة حكم دائمة بقدر ما كان هناك تخوف مرتبط بالتحديات الحالية، التي تحد من عملية كتابة الدستور الدائم.

ب. اتجاهات المشاركين بشأن شكل النظام السياسي

بالرغم من أن آراء المشاركين في الجلسات لا تحيل إلى شكل نظام حكم واحد، بل تراوحت الآراء بين من يطالب بنظام حكم برلماني، أو شبه رئاسي لناحية القطع التام مع فترة حكم الأسد، أو نظام رئاسي يحدد صلاحيات الرئيس ويمنع تركيز السلطة لديه.

يقول أحد المشاركين:

(بالنسبة للنظام السياسي، هناك جدل دائم بين الرئاسي والبرلماني، النظام الرئاسي يمنح الرئيس سلطات واسعة، وهو ما نخاف منه بعد تجربة طويلة من الاستبداد، بينما النظام البرلماني يحد من هذه السلطة ويعزز الرقابة والمساءلة، أميل إلى النظام البرلماني لأنه يفتح المجال لتعدد القوى السياسية ويمنع تركز السلطة بيد شخص واحد)[75] ،

بالمقابل يطرح أحد المشاركين رأي آخر

(أنا أختلف قليلاً، لأن النظام البرلماني يحتاج إلى أحزاب قوية وثقافة سياسية راسخة، وهو ما نفتقده حالياً.. بدون أحزاب حقيقية، قد يتحول النظام البرلماني إلى فوضى أو إلى شكل جديد من السيطرة. ربما النظام شبه الرئاسي هو الأنسب في المرحلة الأولى، بحيث يوزع السلطة بين الرئيس والبرلمان بشكل متوازن)[76] .

كما تظهر مخرجات الجلسات الحوارية رأي ثالث يؤيد النظام الرئاسي بشروط، يقول أحد المشاركين:

(.....النظام الرئاسي هو الأفضل مع مراقبة صلاحيات الرئيس....)[77] .

وبالرغم من عدم وجود رأي مانع جامع أو اتجاه أكثر اتساعاً من غيره، فإن هذه الأشكال الثلاثة تطرح انطلاقاً من أسس جوهرية متوافق عليها تماماً، كمسألة الفصل بين السلطات، والحق بالترشح والانتخاب، وبالتالي تعود هذه الاتجاهات لتكرس التوافق الصريح والضمني على مسألتي الديمقراطية والفصل بين السلطات كشروط أساسية لشكل النظام السياسي.

75- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين .

76-جلسة حوارية مع خبراء قانونيين.

76- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية.

ت. الشعب مصدر السلطات

أثار الاعلان الدستوري جدلاً واسع النطاق عندما أغفل الاشارة إلى أن الشعب هو مصدر السيادة، وهو ما تبنته الغالبية العظمى من الدساتير في العالم. فالسيادة للشعب، وتتمثل في الجمعية التأسيسية المنتخبة بشكل مباشر وتنبثق عنها السلطات الدستورية المشتقة، كالبرلمان ورئاسة الجمهورية والحكومة والمحكمة الدستورية، وبالتالي تكون هذه السلطات محصنة كونها مشتقة من سلطة أصلية تقوم على سيادة الشعب، ولا يمكن تعديلها أو الغائها إلا بسلطة أصلية مثلها منتخبة مباشرةً من الشعب.

بالتالي لابد من العودة إلى الأصول الدستورية المتجذرة عبر التاريخ الدستوري الدولي بشكل عام والسوري بشكل خاص والنص صراحة على أن الشعب هو مصدر السيادة ويمارسها عبر انتخاب ممثليه بانتخابات حرة ونزيهة وشفافة إلى البرلمان والرئاسة، كما يمارسها عبر انتخاب الجمعية التأسيسية التي لها صلاحية وضع دستور جديد، او إجراء مراجعات دستورية.

في جميع الجلسات الحوارية برز توافق واسع على أن اساس الشرعية ينطوي على مشاركة الشعب الفعلية والحقيقية في كتابة الدستور، وعلى أن يعكس الدستور الارادة الشعبية، على اعتبار أن الدستور يشكل العقد الاجتماعي الجديد بين السوريين والسوريات.

> يقول أحد المشاركين
> **(كل تجربة إصلاح دستوري في العالم بدأت في ظروف غير مثالية، لكن الإرادة الشعبية هي التي صنعت الفرق)**[78] ،

> ويقول مشارك آخر
> **(الدستور هو عقد اجتماعي، ولا يكتسب شرعيته إلا إذا صوت عليه الشعب بكل مكونات، أي دستور جديد يجب أن يقوم على توافق وطني شامل)**[79] .

بالتالي لا معنى للمشاركة المجتمعية والشعبية في كتابة الدستور بدون النص بوضوح وصراحة في نص الدستور الدائم على أن الشعب هو مصدر السلطات.

78- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين.

79- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية.

ث. مبدأ الفصل بين السلطات

بالرغم من نص الإعلان الدستوري على مسألة الفصل بين السلطات[80] ، إلا أنه يعود ليناقض هذا المبدأ، وفقاً لمايلي:

تركيز السلطات لدى رئيس الجمهورية الذي يشكل مجلس الوزراء، ويعين الوزراء ويقيلهم، كما أنه يعين ثلث مجلس الشعب، ويعين اللجنة المنوط بها تشكيل الهيئة الناخبة التي تختار من أعضائها الثلثين الباقيين. ويعين وحده أعضاء المحكمة الدستورية، وله الحق الحصري باقتراح تعديل الاعلان الدستوري.

يصمم الإعلان الدستوري العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة ضمن علاقة فصل جامد، بالمقابل يقوم مبدأ الفصل بين السلطات على الفصل وظيفي بين هذين السلطتين وضمان الرقابة بينهما، عبر إقامة التوازن بينهما من خلال النص على صلاحية الحكومة في حل البرلمان، التي يجب أن تقترن بالدعوة لانتخابات مبكرة، يكون فيها مصير البرلمانيين رهناً بإرادة الهيئة الناخبة وليس بالحكومة، بالمقابل تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وعرضة لسحب الثقة[81] .

في ضوء ذلك، إن تصميم العلاقة بين السلطات في الاعلان الدستوري السوري يتناقض والفصل بين السلطات، ويحيل السلطات جميعها بالنتيجة إلى رئيس الجمهورية، كما أن الفصل الجامد يمنع على السلطتين التشريعية والتنفيذية القيام بمهامهما بالشكل المطلوب، ويمنع أي عملية رقابة بينهما، ومن ثم يصبح والحال هذه رئيس الجمهورية وحده الضامن لحسن سير المؤسسات الدستورية.

80- المادة 2 من الاعلان الدستوري السوري.

81- عصام سليمان، القضاء الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات، ص 24-25.

تشكيل المحكمة الدستورية من قبل رئيس الجمهورية وحده، وعدم النص دستورياً على صلاحياتها في حماية مبدأ الفصل بين السلطات، يؤدي إلى خلل كبير في تطبيق هذا المبدأ طالما أن ما من جهة دستورية قادرة على إنفاذه وحمايته.

وقد كان غياب الفصل الفعلي بين السلطات واحد من أكثر الانتقادات تكراراً التي وجهت للاعلان الدستوري خلال الجلسات الحوارية.

بالمقابل شدد المشاركون وبشكل واسع النطاق وفي جميع الجلسات بشكل واضح وصريح على النص على الفصل بين السلطات وحماية هذا المبدأ والرقابة على أي خرق له، وكان واضحاً لدى المشاركين أن هذا المبدأ بالذات هو الفيصل بين النظام الاستبدادي السابق وسوريا الجديدة.

يقول أحد المشاركين

(إحدى النقاط الجوهرية هي الفصل بين السلطات الثلاث، لا يجوز أن يملك الرئيس حق إصدار المراسيم التشريعية في غياب البرلمان، أو السيطرة على التعيينات القضائية. هذا ما جعل النظام السوري السابق عملياً نظاماً رئاسياً مطلقاً رغم أنه على الورق كان شبه برلماني) [82]

بالتالي، إن النص الدستوري على مبدأ الفصل بين السلطات يجب أن ينعكس بصورة موضوعية وفقاً لما بيناه أعلاه بالعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وأن يتبنى الدستور آلية تضمن استقلال المحكمة الدستورية، و إيلائها الصلاحيات اللازمة لإلقاء رقابتها على تجاوز السلطات لصلاحياتها أو وظيفتها الدستورية.

وبالنتيجة، يبرز مبدأ الفصل بين السلطات كحامل أساسي لعملية الانتقال السياسي والقطع مع الحكم الديكتاتوري، وفي ضوء التوافق العميق على هذا المبدأ ما يرشحه للتبني كمبدأ ثابت في الدستور، كما فعلت البرازيل عندما نص دستورها على أنه لا ينظر في تعديل دستوري مقترح هدفه الغاء الفصل بين السلطات [83].

82- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين.

83-البند الثالث من الفقرة الرابعة من المادة 60 من الدستور البرازيلي لعام 1988 وتعديلاته لعام 2024.

ج. تحديد مدة الدورات الرئاسية

شكلت فترة حكم الأسد الأب والابن، أساساً لمطالب السوريين والسوريات في الانتقال السياسي وأحد أهم المواضيع التي تطرح للقطع مع الحقبة السابقة هي تحديد فترة ولاية رئيس الجمهورية، بعد تسلط الأسد الأب على السلطة منذ توليها في عام 1970 حتى وفاته في عام 2000، ومن ثم نقلها إلى ابنه الذي بدوره استمر بالسلطة منذ عام 2000 حتى اسقاطه في 12/8/ 2024.

هذه التجربة مع السلطة المطلقة وما جرته من ويلات على الشعب السوري دفعت السوريين والسوريات للحذر من ترك ولاية الرئيس بدون تقييد،

يقول أحد المشاركين

(يجب تحديد عدد الولايات الرئاسية بوضوح وعدم ترك أي مجال للتأويل)[84]،

وفي هذا الاطار نجد أن بعض الدول حددتها بولاية واحدة[85] ، بالمقابل فإن الاتجاه الأوسع يحددها بولايتين[86] .

وحري بسوريا وضع قيد يجعل من مبدأ عدد الدورات الرئاسية مبدأ غير قابل للتعديل، وخصوصاً في فترة قلقة وغير مؤكدة تسم مرحلة الانتقال السياسي، بما يمنع انزلاق البلاد نحو الاستبداد مرة أخرى.

84- جلسة حوارية مع اخبراء قانونيين.

85- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق ص116.

86- المرجع السابق، ص 117.

ح. دور الجيش والقوى الأمنية

لا تتوقف أزمة الجيش الوطني والقوى الأمنية في سوريا على ما جرى خلال ال 14 عاماً الماضية، عندما وقف الجيش بمواجهة الشعب وقام مع القوى الأمنية بارتكاب انتهاكات ممنهجة واسعة النطاق لحقوق الإنسان شكلت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل تتعداه إلى مسيرة تاريخية من تدخل الجيش السوري في السياسة تدلل عليها كثرة الانقلابات العسكرية التي قادها ضباط الجيش، ومنها الانقلاب الذي نفذه ضباط حزب البعث عام 1963 وتلاه انقلاب حافظ الأسد بنفسه و توليه السلطة عام 1970.

في ظل هذا السياق التاريخي، وفي ظل انتشار السلاح المنفلت ووجود ميليشيات خارج مؤسسات الدولة، شدد المشاركون على حياد الجيش وتحديد دوره في الدستور وتبعيته للسلطة المدنية المنتخبة، إضافةً إلى حصر السلاح بيد الدولة.

يقول أحد المشاركين

> **(....لازم تكون دولة مدنية بالكامل، يعني ما حدا يستغل الدين، ولا الجيش، ولا القومية، ليفرض رأيه.بدنا دولة بتعامل كل الناس سوا، متل ما قالوا اليوم الشباب: دولة مواطنة، مو دولة ولاءات)**[87] .

87- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية.

وفي ضوء ذلك، يمكن للنص على المبادئ التالية دستورياً أن تؤهل لبناء جيش وطني وقوى أمنية ذات صلاحيات واضحة ومحددة:
احتكار الدولة لسلطة إنشاء الأجهزة العسكرية والأمنية وحقها في الاستيلاء المجاني على جميع الأسلحة غير الشرعية.

- التأكيد على خضوع الأجهزة الأمنية لأحكام الدستور وقواعد القوانين الوطنية والدولية.
- إلزام الأجهزة الأمنية بالحياد وعدم تدخلها بالشأن الحزبي والسياسي.
- إخضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية لرقابة السلطة المدنية.
- احترام التنوع الثقافي والقومي في العمل والتوظيف[88] .

88- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، ص 120- 124.

خ. تقييد حالة الطوارئ

تكرر طرح مسألة حالة الطوارئ، وطالب المشاركون بوجود ضمانات تحد من تغول السلطات في هذه الحالة، وخصوصاً رقابة البرلمان والرقابة القضائية.

د. ضمان التعددية السياسية

شكلت التعددية بمعناها السياسي والاجتماعي والفكري نقطة توافق في جميع الجلسات، تقول إحدى المشاركات:

> **(لا يمكن فرض لون سياسي أو فكري واحد..... فالتعددية هي أساس أي دستور شرعي)**[89] .

تحيلنا النقاشات في جميع الجلسات إلى أن الانتقال السياسي من نظام حكم ديكتاتوري نحو نظام ديمقراطي، في مجتمع متنوع في سوريا يتطلب وجود أحزاب وطنية قادرة أن تكون حوامل سياسية للمطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفئات مختلفة، وذلك يحتاج إلى وجود بنود دستورية تضمن الحق بالمشاركة السياسية والتجمع المدني وإنشاء الأحزاب، **وفقاً لما يلي:**

- إقرار التعددية السياسية والحق في إنشاء أحزاب سياسية.
- الإقرار بحقوق دستورية للمعارضة السياسية بما يعزز دورها وفاعليتها.
- تنظيم العملية الانتخابية بشكل يكفل وجود عملية انتخابية شفافة ونزيهة وموثوقة تحظى بثقة المواطنين والمواطنات وتزيد من فاعلية الأحزاب السياسية وتضمن التداول السلمي للسلطة[90] .

89- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية.

90- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، ص ١٢٨- ١٣٢.

02 الحقوق والحريات الأساسية

لطالما شكلت الحقوق والحريات الاساسية جوهر أي عملية انتقالية في دول ما بعد الاستبداد والصراع، وقد واجه الشعب السوري كل أشكال انتهاكات الحقوق والحريات الاساسية والتي كانت ممنهجة وواسعة النطاق وغالباً ما شكلت جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، وخلفت ملايين الضحايا المباشرين وغير المباشرين. وقد انعكس هذا الواقع في جميع الجلسات الحوارية، عبر النقاط التالية:

> وجود وعي منقطع النظير لدى المشاركين والمشاركات بحقوقهم، وآليات حمايتها، وكيفية تأثرها بطبيعة النظام السياسي، وواجبات الدولة في حمايتها.

تقول إحدى المشاركات:

(.... ابني كان في السجن سنوات، وحين خرج لم يكد يبدأ حياته حتى اعتقلوه ثانية.... من يضمن لي أن هذا لن يحدث بعد اليوم؟ نريد قانوناً واضحاً للمحاسبة والمساواة والحقوق السياسية والاجتماعية للنساء، تعبنا من التهميش والظلم)[91] .

> برزت الحقوق والحريات الاساسية في الجلسات كهدف نهائي والمعيار الاساسي لبناء الموقف من كل شئ، من النظام السابق، ومن الديمقراطية والفصل بين السلطات واستقلال القضاء...الخ

يقول أحد المشاركين:

(أنا بدي أحكي كلمة من القلب، نحنا السوريين تعبنا من الحرب، ومن الفقر، ومن القهر. بدنا نعيش ببلد نحبه ونحس فيه بالأمان، بدون ما نحس حالنا مهددين لا من السلطة ولا من بعضنا، إذا الدستور ما جاب هالشي، فما إله معنى)[92] .

وتقول إحدى السيدات:

(أكثر ما أخشاه هو أن نعود فنجد أبناءنا يعتقلون مجدداً بلا سبب. نريد قانوناً يحمي كرامة الإنسان، يحظر الاعتقال التعسفي، ويضمن المحاسبة. نريد دستوراً يحمي أبناءنا من الألم الذي عشناه، ويضمن ألا تتكرر المأساة)[93] .

يقول أحد المشاركين :

نحن بحاجة إلى دستور يضمن الحقوق بشكل واضح، لا أن يتركها على الورق. يجب أن تكون هناك آليات وضمانات لتنفيذه، وإلا سنعيد إنتاج الاستبداد)[94].

91- جلسة حوارية مع لاجئين سوريين.

92- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

93-جلسة حوارية مع لاجئين سوريين .

94-جلسة حوارية مع قوى مجتمعية .

نهوض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة وحقوق ذوي الإعاقة وحقوق الشباب وحقوق الضحايا إلى جانب الحقوق السياسية كمطلب أساسي وذو أولوية. فالفقر بات شائعاً، وهناك مدن مدمرة بشكل شبه كامل، بدون خدمات، وملايين المواطنين بحاجة لاعادة اعمار منازلهم، وملايين النساء انقلبت حياتهن رأساً على عقب على إثر الحرب والتهجير والاعتقال والاخفاء القسري، وناضلن بكل بسالة، ولن يقبلن اقصائهن مجدداً. والشباب الذي تعرض للانتهاكات ولحالة الحرب واللجوء وعدم الوصول الى التعليم وعدم وجود فرص عمل وانخفاض جودة التعليم، وارتفاع المخاطر الأمنية، وذوي الاعاقة بسبب الحرب أو غيرها هم فئة موجودة في المجتمع وتتعرض للتهميش على نطاق واسع، وأخيراً ملايين الضحايا وعائلاتهم بحاجة إلى تحقيق المحاسبة وكشف الحقيقة والاعتراف والاعتذار واحياء الذكرى، والتعويض وجبر الضرر.

تقول إحدى المشاركات

(...لا أريد مادة واحدة فقط في الدستور تتحدث عن المرأة وكأنها إضافة ثانوية، أريد لغة دستورية جندرية عادلة، تذكر "كل مواطن ومواطنة"، لا مجرد "المواطنين"، لأن المرأة ليست ملحقة بالرجل، بل شريكة كاملة في الحقوق والواجبات.... أريد مساواة حقيقية، لأننا دفعنا الثمن مثل الرجال وربما أكثر) .

تكرر ورود ذكر الحقوق التالية في الجلسات الحوارية

(الحقوق والحريات الاساسية، الحقوق المدنية الاساسية، حق الملكية، استعادة الحقوق، الحقوق الاجتماعية، حقوق المرأة، تكافؤ الفرص، المساواة، التعليم، الحرية، الكرامة، العدالة، الحقوق الثقافية واللغوية، الاعتراف بالاعياد القومية، الاعتراف بالتنوع القومي والديني، الحقوق الاساسية لكل المكونات، حرية الاحزاب، حرية الرأي، الحقوق السياسية، الحقوق العرقية والدينية، الحقوق الجماعية، حرية التعبير، الاعتراف بالهوية الثقافية، الحق بعدم التمييز، حقوق الطفل، الحريات العامة، الحريات الشخصية، حرية الاعتقاد و الاجتماع و الفن و التظاهر و تشكيل الأحزاب السياسية، استقلال القضاء، الاعلام المستقل، الفصل بين السلطات، سيادة القانون، الترشح والانتخاب، ممارسة الشعائر الدينية، المواطنة الفاعلة، المشاركة السياسية، حق التعليم و الاهتمام بالابحاث ،حق الحصول على الرعاية الصحية، حق المشاركة في القرارات المصيرية، حقوق الانسان التي ين عليها الاعلان الدستوري السوري، الحق بالعمل، الحق بالحصول على الاجر الكافي، الحق بالسكن اللائق، الحق بالحصول على العلاج الكافي وحصوله على المعلومات الكافية حول مرضه وطرق العلاج المتاحة، وحق التظاهر السلمي والحق بمراقبة القوانين ومدى ملاءمتها للدستور).

هذا التوافق العميق على ضمان الحقوق والحريات، والحسم في مسألة القطع مع النظام السابق، يجب أن يدفع نحو تبني الحقوق والحريات الاساسية كمبدأ ثابت في الدستور.

ووفقاً للمشاركين والمشاركات، لابد من:

- النص وتبني الحقوق الأساسية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والثقافية والحقوق الاقتصادية والحقوق المدنية والسياسية وحقوق المرأة وحقوق ذوي الإعاقة وحقوق الطفل وحقوق الأجيال القادمة.

- إيلاء الحقوق والحريات ضمانات دستورية تمنع انتهاكها وتوفر آليات قضائية لحمايتها، بما فيها الوصول المباشر إلى المحكمة الدستورية للطعن بدستورية القوانين.

- إنشاء مؤسسات دستورية مستقلة مثل هيئات حماية حقوق الانسان، يمكن أن تساهم في تعزيز حقوق الانسان وحمايتها.

- تبني الاعلان الدستوري للمعاهدات الدولية التي وقعت عليها ســـورية سابقة هامة [96]، لكنها غير كافية لحماية الحقوق، ويجب أن يكون هناك آليات لتفعيلها بهذا الصدد. وبالفعل، هذه واحدة من أهم المواد واكثرها تقدماً في الاعلان الدستوري، لكنها تحتاج بالاضافة لذلك إلى وجود محكمة دستورية مستقلة وذات صلاحية يمكن للمواطنين اللجوء اليها مباشرةً عندما ينتهك القانون أحد حقوقهم أو حرياتهم الاساسية التي تحميها المعاهدات الدولية.

- ايقاف أي شكل من أشكال الحصانات للقوى الأمنية، وبشكل خاص عندما يعتدون على حقوق وحريات المواطنين.

- النص على قيود وأطر دستورية واضحة لحالة الطوارئ، تحدد الموجبات القانونية والمدة وأن يناط بالمحكمة الدستورية صلاحية إلقاء رقابتها على قوانين الطوارئ.

- منع أي جهة من تحصين قراراتها ضد الطعن.

96-المادة 12 من الإعلان الدستوري السوري. .

03 معالجة المظالم التاريخية

يشكل هذا الموضوع تحدي جوهري أمام الحكومة والمجتمع السوري، فلا يمكن تحقيق الاستقرار بدون إقامة العدالة.
وهو الاختبار الأول أمام مسألة حماية الحقوق والحريات، فبدون المحاسبة على الجرائم التي ارتكبت لن يكون هناك من معنى لأي نص دستوري يحمي الحق بالحياة مثلاً، فتاريخ الدول حالة مستمرة لا تنقطع فجأة ولا تنتسى فجأة ولا يمكن طي صفحات التاريخ بدون خلاصة، على النظام السياسي والمجتمع أن يتعلموا الدرس، كي يمنعوا التكرار.

> يقول أحد المشاركين **(بعض الدول التي مرت بظروف مشابهة بدأت بمسارات عدالة انتقالية قبل كتابة الدستور، لأنها أرادت معالجة الجروح أولًا. في حالتنا، ربما من الأفضل أن تسير العمليتان بالتوازي: الدستورية والعدالة الانتقالية، بحيث يُبنى الدستور على أسس العدالة والمحاسبة وليس على التسويات)**[97] .

بالمقابل، طرح كل من المشاركين والمشاركات مطالبهم بما يتعلق بالعدالة بناء على تجربتهم ومدى تأثرهم وتأثر مناطقهم بالجرائم التي ارتكبت، إذ ركز المشاركين من المناطق المهمشة تاريخياً مثل دير الزور والرقة والقامشلي والحسكة على العدالة في التنمية وتوزيع الموارد والثروات،

> يقول أحد المشاركين **(دير الزور بحاجة إلى إعطاء حصة عادلة في التنمية وإعادة الإعمار، خصوصاً من موارد النفط والزراعة، لضمان العدالة الاقتصادية وعدم استغلال الموارد بطريقة جائرة. يجب إنشاء صندوق تنمية محلي مخصص لإعادة الإعمار بنسبة ٢٠-٣٠٪ من الموارد، بما يحقق التنمية المستدامة)**[98] .

97- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين في مدينة دمشق.
98- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في مدينة القامشلي.

بالمقابل ركز اللاجئين والعائدين على حقهم في استعادة املاكهم واعادة الاعمار،

يقول أحد المشاركين **(أنا لا أؤمن ببناء أي دولة دون قواعد واضحة. نحن دفعنا ثمناً باهظاً، ولا يمكن أن نبدأ من جديد وكأن شيئاً لم يكن. أريد دستوراً يحميني كمواطن، ويعيد لي ممتلكاتي التي صودرت. .....إلى اليوم، الناس لا تستطيع استعادة أملاكها رغم امتلاكها لوثائق الطابو....لا أريد دستوراً يحمي القتلة أو يبقي الفاسدين في مواقعهم، بل دستوراً يعيد الحق إلى أصحابه)**[99] .

99- جلسة حوارية مع لاجئين سوريين في لبنان.

لقد كانت مفردة (العدالة) واحدة من أكثر المفردات المتكررة عبر الجلسات جميعها، وحازت على توافق عميق بين المشاركين والمشاركات، الذين طرحوا رؤيتهم للعدالة الانتقالية، وفق النقاط التالية:

01 العدالة الانتقالية هي الأساس الذي يقوم عليه الدستور، وهي شرط لازم للانتقال من حالة الحرب الى حالة السلام والاستقرار.

02 العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة لجميع الانتهاكات ولجميع الضحايا.

03 العدالة الانتقالية عملية شاملة متكاملة تنطوي على المحاسبة والتعويض وجبر الضرر، والاعتراف واحياء الذكرى، وتقع على الدولة واجب تحقيقها.

04 يجب أن تستهدف العدالة الانتقالية المؤسسات، وإصلاحها وانهاء الفساد والمحسوبيات.

05 يجب أن يتم إشراك الضحايا وعائلاتهم، والنساء واللاجئين في مسارات العدالة الانتقالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية للضحايا وعائلاتهم وتوفير الدعم النفسي لهم.

06 تقديم الدعم للنساء في الوصول الى العدالة، وسبل الانتصاف.

07 إنشاء هيئة مستقلة للحقيقة والمساءلة تعمل بتوافق وطني.

08 وضع برامج لإعادة دمج المتضررين ومحاسبة الجناة وفق معايير قضائية عادلة.

09 العدالة الاجتماعية، والعدالة في التنمية وتوزيع الثروات مطلب اساسي لتحقيق العدالة للمناطق المهمشة تاريخياً.

10 التأكيد على مسؤولية الدولة في الانتصاف وكشف الحقيقة ومحاسبة المجرمين، وإصلاح المؤسسات، وجبر الضرر، وحفظ الذاكرة وإحياء الذكرى.

04 اللامركزية

شكل طرح اللامركزية أحد الطروحات الأساسية في جميع الجلسات، وفي حين عبر هذا الطرح عن إتجاه مشترك لدى المشاركين، وتوافق واسع حول المبدأ، فإن طروحات المشاركين حول شكل اللامركزية ومداها كان متفاوتاً ومختلفاً حسب السبب الذي بنو عليه رؤيتهم للمركزية. ويمكن إجمال الأسباب المرتبطة بهذا الطرح بمايلي:

- المركزية الشديدة والتهميش الاداري بمواجهة التهميش للمناطق، وانعدام العدالة في توزيع الموارد، وإنعدام التنمية المتكافئة والتركيز على مراكز المدن الرئيسية دون غيرها. يقول أحد المشاركين (الخدمات في مدينة تدمر ضعيفة جداً، وكل المعاملات تخضع لإجراءات طويلة تمر عبر محافظة حمص.....لكل مدينة خصوصيتها، ويجب أن تُراعى هذه الخصوصية في الدستور القادم... تدمر تبعد 160 كم عن حمص و220 كم عن دير الزور، أي أنها بعيدة عن مراكز القرار....لذلك نحتاج إلى صلاحيات محلية أوسع لإدارة شؤوننا الخدمية والزراعية والاقتصادية بما يتناسب مع طبيعة منطقتنا)[100] .

- في مواجهة تركيز السلطات لدى رئيس الجمهورية سابقاً وفي الاعلان الدستوري الحالي وفق ما اوردناه أعلاه، تطرح اللامركزية كآلية تسمح بمشاركة الشعب في الحكم بآلية أوسع.

- حماية الخصوصية الثقافية والقومية، بمقابل وجود رأي أن الأغلبية الدينية والقومية من حقها فرض رؤيتها.

- الواقع الحالي في سوريا، في ظل تدمير كلي أو جزئي لعدة مدن سورية، يتيح رؤية اللامركزية كحل يسمح بتوجيه القدرات والطاقات الممكنة لإعادة إعمار، وإدارة العملية بآليات تتوافق ووضع كل منطقة.

- ثقل إرث الماضي وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بعيدة المدى، يتطلب نظام حكم لا مركزي يسمح بتفكيك هذا العائق على صعيد المحليات.

- اللامركزية بمواجهة تهديدات مشاريع التفتيت والاستقلال والحكم الذاتي.

إذ أكد المشاركون على أن النظام اللامركزي الديمقراطي يضمن التشاركية في الحكم، ويسمح للمحليات بادارة مواردها الخاصة وتعزيز مشاركتها السياسية والاقتصادية، عبر اعطائها تفويض كامل في إدارة شؤونها الخاصة بدون تدخل السلطات المركزية. كما أن الانتخابات المحلية في إطار اللامركزية ستشكل آلية للرقابة والمحاسبة السياسية عبر تعزيز الرقابة المجتمعية.

كما تسمح اللا مركزية بإدارة الثروات بشكل عادل، واحترام خصوصية المناطق، وتحقيق التنمية المتوزانة بدون التهميش والاقصاء الذي عانت منه المناطق السورية سواء المدن أو البلدات أو الأرياف البعيدة عن المراكز.

وبالمقابل فإن وحدة البلاد الدستورية والجغرافية تتطلب أولوية الدستور الوطني ومؤسساته على القوانين المحلية، ومركزية مهمة الدفاع كالجيش والأمن، بمعنى وجود جيش واحد وأجهزة أمنية واحدة تتبع الدولة السورية، وتحت رقابة البرلمان السوري، ومركزية السياسة الخارجية للدولة السورية، وأخيراً مهمة تحقيق التوازن والتكامل والعدل في التنمية بين المحافظات، بما يعني تحكم المركز في القطاعات الاقتصادية الكبرى وإدارتها [101].

ويعتبر النظام الديمقراطي اللامركزي الحل الملائم لضمان أوسع مشاركة ممكنة للشعب في الحكم والسياسة، والسماح للمحافظات والمناطق المختلفة بالإسهام في السياسة والاقتصاد، وفيه تعطى السلطات المحلية تفويضاً كاملاً في الشؤون الخاصة بها، بحيث لا تمارس الحكومة المركزية أي نوع من التحكم أو التدخل في شؤونها الخاصة، على أن يجري تنظيم العلاقة بين المركز والمحافظات دستورياً وقانونياً.

ويعد وجود محكمة دستورية مستقلة وذات صلاحيات مناسبة ضمانة كبرى لوحدة البلاد القانونية والسياسية والاقتصادية، في ظل نظام لامركزي.

101- حازم نهار، اللامركزية في السياق السوري، موقع حزب الجمهورية على الانترنت، ٢٠٢٥، المقال موجود على الرابط، آخر مشاهدة 2025/11/1.
https://rpsy.org

05 إنفاذ الدستور وضمان فاعليته

مثل إنفاذ الدستور وضمان فاعليته محور نقاش أساسي في الحوارات المجتمعية، ففي جميع الجلسات، طرحت مشكلة عدم تطبيق الدستور أو احترامه.

تقول إحدى المشاركات **(أنا حضرت سابقاً تدريباً عن الدولة والدستور والسياسة، ووقتها فقط فهمت أن الدستور السوري كان مجرد حبر على ورق. لم يكن يطبق، ولم يشعر به المواطن. كأننا خارج الدستور تماماً، وكأن وجوده لم يكن يعني شيئاً لنا)**[102].

وتقول مشاركة أخرى **(المشكلة ليست بالدستور المشكلة في الحكم والسلطة فهم من يتجاوز الدستور والقوانين والدستور السوري مو المشكلة فيه لكن الدستور لا يطبق مثلا وطنية المواطن على سبيل المثال هل في واحد فينا يشعر انو مواطن والو حقوق يطالب بها بسوريا متل ما شفت بالفيديو الشعب تحت البوط العسكري، الكبار هنن المتحكمين بالسلطة فالمشكلة بالتطبيق وليس الدستور)**[103] .

بالمقابل اتفق المشاركون على نطاق واسع على أن المحكمة الدستورية والقضاء هما المؤسستان القادرتان على حماية الدستور وضمان تطبيقه.

102- جلسة حوارية مع لاجئين سوريين في لبنان.

103- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في منطقة معرتمصرين في محافظة إدلب.

أ. المحكمة الدستورية

يمثل الدستور في كل دولة من دول العالم إرادة شعبها، التي يعبر عنها من خلال السلطة التأسيسية الأصلية[104]، هذه السلطة التي تمنح الدستور موقعاً أعلى من القواعد القانونية، على اعتبار أن هذه السلطة هي أعلى السلطات في النظام السياسي[105] .

من هنا ينبثق مبدأ سمو الدستور وسيادته على سائر القواعد القانونية الأخرى[106] .

وقد تحول هذا المبدأ إلى أحد المبادئ الأساسية في دولة القانون الديمقراطية بشكلها الحديث، بحيث بات من شبه المستحيل أن تعتبر أي دولة أنها ديمقراطية، ما لم تكن لقواعد الدستور السمو على باقي القواعد، فأصبح مبدأ علو الدستور ملازماً لمبدأ الشرعية[107]، ولمبدأ الانتظام في بنيان وعلاقات وممارسة الحكم، وخضوع الحاكم قبل المحكوم للقانون[108] .

ولأن حماية مبدأ سمو الدستور تحتاج إلى آليات تضمن احترام تدرج القواعد القانونية، فقد أوليت هذه الصلاحية إلى المحكمة الدستورية.

ولكي تتمكن المحكمة الدستورية من الرقابة على عملية إنفاذ الدستور وتطبيقه، فيجب أن تكون محكمة مستقلة وذات كفاءة وذات صلاحيات تسمح لها بالقيام بذلك، ويجب أن تكون آلية تشكيل المحكمة وصلاحياتها منصوص عليها في بنود الدستور كي لا يتم التلاعب بها من قبل السلطة التشريعية.

> يقول أحد المشاركين **(في كل مرة كان يتم فيها تعديل الدستور في سوريا، كان الهدف تمديد سلطة الحاكم، التعديلات كانت تمر بسهولة لأن البرلمان لم يكن مستقلاً، والمحكمة الدستورية كانت شكلية)** [109] .

104- عبد الرزاق السّنهوري، علم أصول القانون، ، مصر، 1936، ص 16.

105- إلياس أبو عيد، المجلس الدّستوري بين النص والاجتهاد والفقه المقارن، الجزء الثّاني، طبعة أولى 2007، ص81.

106- إبراهيم محمد صالح الشّرفاني، رقابة المحكمة الدّستوريّة على السّلطة التّقديريّة للمشرّع، منشورات الحلبي الحقوقيّة، الطّبعة الأولى، بيروت، 2016، ص 37.
انظر أيضاً: كمال غالي، مبادئ القانون الدّستوري والنّظم السّياسيّة، مطبعة الرّياض، دمشق 1980-1981، ص8.

107- عبد العزيز محمد سالمان، إجراءات الدعوى الدستوريّة، دار سعد سمك، القاهرة، 2015، ص35. انظر أيضاً منذر الشّاوي، القانون الدّستوري، الجزء الثّاني، المكتبة الوطنيّة، بغداد، 1970، ص55.

108- خالد عمر عبد الله باجنيد وأحمد الجيزاني، الوسيط في النظم الدستورية والقانون الدّستوري، دار جامعة عدن للطباعة والنّشر، عدن ،2003، ص 73.

109- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين في مدينة دمشق.

وفي هذا الصدد، شدد المشاركون على دور فعال للمحكمة الدستورية في ضمان تطبيق الدستور وحماية الحقوق والحريات، وعلى استقلال المحكمة، وفق النقاط التالية:

- دور محوري للمحكمة الدستورية في الرقابة على عملية تطبيق الدستور، وحماية مبدأ الفصل بين السلطات، وانتصاف المواطنين عن طريق القدرة على الوصول الى المحكمة لحماية حقوقهم الدستورية.

- استقلال المحكمة الدستورية عن السلطات السياسية.

وفي هذا الاطار، لتفعيل دور وازن للمحكمة الدستورية، يمكن استخلاص مبادئ أساسية تبنتها دول ما بعد الصراع في دساتيرها، تمكنت من خلالها من إعطاء دور وازن وفعال للمحكمة الدستورية في ضمان إنفاذ الدستور:

استقلال المحكمة الدستورية

- النص دستورياً على آلية تشكيل المحكمة وحصانة قضاتها وآليات العزل، بما يمنع النيل من استقلال المحكمة من خلال القوانين.

- يتطلب استقلال المحكمة الدستورية، أن يتم تشكيلها بآلية لا تسمح لجهة واحدة بالتحكم بهذه العملية، ولذلك نرى في الدول الديمقراطية وفي دول التحول الديمقراطي، أن عدة جهات مسؤولة عن تسمية أعضاء المحكمة، ففي بلغاريا، يتم تعيين أعضاء المحكمة كالتالي: أربعة يعينهم رئيس الجمهورية، وأربعة تنتخبهم الجمعية الوطنية، وأربعة تنتخبهم الجمعية العامة لمحكمة التمييز. بينما في رومانيا، يعين رئيس الجمهورية ثلاثة منهم، ومجلس النواب ثلاثة، ومجلس الشيوخ ثلاثة[110]. وفي لبنان، يعين مجلس النواب خمسة أعضاء، وتعين الحكومة خمسة، بناءً على الانتخاب بأكثرية الثلثين[111] .

- من ناحية ثانية فإن تقييد مدة ولاية قضاة المحكمة، سواء أكان بعدم التجديد، أو بولاية واحدة ممتدة حتى سن التقاعد، يساهم بفصل القاضي عن الجهة التي قامت بتعيينه ويكرس استقلاله. سيما وأن تكون مدة ولاية القضاة أطول من مدة ولاية من عينهم، بالاضافة إلى النص دستورياً على حصانة القضاة وعلى آليات واضحة للعزل.

110- الوسيط في النظم الدستوريّة والقانون الدّستوري ، مرجع سابق، ص 288.

111-وفقاً للمادّة الثّانية من قانون إنشاء المجلس الدّستوري اللبناني بعد تعديلها بالقانون رقم 150 لعام 1999، المنشور في الجريدة الرّسمية العدد 54 بتاريخ 1999/11/11، ص 3177 وما يليها. انظر: محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستوريّة القوانين والمجلس الدّستوري في لبنان، ص319.

صلاحيات المحكمة الدستورية

لابد أن تتمتع المحكمة الدستورية بالصلاحيات اللازمة لتمكينها من القيام بعملها في حماية الدستور وحسن إنفاذه، وعلى رأس هذه الصلاحيات:

- النص الدستوري على صلاحيات المحكمة، بما يمنع السلطة التشريعية من النيل من صلاحيات المحكمة عبر القوانين.
- الرقابة على دستورية القوانين وبشكل خاص حماية الحقوق والحريات الدستورية، عبر النص على آليات الرقابة اللاحقة التي تسمح بوصول المواطنين والمواطنات إلى المحكمة، لحماية حقوقهم الدستورية كلما واجهها خطر، أو تم انتهاكها عبر قوانين تخالف الدستور.
- لصلاحية تفسير الدستور أهمية حاسمة في مرحلة الانتقال، فالدساتير التي تصاغ في مرحلة الانتقال، قد تكون عامة وغامضة ومتناقضة أحياناً تحت ضغط السعي إلى توافقات بين القوى الوطنية. لذلك لابد من إيلاء صلاحية تفسير الدستور للمحكمة الدستورية، فالاختلاف في تفسير الدستور قد يتحول إلى أزمة سياسية حادة، وأحياناً حاسمة.
- إيلاء المحكمة الدستورية الصلاحية بالبت بالنزاعات الانتخابية.
- إيلاء المحكمة الدستورية صلاحية النظر في تعديل الدستور بالشكل وبالموضوع.
- النص على صلاحية المحكمة الدستورية في القاء رقابتها على دستورية الأحزاب السياسية.

ب. استقلال السلطة القضائية

حازت مسألة استقلال القضاء وكفائته على توافق شامل من قبل جميع المشاركين، والتي ارتبطت لديهم بشكل أساسي بتحقيق العدالة واستعادة حقوقهم وضمانات ممارسة حقوقهم في المستقبل.

يقول أحد المشاركين **(أعتقد أننا بحاجة لنظام يضمن توازن السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية. التركيز يجب أن يكون على ضمان استقلال القضاء أولًا، لأنه الركيزة التي تحمي الدستور نفسه. إذا بقي القضاء تابعا للسلطة التنفيذية، فلن يكون لأي نظام سياسي معنى)**[112].

ويقول مشارك آخر **(.... لما نحكي عن الدستور، لازم نحكي عن استقلال القضاء، إذا القضاء مو مستقل، مين بدو يحمي الدستور؟ ...)**[113] .

ويقول مشارك آخر**(حتى موضوع استقلال القضاء يحتاج إلى معالجة، لأن الإعلان الدستوري الحالي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة تشمل تعيين أعضاء مجلس القضاء الأعلى والمجلس الدستوري، وبالتالي السلطة القضائية غير مستقلة بشكل كامل)**[114] .

112- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين في مدينة دمشق.

113- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في منطقة وطى الخان في محافظة اللاذقية.

114- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في مدينة دير الزور.

في ضوء ذلك، تبرز أهمية النص على مايلي دستورياً:

- تبني مبدأ الفصل بين السلطات، والتأكيد على استقلال السلطة القضائية.
- النص على آليات و مبادئ دستورية واضحة و تفصيلية عند اللزوم تنص على استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تعيق تنفيذ حكم قضائي، بما فيها تجريم التدخل في أعمال القضاء[115] .
- النص على استقلال القضاء عن السلطة التشريعية، وبشكل خاص عند ممارستها لصلاحيتها الدستورية بتشريع القوانين بشكل يمنعها من المساس باستقلال السلطة القضائية واستقلال مجلس القضاء الأعلى[116] .
- تكون للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق إختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون [117] .
- النص دستورياً على تشكيل مجلس القضاء الأعلى، والنص على استقلاله وأن يكون أغلب قضاته منتخبين، على أن يتولى مهام اختيار وتعيين القضاة، والملاحقة التأديبية بحقهم [118] وادارة مرفق العدالة، والنص على الاستقلال المالي والاداري له.

115- إن الحصانة ضد التنفيذ الجبري التي تتمتع بها الدولة/الادارة المناطة بمهمة ذات منفعة عامة والشخصيات المعنوية المنبثقة عنها، قد تشكل حداً لسلطة القضاء عليها وعائقاً لحق الفرد بتنفيذ حكم ضدها. وهذا ما دفع دولاً عدّة إلى استحداث وسائل لفرض تنفيذ الأحكام ضد الدولة كالإمكانية المتاحة للقاضي بفرض عقوبات شخصية على الموظفين العموميين الذين يتوجب عليهم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد إحدى إدارات الدولة. انظر، دليل حول معايير استقلال القضاء، المفكرة القانونية 2016، ص16، موجود على الرابط: https://rebrand.ly/d8q32f5 آخر مشاهدة بتاريخ 2025/11/1.

116- المرجع السابق ص16.

117- مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، الأمم المتحدة، البند الثالث، موجودة على الرابط:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/basic-principles-independence-judiciary آخر مشاهدة بتاريخ 2025/11/2.

118- المرجع السابق، ص 33.

- تبني مبدأ القاضي الطبيعي كضمانة أساسية للحق في محاكمة عادلة. ويقضي هذا المبدأ بمحاكمة الشخص من قبل قاض أو محكمة عادية متخصصة ومنشأة مسبقاً. وانفاذاً لهذا المبدأ تحظر المحاكم الاستثنائية والمحاكم الخاصة، ومحاكم الطوارئ، والمحاكم ذات الأثر الرجعي [119].

- تحديد اختصاص وصلاحية المحاكم العسكرية بالجرائم والمخالفات ذات الطابع العسكري فقط، لمحاكمة أفراد القوات المسلحة المرتكبين للجرائم والانتهاكات[120].

- استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، ومنعها التدخل بعملها، وربط النيابة العامة بمجلس القضاء الأعلى[121] .

- النص على مبادئ المحكمة العادلة، كالعلنية، وتعليل القرارات القضائية، وسرية المداولات، تعدد قضاة الهيئة الحاكمة، حق التقاضي على درجتين، الزام الدولة بتوفير محامي في حال لم يتمكن المتقاضي من ذلك[122] .

- جميع المبادئ المتعلقة بالحق في المحاكمة العادلة والتي نص عليها الإعلان الدستوري[123] .

119- المرجع السابق، ص5.

120- المبادئ الدولية المتعلقة بإستقلال ومسؤولية القضاة، والمحامين، وممثلي النيابة العامة دليل الممارسين رقم 1، اللجنة الدولية للحقوقيين، جنيف 2007، ص69. موجود على الرابط الالكتروني: https://www.icj.org/wp-content/uploads/08/2013/PGJL_Arabic_ElecDist.pdf آخر مشاهدة بتاريخ 2025/11/1.

121- المرجع السابق، ص 57.

122- المفكرة القانونية انظر من ص 75 الى ص 81.

123- المواد 17 و18 من الاعلان الدستوري السوري لعام 2025.

06 إنشاء مؤسسات مستقلة لدعم حقوق الانسان والانتخابات الشفافة والنزيهة

طرح المشاركون في الجلسات ضرورة إنشاء مؤسسات مستقلة تعمل على:

- هيئة مستقلة لحماية حقوق الانسان، تتلقى بلاغات انتهاكات حقوق الانسان والمرأة والطفل، وتحقق فيها، وتقدم تقارير دورية للرأي العام والبرلمان، وتقارير عن مدى ايفاء الدولة بالتزاماتها الدولية، وتراقب حرية التعبير، وتراقب وتزور السجون وأماكن الاحتجاز، وتحقق في حالات انتهاك حقوق الموقوفين أو التعذيب. ورصد خطاب الكراهية والحض على العنف، وتقيم جلسات اجتماع علنية حول قضايا العنف ضد النساء أو الأطفال أو الفئات الأكثر هشاشة[124] .

- هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، تمتلك صلاحيات فعلية، وتقدم تقاريرها للرأي العام[125] .

- تتلقى الشكاوى والبلغات وتنشئ منصات آمنة للتبليغ، وتحيل الملفات التي لديها للقضاء المختص. وتقوم بشكل خاص بالتحقيق في الرشوة، الاختلاس، الإثراء غير المشروع، استغلال السلطة، تضارب المصالح، وكشف شبكات الفساد داخل الوزارات والمؤسسات العامة.

- إنشاء هيئة مستقلة للحقيقة والمساءلة، تقوم على إشراك الضحايا وعائلاتهم في رسم آليات العدالة، ووضع برامج لإعادة دمج المتضررين ومحاسبة الجناة وفق معايير قضائية عادلة.

- هيئة عليا للانتخابات تقوم بالاشراف على العملية الانتخابية، عبر إدارة العملية الانتخابية بالكامل، والاشراف على تسجيل الناخبين، واعتماد المرشحين والقوائم، ومراقبة الحملات الانتخابية، وادارة يوم الاقتراع وفرز الاصوات واعلان النتائج، وتقييم النزاهة والشفافية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الهية العليا المستقلة للانتخابات في تونس [126].

124- المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، البنود1 و2و3، قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة رقم 134/48 المؤرّخ في 20 كانون الأول 1993 ،موجودة على الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الانترنت، على هذا الرابط، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/principles-relating-status-national-institutions-paris آخر مشاهدة بتارخ 2025/11/10.

125-المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، موجودة على الموقع الإلكتروني لمنظمة الأمم المتحدة على الرابط: https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention-08/50024_A.pdf آخر مشاهدة بتاريخ 2025/11/12.

126- الباب الثامن، الفصل 134 من الدستور التونسي لعام 2022.

ثانياً

القضايا الدستورية الجوهرية التي تحتاج إلى بناء توافقات

الهوية الوطنية

غالباً ما طرحت مسألة الهوية الوطنية في سوريا كواحدة من حوامل الانقسام الحاد ضمن المجتمع السوري، حتى الأحزاب السياسية الناشطة في تاريخ سوريا غالباً ما كانت تركز على الهوية الدينية أو القومية للمجتمع السوري، قبل أي تركيز على الهوية الوطنية نفسها، وأبرز مثال على ذلك هو حزب البعث الذي عمل على انتاج الهوية الوطنية من خلال الهوية القومية، بمقابل رأي آخر لا يرى الهوية الوطنية إلا من خلال الهوية الدينية، وفي خضم كل ذلك، حرم سوريين وسوريات من الهوية والجنسية السورية على مدى عشرات العقود، بما فيهم اللذين حصلوا على الهوية السورية وحرموا من حقوقهم اللغوية والثقافية على مدى عقود طويلة.

إن حجم هذا الانقسام يتطلب إحراز توافق وطني يقتضي الاعتراف بالتنوع السوري، واحترام تاريخ البلاد وثقافاتها المتعددة. إذ لا يمكن وضع دستور شرعي في مجتمع شديد الانقسام والتنوع دون المشاركة الكاملة، لذا يعد التخطيط لإدراج التنوع في المراحل الأولى جزءاً من البداية الجيدة [127] .

127- A Practical Guide to Constitution Building, op. cit., p., p27

أ. الهوية الدينية

تظهر الجلسات الحوارية، آراء متنوعة، في هذا الإطار:

- رأي يتبنى ضرورة النص دستورياً على الهوية الاسلامية للدولة السورية وأن يكون الاسلام المصدر الاساسي للتشريع مع الحفاظ على حرية المعتقد وأحكام الأديان السماوية كما نص عليه الإعلان الدستوري في المادة 3 منه، ويعتبر هذا الرأي أن العلمانية تشكل تهديد حقيقي لحرية المعتقد للأفراد وخصوصاً في ضوء التجربة الفرنسية والتجربة التركية قبل التعديل الدستوري لعام 2010.

> يطرح أحد المشاركين **(الشرعية الدستورية تعني....موائمة الدستور للمجتمع مثل مراعاة الخصوصية المجتمعية و الدينية و الثقافية)**[128].

- رأي يتبنى الهوية المدنية للدولة، ويرفض أي هوية دينية، بما فيه رفضها كهوية ثقافية وألا يكون الشرع أو الفقه الاسلامي أو غيره مصدراً للتشريع، يحمل هذا الرأي مجموعات عابرة للطوائف والأديان في سوريا، وشريحة وازنة من مجتمعات الأقليات الدينية.

> يقول أحد المشاركين **(من المهم أن نكون واضحين بشأن مفهوم الدولة المدنية. الدولة المدنية ليست ضد الدين، بل ضد التسلط الديني والسياسي معاً، هي دولة القانون والمواطنة، حيث الجميع متساوون أمام الدستور بغض النظر عن معتقداتهم)**[129] .

- رأي يتبنى الهوية الثقافية الاسلامية كهوية للدولة، دون أن يكون الشرع أو الفقه الاسلامي مصدراً أساسياً للتشريع.

> يقول أحد المشاركين **(...المجتمع السوري ما زال حساساً تجاه مسألة الهوية الدينية. إذا شعر الناس أن الدستور يتجاهل دين الأغلبية، فسيخلق ذلك مقاومة اجتماعية كبيرة. الأفضل أن نكتب بلغة توفيقية: نحترم الدين، لكن نؤكد على مدنية الدولة وسيادة القانون)**[130] .

128- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في منطقة معرتمصرين في محافظة إدلب.

129- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين في مدينة دمشق.

130- جلسة حوارية مع خبراء قانونيين في مدينة دمشق.

131- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في مدينة القامشلي.

- رأي يتبنى ضرورة أن تعكس الهوية الوطنية السورية التنوع الديني والقومي والثقافي في البلاد،

> يقول أحد المشاركين **(الاعتراف بالتنوع الديني والقومي والمذهبي أمر أساسي. جميع المواطنين يجب أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات)**[131] .

قد لا يكون من السهل بناء التوافق الوطني على هذا الموضوع، ولابد من العمل على معالجة المخاوف المحقة والتاريخية لدى المجتمعات، والموازنة بين ما تعتبره الاغلبية الدينية استحقاق، مدفوعة بانتهاك حقوقها في ممارسة شعائرها وموجباتها الدينية والتمييز ضدها تارةً، وبوصمها من قبل النظام السابق بتهمة الارهاب تارةً أخرى.

بمقابل ضرورة الموازنة بين ذلك ومخاوف الأقليات الدينية، والتي عززتها الانتهاكات التي ارتكبت ضد مجتمعات الأقليات الدينية سواء في الساحل السوري أو في محافظة السويداء، وخطاب الكراهية المبتادل الذي يمارس بدون ضوابط فعالة على مواقع التواصل الاجتماعي.

بالتالي، يتطلب هذا الموضوع التوصل إلى توافقات حقيقية، مبنية على مساحات النقاش الآمنة والحرة، يطرح فيها السوريين والسوريات مخاوفهم، والعمل على فهم هذه المخاوف سواء بما يرتبط بجذورها التاريخية أو الواقع السياسي القريب والحالي، فالفهم وحده مايسمح بتقريب وجهات النظر، والتوصل إلى توافقات صلبة.

131- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في مدينة القامشلي.

وفي هذا الإطار، هناك مبادئ لابد من احترامها دستورياً مرتبطة بالتنوع الديني والثقافي الكبير لدى المجتمع السوري، تستقى من القانون الدولي، والتجارب الناجحة، وفقاً لما يلي:

- إن الاعتراف بديانة ما باعتبارها دين الدولة أو الدين الرسمي، أو باعتبار أن أتباعها يشكلون أغلبية السكان، يجب ألا يؤدي إلى إعاقة التمتع بأي حق من الحقوق المنصوص عليها في الدستور أو في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، أو في الاتفاقيات التي وقعت سوريا عليها، كما يجب ألا يؤدي إلى أي تمييز ضد أتباع الديانات الأخرى أو الأشخاص غير المؤمنين بأي دين.

- إذا كان الدين مصدراً من مصادر التشريع، يجب ألا يؤدي بأي شكل من الأشكال إلى إعاقة الحريات العامة والخاصة، أو أية حقوق أخرى معترف بها، أو أن يؤدي إلى أي تمييز ضد الأشخاص الذين لا يقبلون الإيديولوجية الرسمية أو يعارضونها[132] .

132- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، ص113.

ب. الهوية القومية

استهدفت الجلسات الحوارية مناطق متعددة ومتنوعة في سوريا من مراكز المدن إلى القرى والأرياف البعيدة، وبالرغم من وجود قوميات متعددة في تلك الجلسات، فإن الكورد السوريون كانوا الحامل الرئيسي لمسألة الهوية القومية، والذي طرح كمطلب جوهري من مطالبهم،التي تنصب بشكل أساسي على أن يكون اسم الدولة محايد حول القوميات وبالتالي الغاء كلمة العربية من اسم الدولة، والاعتراف بالقومية الكوردية إلى جانب القومية العربية، وما يترتب عليه من اعتراف بالحقوق اللغوية والثقافية للقوميات المختلفة في الدستور.

> يقول أحد المشاركين **(يجب أن يركز الدستور السوري على مبدأ المواطنة، باعتباره الأساس الذي يضمن المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية. ومن الضروري أن ينص الدستور على حق التحدث والتعلم بأي لغة، باعتبار ذلك من الحقوق الثقافية الأساسية التي تعزز الانتماء وتُحافظ على التنوع)**[133] .

ولم يكن مستغرباً أن يكون هذا أحد الموضوعات الرئيسية في الاتفاق الأولي بين الرئيس الانتقالي أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، إذ نص البند الثاني على أن المجتمع الكردي هو مجتمع أصيل في الدولة السورية وتضمن الدولة حقوقه في المواطنة وكافة حقوقه الدستورية.

133- جلسة حوارية مع قوى مجتمعية في محافظة الحسكة.

وفي حين حقق الإعلان الدستوري إلى جانب بنود اتفاق 10 آذار تقدماً على صعيد الهوية القومية، وخصوصاً بنصه على بناء دولة المواطنة في مقدمة الإعلان، وكفالة الدولة للتنوع الثقافي للمجتمع السوري بجميع مكوناته، والحقوق الثقافية واللغوية لجميع السوريين[134] ، والمساواة بين المواطنين بدون تمييز على أساس العرق والدين والقومية والنسب[135] ، يضاف إليها الاعتراف بالمجتمع الكردي كجزء أصيل من المجتمع السوري، والتأكيد على حقه بالمواطنة في الاتفاق، فإن هذا التقدم يشكل خطوة كبيرة إلى الأمام لكنه لم يكتمل بعد بل ما زال هناك مطالب في الاعتراف بالثقافة الكوردية والهوية القومية الكوردية بشكل صريح في الدستور.

إضافةً إلى ما سبق لا بد من التأكيد على أن تعزيز مبدأ المواطنة المتساوية، وعدم التمييز على أساس الدين أو العرق أو الانتماء الإثني أو الجنس، وضمان مكافحة التمييز، والنص على الفرص المتساوية، تشكل إلى جانب الاعتراف الدستوري بالقوميات الموجودة وبحقوقها الكاملة ثقافياً ولغوياً، يمكن أن يسمح بحماية التنوع كأساس مشترك للهوية، في ظل احترام الحقوق والحريات التي تنص عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان فيما يتصل بالأقليات والشعوب الأصلية[136] .

134- المادة 7 من الاعلان الدستوري السوري.

135- المادة 10 من الاعلان الدستوري السوري.

136- بدائل دستورية لسوريا، مرجع سابق، ص115.

الخاتمة

ما من شك أن سقوط النظام السابق فتح نافذة التغيير السياسي في سوريا، هذا التغيير المنتظر منذ أكثر من نصف قرن من الزمن، ودفع السوريين من أجله كل غالي وثمين، من ارواح الابرياء، ومنازلهم، واراضيهم، وسنوات لجوء يعيشون فيها على هامش الحياة بعيداً عن كل ما يربطهم بعائلاتهم وجيرانهم وذكرياتهم وموطنهم.

وبالرغم من انخفاض وتيرة النزاع، إلا أنه ما زال قائماً، وهو ما كرره المشاركون والمشاركات عبر جميع الجلسات الحوارية.

بالتالي، يجد السوريين والسوريات أنفسهم أمام فرصة لا تعوض بالتغيير، في ظل واقع معقد ما زال العنف فيه المؤثر الوحيد.

من هنا سيكون من الضروري فهم المؤشرات التالية، التي تحيلنا اليها نقاشات ومداخلات المشاركين والمشاركات في الجلسات الحوارية:

عزم المشاركين والمشاركات على تحقيق السلام والاستقرار وانهاء العنف عبر التوافق الوطني.

تشير الجلسات إلى أن المشاركين امتلكوا المرونة والقابلية لبناء التوافق الوطني بشكل متقدم على القيادات السياسية التي تحكم مناطقهم، وهذا مؤشر بالغ الأهمية ولابد من أخذه بالاعتبار كحامل أساسي للعقد الاجتماعي الذي سيكتب.

القطع مع النظام السابق، وكل ما يمثله، ومنع تكرار المأساة برز كهدف جامع للمشاركين والمشاركات.

تحقيق العدالة الانتقالية يطرح من قبل المشاركين كنموذج لسوريا الجديدة، نموذج جديد عن العدالة وسيادة القانون ومنع افلات المجرمين من العقاب، ومنع التكرار، وتحمل الدولة مسؤولياتها باقامة العدالة، واحترام حقوق وحريات المواطنين.

قد تكون الظروف صعبة وقهرية وقد تبدو أحياناً غير قابلة للعكس، كما أن العنف مازال مسيطراً على المشهد السوري، لذلك فإن التوصل الى اتفاقات مبدئية تنهي حالة العنف أو الانجرار له، والتصدي لخطاب الكراهية والتطييف، يمكن أن يسمح بتهدئة الاوضاع بما يترك المساحة لمن يريدون استقرار البلاد لممارسة دورهم، وإعلاء صوتهم، نحو تفكيك العقد وبناء التوافق الوطني وتحقيق الاستقرار، عبر إقرار دستور تشاركي يحفظ كرامة وحقوق السوريين والسوريات ويقيم العدالة وسيادة القانون.

القسم الرابع:
التوصيات

4

أولاً:
توصيات إلى الحكومة السورية

01 بما يتعلق بعملية بناء الدستور الدائم

01 العمل نحو تعديل الإعلان الدستوري، أو كتابة دستور مؤقت يوفر إطار دستوري لعملية بناء الدستور الدائم ضمن آلية تضمن المشاركة المجتمعية في جميع مراحل العملية.

02 أن تعكس لجنة تعديل الاعلان الدستوري أو صياغة الدستور المؤقت التنوع السياسي والاجتماعي والفكري والثقافي والديني والاثني والقومي في سوريا، وتشارك في تعيينها عدة أطراف.

03 إن الانتقال من الشرعية الثورية نحو شرعية الإرادة الشعبية، يتطلب تفويض شعبي، عبر هيئة تأسيسية أصلية منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب.

04 استئناف الحوار الوطني، والبناء على ما تم التوصل إليه، ويمكن للهيئة التأسيسية المخولة بوضع الدستور أن تقوم بتشكيل لجنة تقوم بالمشاورات العامة والحوار الوطني، على أن تحقق هذه المشاورات، معايير الشمولية، والشفافية والتخطيط المسبق.

05 تصميم عملية المشاورات العامة على مستويين، المحلي والوطني، وأن تكون العملية على عدة مراحل، في المرحلة الأولى يمكن تحديد المسائل الدستورية الجوهرية، وفي المراحل اللاحقة يكون الهدف بناء التوافق الوطني حول هذه المسائل.

06 التوصل إلى اتفاقات وتفاهمات مبدئية مع المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، والعمل الحثيث نحو التوافق وبناء الثقة واستمرار الحوار.

02 تأمين وضمان حماية الفضاء المدني والسياسي

أ. لنجاح عملية المشاورات العامة ينبغي وجود فضاء سياسي ومدني آمن يسمح للجميع بطرح رؤاهم ومخاوفهم على حد سواء، ولا يمكن تأمين هذا الفضاء بدون ضمان ممارسة الحقوق والحريات التي نص عليها الإعلان الدستوري والتي نصت عليها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها سوريا، ويأتي على رأس هذه الحقوق حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والعمل الثقافي والحق بالمشاركة السياسية والتجمع المدني وتشكيل أحزاب سياسية.

ب. اعتبار المجتمع المدني شريك أساسي في عملية المشاورات العامة والحوار الوطني والاستثمار في خبراته وموارده العلمية والتقنية، وحماية مساحاته وحريته في العمل المدني والمعايير الدولية ذات الصلة.

03 التثقيف المدني كجزء من عملية إشراك السوريين والسوريات في بناء دستورهم

أ. ضرورة إعداد واضعي الدستور حول إجراءات كتابة الدستور وإقراره وحول المبادئ الدستورية الجوهرية، عبر برامج تعليمية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات واضعي الدستور، وحضور ورش عمل تنظمها جهات خارجية أو داخلية، للإطلاع على التجارب الأخرى.

ب. ضرورة تثقيف المواطنين والمواطنات حول الدستور والعمليات الدستورية والمؤسسات وبناء الدولة وأشكال نظام الحكم والمبادئ الأساسية كالمواطنة وسيادة القانون والفصل بين السلطات واللامركزية، وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، كجزء من المسار التشاركي في بناء الدستور.

ج. لوزارتي التعليم الأساسي والعالي دور بالغ الأهمية في هذا المسار، لناحية تطوير المناهج الدراسية، وتضمينها مواد تركز على التوعية بالقضايا السياسية والعامة.

04 وضع أطر واضحة لمسار العدالة الانتقالية قبل البدء بكتابة الدستور

إن تأخر عمليات المحاسبة والعدالة الانتقالية، وازدياد المخاوف من عدم جاهزية الحكومة للقيام بعملية شاملة على المدى القريب، يشكل تحدي أمام عملية بناء الدستور، ومع ذلك يمكن لوضع أطر زمنية واضحة ومحطات أساسية لعملية العدالة الانتقالية مقترنة بالتواصل المباشر مع الضحايا وعائلاتهم وتعزيز مشاركتهم يمكن أن يخفف من العنف ودعوات الانتقام.

05 الاتجاهات المشتركة لدى المشاركين ونقاط الاختلاف

أظهرت الجلسات الحوارية، وجود اتجاهات مشتركة لدى المشاركين حول:

- **نظام الحكم** نظام سياسي ديمقراطي قائم على أن الشعب هو مصدر السلطات، وعلى الفصل بين السلطات، تحدد فيه مدد الدورات الرئاسية، ويؤمن التعددية السياسية.

- **ضمان الحقوق والحريات العامة** وفقاً للشرعة الدولية لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولة التي صادقت عليها سوريا، إضافة الى استقلال المحكمة الدستورية وسمو الدستور واستقلال القضاء.

- **اقرار الدستور** من خلال التصويت ضمن الجمعية التأسيسية المنتخبة.

- **تحديد دور الجيش والأجهزة الأمنية** وإخضاعها لرقابة السلطة المدنية. منع أي جهة من تحصين قراراتها ضد الطعن.

- **أن يكون بناء مسار العدالة الانتقالية** شامل وتشاركي وغير تميزي ويقوم على مركزية الضحايا وعائلاتهم والزام الدولة بكشف الحقيقة، والالتزام بأن تكون عملية اعادة الاعمار لا تكرس الانتهاكات، والتاكيد على قيادة النساء في مسار العدالة الانتقالية.

ومن جهة أخرى، تبين وجود إتجاه مشترك متوافق على اللامركزية، وتعود الآراء لتختلف حول مداها وطبيعتها. وبالمقابل، تظهر الجلسات عدم توافق على مسألة الهوية الوطنية، كما تظهر مرونة إمكانية بناء توافقات مفيدة في هذا الإطار.

ثانياً -توصيات الى المجتمع المدني:

01 الضغط والمناصرة نحو الدفع باتجاه عملية دستورية تشاركية، وإقامة التحالفات لتحقيق هذا الغرض، والعمل مع جميع الجهات الفاعلة على الأرض وفي الاغتراب وفي مجتمعات اللاجئين لاقامة حوارات مجتمعية تهدف الى بناء التوافقات المجتمعية.

02 العمل كشريك أساسي في عملية المشاورات العامة، بما فيها تقديم الدعم التقني واللوجستي، وتثقيف أعضاء الجمعية التأسيسية وتثقيف الجمهور على صعيد القضايا الدستورية الاساسية، اضافةً الى تقديم الدعم على صعيد الحشد والمناصرة.

03 العمل على رفع الوعي بأهمية المشاركة المجتمعية في بناء الدستور.

04 أن يشكل صلة وصل موثوقة بين الجمعية التأسيسية والمواطنين والمواطنات.

05 ممارسة دوره الرقابي بمسؤولية وموضوعية، من خلال رصد وتقييم عملية المشاورات العامة وتقديم مقترحات للتحسين.

06 إعداد ابحاث حول قضايا محددة مُرتبطة بالقضايا الجوهرية في الدستور، مثل حماية حقوق الإنسان، وحماية المرأة من العنف والتمييز، واللامركزية، وطبيعة النظام الاقتصادي. على أن تستخدم هذه الأبحاث لإعداد مقترحات تقدم معلومات وتوصيات لواضعي الدستور حول كيفية معالجة القضايا الرئيسية في الدستور.

07 المشاركة في الضغط السياسي عبر عملية التعامل المباشر مع صانعي القرار، مثل واضعي الدستور، بهدف الحصول على دعم لموقف بشأن قضية هامة مثل تصميم العملية نفسها وسيرها، بالإضافة إلى أسئلة حول مضمون الدستور.

08 يمكن أن يقدم المجتمع المدني المساعدة في استطلاعات الرأي ومجموعات التركيز لتزويد صناع القرار بمعلومات حول تصورات الجمهور وآرائه ومواقفه تجاه قضايا معينة، أو لتوفير إحصاءات أو حقائق حول السياق الحالي.

09 تقديم تقارير دورية وأبحاث حول احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية، وبالتالي بناء عملية التثقيف وفقاً للأولويات ولما هو متاح ضمن هذه المجتمعات.

10 ومن الجيد أن يستثمر المجتمع المدني بحكم خبرته بالموارد التي عمل عليها عبر 14 عاماً سواء كتيبات التثقيف المدني والمواطنة والهوية والتاريخ الشفوي وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والعدالة الانتقالية والانتخابات والأنظمة السياسية، والدستور وعمليات بناء الدستور.

ثالثاً: توصيات إلى المجتمع الدولي:

01 رفع العقوبات الاقتصادية على سوريا ونذكر بشكل خاص عقوبات قيصر والعمل مع المجتمع المدني لإنهاء آثار العقوبات التي رفعت فعلاً، بما يسمح بتحسن في الوضع الاقتصادي ويساهم ببناء عملية تشاركية في كتابة الدستور.

02 توفير الدعم المالي والتقني والاستشاري لمؤسسات الدولة السورية بما يمكنها من الانخراط اللازم لبناء عملية دستورية تشاركية.

03 يمكن لدور إشرافي وعلى صعيد الوساطة من قبل الأمم المتحدة في العملية الدستورية التشاركية، وبشكل خاص في تيسير العملية ودعم وصول السوريين والسوريات الى توافق وطني شامل للدستور، أن يساهم في بناء الثقة بالعملية.

04 تقديم الدعم المالي و الاستشاري واللوجستي للعملية التشاركية في بناء الدستور.

المراجع

الدساتير والقوانين:

- الإعلان الدستوري للجمهورية العربية السورية، الصادر بتاريخ 2025/3/13.
- دستور جنوب أفريقيا لعام 1996 المعدل عام 2012.
- الدستور التونسي لعام 2022.
- الدستور البرازيلي لعام 1988 المعدل عام 2024.
- قانون إنشاء المجلس الدستوري اللبناني بعد تعديلها بالقانون رقم 150 لعام 1999، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 54 بتاريخ 1999/11/11.

المراجع
باللغة العربية

- عصام سليمان، القضاء الستوري ومبدأ الفصل بين السلطات، الكتاب السنوي للمجلس الدستوري اللبناني، المجلد 5، بيروت، 2011.
- عبد الرزاق السنهوري، علم أصول القانون، مصر.
- إلياس أبو عيد، المجلس الستوري بين النص والاجتهاد والفقه المقارن، الجزء الثاني، 2007.
- إبراهيم محمد صالح الشرفاني، رقابة المحكمة الستورية على السلطة التقديرية للمشرع ، 2016.
- كمال غالي، مبادئ القانون الستوري والنظم السياسية، ، دمشق 1980-1981.
- عبد العزيز محمد سالمان، إجراءات العوى الستورية ، القاهرة، 2015.
- منذر الشاوي، القانون الستوري، الجزء الثاني، بغداد، 1970.
- خالد عمر عبد الله باجنيد وأحمد الجيزاني، الوسيط في النظم الستورية والقانون الستوري، عدن، 2003.
- محمد رفعت عبد الوهاب، رقابة دستورية القوانين والمجلس الستوري في لبنان.
- دور القضاء الدستوري في مراحل التحول الديمقراطي، رولا بغدادي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة بيروت العربية، 2024.
- مؤسسة اليوم التالي، اختيار أم انتخاب، قراءة تحليلية لتشكيل مجلس الشعب السوري، 2025.
- بدائل دستورية لسوريا، دراجي، إبراهيم وآخرون، برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، 2018.
- حازم نهار،مقال، اللامركزية في السياق السوري، موقع حزب الجمهورية، 2025.
- ورقة موقف مشتركة بعنوان(المبادئ العامة لتطبيق العدالة والحقيقة والإنصاف في سوريا) من وجهة نظر المجتمع المدني ومجموعات الناجيات والناجين، الإصدار الأول للمبادئ العامة - آب 2025.
- دليل حول معايير استقلال القضاء، المفكرة القانونية 2016.

الاتفاقيات

- المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة رقم 134/48 المؤرخ في 20 كانون الأول 1993.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003.

التقارير الدولية

- مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية، الأمم المتحدة.
- المبادئ الدولية المتعلقة بإستقلال ومسؤولية القضاة، والمحامين، وممثلي النيابة العامة دليل الممارسين رقم 1، اللجنة الدولية للحقوقيين، جنيف 2007.

المراجع الأجنبية
References

- **A Practical Guide to Constitution** Building ,Markus Böckenförde, Nora Hedling, Winluck Wahiu, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), 2011, ISBN: 978-91-86565-38-1.

- **Constitution-making and Reform:** Options for the Process Authors Michele Brandt, Jill Cottrell, Yash Ghai, Anthony Regan Date November 2011 Publisher Interpeace ISBN 978-2-8399-0871-9.

- **Richard Albert,** "Four Unconstitutional Constitutions and Their Democratic Foundations," Cornell International Law Journal, Vol. 50, No. 2 (2017), pp. 169-204.

- **Hart, Vivien.** Constitution-making and the Right to Take Part in Public Affairs. Washington D.C.: United States Institute of Peace Press, 2010.

- **Kenya:** the struggle for a new constitutional order was first published in 2014 in association with the Nordic Africa Institute, PO Box 1703, se-751 47 Uppsala, Sweden by Zed Books Ltd, 7 Cynthia Street, London n1 9jf, uk.

2026
© جميع الحقوق محفوظة لمنظمة اليوم التالي